ARCP
السياسات الثقافية في المنطقة العربية
Cultural Policy In The Arab Region

المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في فلسطين

قام بتنفيذ المسح عام 2009
فاتن فرحات

قام بتحديث المسح عام 2013
سالي أبو بكر / فاتن فرحات
قام بتحديث المسح عام 2015
سالي أبو بكر

EUROPEAN CULTURAL FOUNDATION
Culture Resource
mimeta
إتجاهات Ettijahat

أطلقت مؤسسة المورد الثقافي في عام 2009 مبادرة إقليمية تعمل على رصد الملامح الرئيسية للسياسات الثقافية في الدول العربية، وذلك بهدف بناء قاعدة معرفية تدعم التخطيط والتعاون الثقافي في المنطقة، كذلك اقتراح آليات من شأنها تطوير منظومة العمل الثقافي في الدول العربية.
استهدفت المرحلة الأولى من البرنامج إجراء مسح أولي للسياسات والتشريعات والممارسات التي توجه العمل الثقافي في ثمان دول عربية هي: لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ومصر والجزائر وتونس والمغرب. تمت عملية الرصد في الفترة من أيار/مايو 2009 وحتى كانون الثاني/يناير 2010 عن طريق باحثين عرب من البدان الثمانية، ومن ثم قامت مؤسسة "اتجاهات. ثقافة مستقلة" كشريك في تنفيذ المهام البحثية ضمن البرنامج بتطوير هذه المسوح وتحديث معلوماتها وبياناتها عن طريق باحثين مختصين راجعوا المعلومات المتضمنة وأضافوا وعدلوا عليها بما يتناسب مع التطورات التي طرأت على المشهد الثقافي في السنوات الماضية.

تم إنجاز الدراسة وفق نموذج (كومبينديوم) المعتمد لدراسة السياسات الثقافية في العالم، وينقسم البحث إلى المحاور التالية: 1ـ السياق الثقافي وفق منظور اجتماعي وتاريخي، 2-التبعية الإدارية وصنع القرار، 3-الأهداف والمبادئ العامة للسياسات الثقافية، 4-الموضوعات الحالية في تطوير السياسات الثقافية والجدل حولها، 5-النصوص القانونية الرئيسية في الحقل الثقافي، 6-تمويل الثقافة، 7-المؤسسات الثقافية وشراكات جديدة، 8-دعم الإبداع والمشاركة.

قام بإجراء هذا المسح في عام 2009 و2010 الباحثة فاتن فرحات، وهو المادة الأساسية للمسح الحالي وستجدونها باللون الأسود.
كما عملت مؤسسة "اتجاهات. ثقافة مستقلة" كشريك في تنفيذ المهام البحثية على تحديث المسوح الاستكشافية بشكل دوري، وذلك بالتعاون مع المجموعات الوطنية أو مع باحثين مستقلين، وقد قام بإجراء تحديث لمعلومات هذا المسح الباحثتان فاتن فرحات وسالي أبو بكر في عام 2013، ثم قامت الباحثة سالي أبو بكر بتحديث معلومات المسح مرة أخرى في عام 2015 وستجدون هذه التحديثات مضافة باللون الأحمر.

الفهرس

1- السياق الثقافي.....5
1.1 المنظور الاجتماعي الثقافي.....5
2- الهيكل التنظيمي.....9
2.1- الوصف العام للنظام.....9
2.2- المؤسسات المحلية.....11
2.3- التعاون بين الوزارات أو بين الحكومات.....12
2.4 - التعاون الثقافي الدولي.....13
2.4.1- نظرة عامة على الهياكل والاتجاهات الرئيسية.....13
2.4.2- الفاعلون العاملون والدبلوماسية الثقافية.....14
2.4.3- التعاون المهني المباشر (مثال المؤسسات المهنية الدولية).....14
2.4.4- الحوار والتعاون بين الثقافات عبر الحدود.....14
2.5- السياسات الثقافية للوكالات الأجنبية.....14
2.6- السياسة الثقافية في القطاع المستقل (المدني).....15
2.7- السياسة الثقافية في القطاع الخاص (التجاري).....15
3- الأهداف والمبادئ العامة للسياسة الثقافية.....16
3.1- العناصر الأساسية للسياسة الثقافية الحالية.....16
3.2- التعريف الوطني للثقافة.....16
3.3- أهداف السياسة الثقافية.....16
4-القضايا الحالية في تطوير السياسات الثقافية والجدل حولها.....20
4.1 - الموضوعات والأولويات الرئيسية في السياسة الثقافية.....20
4.2 –موضوعات ومناقشات حديثة حول السياسات الثقافية.....21
4.3- التنوع الثقافي (الأقليات والمجموعات والمجتمعات الثقافية).....23
4.3.1 - قضايا وسياسات متعلقة باللغة.....23
4.3.2 - التماسك الاجتماعي والسياسات الثقافية.....24
4.3.3- المساواة بين الجنسين والسياسات الثقافية.....24
4.4– التعددية الاعلامية وتنوع المحتوى.....25
4.5 - صناعات الثقافة: سياسات وبرامج.....26
4.6- التكنولوجيا الجديدة والسياسات الثقافية.....26
4.7- قضايا وسياسات التراث.....26
5. النصوص القانونية الرئيسية في الحقل الثقافة.....27
5.1- التشريع العام.....27
5.1.1- الدستور.....27
5.1.2- الفصل التشريعي.....28
5.1.3- تكوين المؤسسات.....30
5.1.4- رصد الأموال العامة.....30

5.1.5- إطار الضمان الاجتماعي 31
5.1.6- قوانين الضرائب 31
5.1.7- قوانين العمل 31
5.1.8 – حقوق المؤلف والحقوق المجاورة 31
5.1.9- قوانين حماية البيانات 31
5.1.10- قوانين اللغة 31
5.2- التشريع حول الثقافة 32
5.3- تشريعات خاصة بالقطاع 32
5.3.1- الفنون البصرية والتطبيقية 32
5.3.2- فنون الأداء والموسيقى 32
5.3.3- التراث الثقافي والعمارة 32
5.3.4- الأدب والمكتبات 33
5.3.5- العمارة والبيئة 33
5.3.6- السينما والفيديو والفوتوغرافيا 33
5.3.7- الصناعات الثقافية 34
5.3.8- حرية الرأي والإعلام الجماهيري 34
5.3.9- التشريع للفنانين العاملين لصالح أنفسهم (عمل حر) 36
6- تمويل الثقافة 37
6.1- رؤية عامة 37
6.2- الإنفاق العام على الثقافة للفرد 37
6.3- تقسيم الإنفاق العام على الثقافة وفق مستويات الإنفاق الحكومي 38
6.4- تقسيم الإنفاق العام على المصروفات الإدارية والأصول والبرامج 38
6.5- تقسيم حسب القطاعات 39
6.6- إنفاق القطاع الخاص 39
6.7- إنفاق القطاع المدني 39
6.8- إنفاق الوكالات الأجنبية 41
7- المؤسسات الثقافية والشراكات الجديدة 45
7.1- إعادة توزيع المسئوليات العامة (الخصخصة، إعادة الهيكلة، إلخ) 45
7.2- وضع ودور وتنمية المؤسسات الثقافية الرئيسية 45
7.3- الشراكات والتعاونات الجديدة 45
8- دعم الإبداع والمشاركة 46
8.1- الدعم المباشر وغير المباشر للفنانين 46
8.1.1- صناديق خاصة للفنانين 46
8.1.2- منح مالية، وجوائز، ومنح دراسية 47
8.1.3- تدعيم جمعيات الفنانين المحترفين أو الاتجادات والنقابات أو الشبكات 49
8.2- الجمهور والمشاركة 49

8.2.1- تيارات وأرقام 49
8.3- تعليم الفنون والثقافة 50
8.3.1- تعليم الفنون..... 50
8.3.2- الثقافة في التعليم 52
8.3.3- التدريب المهني من أجل الفنون والثقافة 52
8.4- المساهمات الاجتماعية والثقافية وفنون المجتمعات المحلية..... 53
8.4.1- الأنشطة الثقافية غير الاحترافية 53
8.4.2- البيوت الثقافية والنوادي الثقافية المحلية..... 53

1 السياق الثقافي

1-1 المنظور الاجتماعي الثقافي (السياسي،الديني... الخ)

بالنسبة للفلسطينيين، يشير لفظ "فلسطين" إلى ما أصبح يعرف بـ"فلسطين التاريخية"، والتي تتكون من الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة و"إسرائيل"، ومنذ تاريخ 26 تشرين ثاني/ نوفمبر 2012 أصبحت فلسطين طبقًا للقانون الدولي تعتبر دولة قائمة على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بعد أن منحتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وجاء هذا القرار ردًا على الطلب الذي تقدم به الرئيس محمود عباس بتاريخ 23 أيلول/ سبتمبر 2011 من أجل الحصول على العضوية الكاملة التي حصلت عليها فلسطين في 29 تشرين ثاني 2012، تلاها عضوية فلسطين الكاملة في اليونسكو.حيث لم تكن فلسطين قبل هذا التاريخ تعتبر دولة، على الرغم من اعتراف حوالي 132 دولة وبلدا بها منذ أعلن ياسر عرفات (الرئيس الراحل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأول رئيس لدولة فلسطين) استقلالها في الجزائر عام 1988.[1]

اعترفت الفاتيكان بفلسطين كدولة في شباط 2013، وشهد العام 2014 حركة اعترافات رمزية كبيرة من قبل مختلف البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية، بدأت بالسويد رسميًا في 30 أكتوبر 2014 لتكون أول دولة كبيرة في غرب أوروبا تقوم بذلك بعد آيسلندا، ثم تلتها العديد من الاعترافات الرمزية، واعتبارًا من 14 سبتمبر 2015، قامت 136 من بين 193 دولة عضو في الأمم المتحدة بالاعتراف رسميًا بدولة فلسطين وإن كان هذا لم يمنحها عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

منذ إقامتها في عام 1964، عدت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وتحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية خاض الفلسطينيون نضالا طويلا لإثبات هويتهم ووجودهم ووحدتهم وتثبيت حقوقهم ، وتحت مظلتها تم التفاوض على اتفاق أوسلو والتوقيع عليه، وكنتيجة لذلك تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، كهيئة انتقالية لمدة خمس سنوات، تتم خلالها المفاوضات النهائية بين الطرفين، وهو ما لم يحدث حتى الآن .

تجمع الحكومة الفلسطينية بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي حيث يختار الناخبون رئيس السلطة التنفيذية، وبرلمانًا يتم انتخاب أعضائه في انتخابات عامة، وقد جرت أول انتخابات ضمن هذا النظام في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة في 20 كانون الثاني من عام 1996.

يقدر إجمالي عدد الفلسطينيين اليوم بما يزيد عن 11 مليون نسمة، يعيش أكثر من نصفهم في المنفى خارج فلسطين، حيث تتركز تجمعاتهم في الدول العربية المجاورة (الأردن، سوريا، لبنان).

من ناحية الارتباط الديني، غالبية الفلسطينيين مسلمون، وخاصة من طائفة المسلمين السنة، وهناك أقلية مسيحية فلسطينية كبيرة تضم طوائف مسيحية متعددة، إضافة إلى مجتمعات دينية أقل عددًا، وتعتبر اللغة العربية والهوية العربية، بغض النظر عن الدين، القاسم المشترك الذي يجمع الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين.

قدر معدل الفقر في عام 2011 بـ 17.0% في الضفة الغربية، و38.8% في غزة.2، وفي عام 1999، كانت معدلات الفقر في المنطقتين 13% و 32% على التوالي. بينما تسبب الحصار الإسرائيلي المتواصل لقطاع غزة بدفع غالبية السكان للبحث عن المساعدات الغذائية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ورغم عدم وجود إحصاءات رسمية حديثة بخصوص نسبة الفقر في فلسطين صادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني، إلا أن تقرير للبنك الدولي أصدر في أيلول من العام 2015[3] تقريرا يشير إلى أن الفلسطينيين يزدادون فقرا للعام الثالث على التوالي في فلسطين لعدة أسباب منها: أن تنافسيّة الاقتصاد الفلسطينيّ، حسبما تثبته تقارير البنك الدولي، ما زالت تتآكل تدريجيًا منذ إبرام اتفاقات أوسلو، ولا سيّما في قطاعيْ الصناعة والزراعة، .تراجع دعم الدول المانحة من جهة، ونموذج اقتصاد دون تنمية مستدامة من جهة أخرى يعتمد على المساعدات الخارجية، وسط فجوة عالية في ايرادات السلطة ومصروفاتها، عدم وجود استقرار سياسي يخلق واقع غير مشجع على الإستثمار، ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وخصوصا في قطاع غزة التي تجاوزت ال 60%، وحيث 25% من السكان تحت خط الفقر.

---

1 صيغ إعلان الاستقلال بواسطة الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش.

2 طبقًا للمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء.

3 http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/09/27/palestinians-getting-poorer-for-third-year-in-a-row

الثقافة وارتباطها بالتطور التاريخي

مع بداية القرن العشرين ونتيجة الحرب العالمية الأولى، انتهى الحكم العثماني على فلسطين والذي امتد لحوالي أربعة وقرون، ودخول البلاد مرحلة جديدة من الاستعمار الغربي. وقد أتت هذه التغيرات السياسية بتحولات رئيسية في حياة الشعب الفلسطيني، وفي النسيج الاجتماعي للمجتمع، أهمها ظهور شعور واضح تنامي الوطنية الفلسطينية ، وظهور بدايات طبقة متوسطة في المدن وفي نفس الوقت بروز نفوذ المجموعات الصهيونية في فلسطين.

من الصعب في هذه المرحلة لمس أي دور قوي تلعبه الزعامة الرسمية في الأجندة الثقافية، والتي لم تكن ضمن أولوياتها في ذلك الوقت، في غياب مؤسسات ثقافية يمكنها تحديد ووضع أي مبادرات ثقافية وقيادتها. بالتالي، اضطر المثقفون الفلسطينيون في مواجهتهم للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل الانتداب البريطاني إلى مواجهة مهمة من شقين: الحركة الصهيونية وقراءتها الاستشراقية لفلسطين، والزعامة الفلسطينية التقليدية التي همشت دور الثقافة والقائمين عليها.4

1948... النكبة

قسمت نكبة عام 1948 الفلسطينيين إلى خمسة مجتمعات رئيسية يحكم كلاً منها ظروف وخصائص مختلفة. فقد ضمت الضفة الغربية إلى الأردن، بينما عينت مصر حاكما عسكريا على قطاع غزة بينما اندفعت موجات من الفلسطينيين هرباً إلى سوريا ولبنان وتمركزت في معسكرات خاصة حول المدن الرئيسية هناك. وقد منحت هذه الفئات من اللاجئين "وثائق" خاصة ميزتهم عن مواطني الدول المستضيفة، فيما اضطر 150 ألف فلسطيني بقوا في فلسطين التاريخية، إلى العيش تحت الحكم الإسرائيلي كإضافة غير مرغوب فيها للأجندة الصهيونية ،التي اتبعت سياسات ممنهجة لتغريب وتفكيك هويتهم الوطنية وعزلهم عن لغتهم وثقافتهم ومحيطهم الفلسطيني والعربي، وهي سياسات لم تتوقف خلال ستة عقود بل انها تشهد تصاعدا في السنوات الأخيرة .

أدت النكبة إلى اضمحلال الدور الذي تلعبه القيادة الفلسطينية التقليدية، وأدت إلى تفكك الطبقة الوسطى الفلسطينية، ما سمح بظهور أصوات جديدة، منفصلة عن الزعامات القائمة والنخب السياسية المحيطة بها، وقد ركزت تلك الأصوات على مواجهة الواقع الجديد، وحولت المنفى من مجرد حنين إلى الماضي، إلى "محاولة لنهضة وطنية". وبالتالي، أدى هذا البحث غير المسبوق إلى زيادة في الأداء الثقافي، ودمج فئات جديدة في الساحة الثقافية.

خلال السنوات العشر الأولى التي تلت النكبة تركز دور المثقف الفلسطيني على تكريس الهوية الوطنية وحمايتها من الذوبان في المنفى في محاولة لإعادة بناء المجتمع واستنهاضه ، وهو الاتجاه الذي تبناه بشكل أساسي الجيل الشاب وضمن مشاريع ومبادرات فردية ، ففي حين برز دور الشعر والرواية والفن التشكيلي عبر اسماء مؤثرة ، لم تحقق المجالات الثقافية التي تتطلب مجهودا جماعيا ودعما مؤسساتيا (السينما والمسرح) حضورا مماثلا . وبالتالي، رغم أنه قد يكون من الصعب الحديث عن المسرح والسينما الفلسطينية في ذلك الوقت، يمكن الإشارة إلى أسماء لفنانين فلسطينيين قدموا أعمالهم في سياق المؤسسات العربية الموجودة في دول اللجوء.

منظمة التحرير الفلسطينية

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لقرار جامعة الدول العربية عام 1964 كمحاولة لاحتواء الآمال الوطنية المختلفة للفلسطينيين في أماكن إقامتهم المختلفة.

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين فيما يتصل بالمؤسسات الثقافية والسياسات.

المرحلة الأولى

بدأت منذ تكوين المنظمة، حتى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1969 عندما توحدت الأطراف السياسية الفلسطينية ودخلت فصائل العمل المسلح الى بنية المنظمة .

في تلك الفترة أنشئ الهيكل الإداري للمنظمات الشعبية والثقافية للمنظمة، على الرغم من أنها لم تكتسب شعبية أو يتم تفعيلها، حيث اتصفت هذه المنظمات بكونها تضم النخبة البيروقراطية، ولم تمثل الطبيعة النشطة للأجندة الثقافية الفلسطينية أو تعكس تعددية المشهد الثقافي الفلسطيني5

---

4 أحمد دحبور، "المشروع الثقافي الفلسطيني واستراتيجياته المستقبلية، ص 28.

5 كانت إدارة الثقافة والصحافة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية هي أول هيئة تابعة للمنظمة تتناول الثقافة.

المرحلة الثانية

بدأت هذه المرحلة منذ عام 1969 وامتدت حتى عام 1982 الذي شهد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في أعقاب الغزو الإسرائيلي والحصار الذي تلاه. وقد شهدت هذه المرحلة نهضة حقيقية في المؤسسات الثقافية التي ظهرت كدعائم للمشروع الثقافي مثل مركز التخطيط والدراسات، مركز الدراسات الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، في عام 1974، أنشئت إدارة الثقافة والإعلام في المنظمة، وفي عام 1977، أنشئ أيضًا المجلس الأعلى للثقافة والتربية والعلوم نتيجة لقرار أصدرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد كلف المركز بوضع السياسات العامة للتعليم والثقافة والعلوم، ووضع مسودة لمقاييس الخطط التعليمية والثقافية والعلمية، ودعم خطط العمل التفصيلية المقترحة من قبل إدارات منظمة التحرير الفلسطينية ذات الصلة6

على مستوى آخر، أقام كل حزب سياسي الإدارة الثقافية الخاصة به داخل تكوين الحزب، وقد أدى ذلك في النهاية إلى تكون شبكة من المنظمات الثقافية والبحثية والإعلامية في الشتات وفي المناطق المحتلة.

كما شهدت تلك الفترة صدور العديد من الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة التي ضمت أعمال الكتاب والمثقفين الفلسطينيين والعرب، وبدأت السينما الفلسطينية في الظهور وتكونت العديد من الفرق المسرحية والفرق الموسيقية وحصل ألاف الطلاب الفلسطينيين على منح دراسية في بلدان أوربية شرقية مختلفة من خلال أحزابهم السياسية.

ما بعد عام 1982

أدى الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت الذي تلاه والمذابح في صبرا وشاتيلا وانسحاب كوادر منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، أدى ذلك إلى إعادة نفي منظمة التحرير الفلسطينية وإضعاف هيكلها، بما في ذلك المنظمات الثقافية التي تعمل تحت مظلتها. كذلك تراجعت الحركة الثقافية، حيث غادر الكثير من الصحفيين الفلسطينيين إلى قبرص وانضم الكثيرون منهم إلى الإعلام الخليجي، وإلى وكالات الإعلام العربية الموجودة بشكل خاص في فرنسا وإنجلترا.

وفي لبنان، حيث كانت المؤسسات الثقافية الفلسطينية نابضة بالحياة ونشطة، تراجع الاهتمام بالعمل الثقافي الى مستوى الصفر حيث تم توجيه غالبية أنشطة الدعم إلى الدعم الإنساني الأساسي، وبالتالي تأخرت عملية إعادة بناء الوجود الثقافي المؤسساتي في لبنان.

شهدت الثمانينات تطوراً ملفتا في المؤسسات والسياسات الثقافية الفلسطينية اثر الإعلان عن قيام مؤسسات فلسطينية ممولة برؤوس أموال محلية، ففي عام 1983، أعلن قيام مؤسسة التعاون ، والتي كان أحد اهدافا الرئيسية هو تجسير الفجوة بين النجاح الاقتصادي والإنتاجية الثقافية. كما شهدت نفس الفترة إنشاء مؤسسة شومان، والتي تخصصت في الثقافة واتخذت من عمان مقر لها.

الانتفاضة الأولى

شكلت الانتفاضة الأولى مرحلة جديدة من تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر، فقد عززت حركة العصيان المدني القيادة الفلسطينية في المناطق المحتلة وأعادت الانتفاضة توحيد الاتجاهات السياسية المنقسمة، وخلقت حواراً بين الأجيال المختلفة، وتحدت "القيم التي تم الاستقرار عليها"، فضلاً عن كل ذلك، أعطت الانتفاضة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة دفعة من الثقة، وتبوأ الوطن الأم المركز بدلاً من "المنفى".

مناطق ال 48

تابع 150 ألف فلسطيني العيش في المناطق الفلسطينية التي تعود إلى عام 1948، والتي أضحت جزءًا من إسرائيل بعد النكبة. وقد أدت النكبة إلى هروب غالبية الكتاب والفنانين والعاملين في مجال الفن الفلسطيني من المدن الرئيسية التي وقعت تحت الحكم الإسرائيلي مخلفين ورائهم أغلبية من السكان الريفيين وغير المتعلمين من الفلسطينيين. وقد اضطرت تلك المجتمعات إلى تعلم العيش وسط الأغلبية اليهودية في دولة تسعى إلى القضاء على هويتهم العربية والفلسطينية. لذلك كان على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ابتكار أدوات خاصة لحفظ هويته ولغته وذكرياته. وكان الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية المختلفة في هذا الصدد (مثل، الحزب الشيوعي وحركة الأرض) دوراً مؤثراً إضافة إلى ذلك، فإن الجدل الثقافي الذي نشأ عن تلك الأحزاب السياسية والمنابر التي أوجدتها مثل (صحيفة الاتحاد في حيفا ومجلة الغد ومجلة الجديد) ، ساهمت جميعا في تحريك الواقع الثقافي وتطوير أدائه وتوجيه بوصلته . وقد تطور أداء هذه الأحزاب والقوى السياسية خلال السبعينيات

6 مقابلة مع يحي يخلف، رئيس المجلس الأعلى للتعليم والثقافة والعلوم.

والثمانينات مما أدى إلى إقامة العديد من المنظمات والمراكز الثقافية الفاعلة وذات التأثير في التجمعات الفلسطينية داخل مناطق ال48.

عملية السلام

تفتقر اتفاقية أوسلو وملحقاتها إلى أي إشارة واضحة إلى الحياة الثقافية أو السياسة الثقافية، وبالتالي تعكس عدم إعطاء الثقافة الأولوية في الأجندة الفلسطينية، كما تعكس غياب المرجعية الثقافية في العملية السياسية.
تأثرت الثقافة الفلسطينية وأسلوب الحياة الفلسطيني تأثرًا كبيرًا بعملية السلام التي أدت إلى عودة آلاف الفلسطينيين من الشتات. وعلى الرغم من الصدمة الثقافية الأولى التي عانى منها المجتمع الفلسطيني نتيجة التحول المفاجئ في نسيجه الاجتماعي، نتيجة لعودة تلك الأعداد الكبيرة من الفلسطينيين، فإن من عادوا إلى الوطن الأم أضافوا إحساسًا هامًا بالتنوع في فلسطين. ونتيجة لمعيشتهم في بلدان عربية مختلفة مثل بيروت ودمشق والقاهرة وتونس، و أماكن أخرى في العالم، فإن هذا القطاع من المجتمع الفلسطيني توفرت له ميزة التعرض إلى خليط فريد من ثقافات متعددة وخبرات ثقافية وفنية إقليمية ودولية. إضافة إلى عودة اسماء ذات حضور وتأثير عالمي وانساني مثل الشاعر الراحل محمود درويش .

وزارة الثقافة الفلسطينية

منذ إنشائها في عام 1994، وجدت وزارة الثقافة الفلسطينية نفسها امام مهمة صعبة وهي مواجهة الآثار الضارة لثلاثة عقود من الاحتلال الإسرائيلي: البنية التحتية الثقافية والفنية التي تكاد تكون معدومة، الانفصال والانعزال الناتج عن الحصار الإسرائيلي، والتدمير المنتظم للمكونات الحيوية المختلفة للمجتمع الفلسطيني. كذلك غياب التنسيق ما بين وزارة الثقافة والمؤسسة الثقافية وارثها في منظمة التحرير الفلسطينية ، وكان عليها تحقيق تكليفاتها وسط منظمات مدنية ثقافية نابضة بالحياة وذات تجربة غنية ومعرفة عميقة بالأرض والقطاع . إضافة إلى ذلك، فإن التغيرات الوزارية المفاجئة والمستمرة (الحكومات الفلسطينية غير المستقرة) جعلت من المستحيل فرض وتنفيذ خطط ومشروعات مترابطة[7] أو خلق حالة من تراكم التجربة، وكانت التجربة الأسوأ في هذا الامر حين شكلت حكومة جديدة منتصف العام 2013 غاب عنها وجود وزير للثقافة، وفقط بسبب ضغوط سياسية وشعبية مرتبطة بتمثيلات المدن في الحكومة سمي وزير للثقافة هو د. أنور أبو عيشة، كذلك ساهم ضعف امكانيات الوزارة في تهميش دورها ، (وزارة الثقافة الفلسطينية كانت تتلقى أقل قدر من الدعم المالي بين الوزارات الفلسطينية). كل تلك العناصر أدت إلى قيام هيكل ضعيف، بدلاً من منظمة رائدة في مجال الثقافة.
إضافة إلى ذلك، دفعت عملية السلام إلى زيادة في عدد المؤسسات الفلسطينية. وانصب جزء كبير من تمويل المانحين في هذا القطاع بوجه خاص. كما أدت إقامة المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية إلى تطور القطاع الثقافي في فلسطين.بحيث تحولت بعض مبادرات الفنانين والفاعلين في مجال الفن إلى مجموعة من المراكز الثقافية المتخصصة التي تمثل غالبية النظم الثقافية والفنية (فنون الأداء والفنون البصرية والأدب والموسيقى).
الواقع أن قليل من الأبحاث تشير إلى أن غالبية المؤسسات الثقافية التي تعمل حاليًا، قامت في تلك السنوات المبكرة لعملية السلام. وكمثال على تلك المنظمات الثقافية والفنية : مركز خليل السكاكيني الثقافي الذي أقيم في عام 1996، مركز رواق الذي أقيم في عام 1991، عشتار لإنتاج وتدريب المسرح الذي أسس في القدس عام 1991، وفي رام الله في عام 1995، مركز الكمنجاتي لتعليم الموسيقي، الذي أنشئ في عام 2005، الأكاديمية الدولية للفنون المعاصرة - فلسطين، التي أنشئت في عام 2006، ومعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، وقد تأسس في عام 1993.

7 ستناقش الاستراتيجيات الوطنية للثقافة التي أرستها وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للتعليم والثقافة والعلوم.

2 الهيكل التنظيمي

2-1 وصف عام للنظام (كل الفاعلين في السياسة الثقافية)

تشكل مؤسسات المجتمع المدني البنية الرئيسية للنشاط الثقافي في فلسطين، والتي تتلقى الدعم المالي من خلال قنوات أجنبية ومن خلال بضع مؤسسات محلية، بينما يتراجع دور المؤسسة الرسمية ممثلة بوزارة الثقافة التي أنشئت عام 1994 دون أن تتمكن من تطوير دورها أو المشاركة الفاعلة في المشهد سواء عبر المشاريع أو رسم السياسات، وهو الأمر الذي ينسحب على المنظمات الشعبية ذات الإختصاص في منظمة التحرير .في المقابل تتبلور بشكل بطيء نماذج لتدخلات ثقافية على مستوى مؤسسات الحكم المحلي، ولكنها لم تتبلور بلورة كاملة بعد لتشكل اتجاها واضحا، بينما المبادرات المحلية الخاصة للشباب والفنانين الصاعدين يزداد عددها وتأثيرها.

على المستوى العام

كان للوضع المعقد الناتج عن وجود هيكليين وطنيين: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، أثره على الحياة الثقافية الفلسطينية. فإنشاء وزارة الثقافة الفلسطينية لم يسبقه قراءة متأنية ودقيقة للواقع الثقافي الفلسطيني في المناطق المحتلة، وبدا منذ البداية أنها تواصل العمل كإدارة ثقافية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وببطء، أملى الواقع التقسيم بين الجهتين، معطيًا المزيد من السلطة للوزارة.

على المستوى الوطني، تقوم وزارة الثقافة بشكل رئيسي بتولي المهام الإدارية للثقافة في الوقت الحاضر، كذلك تتولى وزارة السياحة والآثار بعض المسئوليات، ولكن بشكل حصري في قطاع الآثار والممتلكات الثقافية والمتاحف. وتقوم وزارات أخرى مثل وزارة الشباب والرياضة ووزارة التعليم بإطلاق مبادرات ثقافية متخصصة ومتفرقة. وكثيرًا ما يقوم مكتب الرئيس أيضًا بإدارة المشروعات الثقافية الوطنية (مثل مشروع القدس عاصمة الثقافة العربية عام 2009).

واجهت وزارة الثقافة الفلسطينية منذ إنشائها عام 1994 مهمة معقدة وهي تحديد دورها ومهمتها وسط قطاع ثقافي مدني حيوي وديناميكي. الغالبية العظمى من المنظمات الثقافية النشطة التي تعمل في المناطق الفلسطينية المحتلة قامت كمنظمات غير حكومية أو منظمات مجتمع مدني، والكثير منها قام قبل تكون السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من اعتمادها اعتماداً يكاد يكون حصرياً على التمويل الأجنبي، ظلت تلك المنظمات مستقلة إدارياً وماليًا.

لم تنجح الوزارة في محاولاتها وضع السياسات الثقافية وبناء البنية التحتية الثقافية وتنظيم الفعاليات، وفشلت في تحديد هوية واضحة أو العمل كلاعب أساسي في المشهد الثقافي ، وقد ساهم عدم قدرة الوزارة على توفير الدعم المالي والفني للجمعيات غير الحكومية النشطة إلى اضعاف دورها في الحياة الثقافية، وعزز في نفس الوقت الإنطباع المتمثل بانعدام الجدية في التعامل مع الثقافة على المستوى الوطني وغيابها عن أولويات السلطة ، إضافة إلى ذلك، فإن التغييرات الوزارية المفاجئة والمستمرة قد جعلت من المستحيل فرض وتنفيذ خطة متكاملة، ناهيك عن أن وزارة الثقافة الفلسطينية كانت تتلقى أقل نسبة من الدعم المالي الحكومي من بين الوزارات الفلسطينية. كل تلك العناصر أدت إلى قيام كيان ضعيف غير مبادر، بدلاً من مؤسسة مؤثرة ورائدة.

رغم تشكيل أول حكومة وحدة وطنية منتصف العام 2014، التي هدفت لوضع حد لأزمة الإنقسام السياسي الفلسطيني التي بدأت في العام 2007 ، إلا أنه بات واضحا أنه لا يمكن تجاهل أو عدم ذكر وجود كيانات أمر واقع في غزة تتجسد في مؤسسات رسمية سيادية منها وزارة الثقافة تعمل وفق أهداف تتوافق مع سياسة الحكومة وتوجهاتها العامة هناك وتكرس أيديولوجيا محددة. وواقعا ثقافيا مغايرا، وقد ناقشت في العام 2014 استراتيجية وطنية للثقافة مع مؤسسات المجتمع المدني ، خلصت إلى وضع خطة وطنية موحدة للنهوض بالواقع الثقافي، تفعيل دور الإعلام، انشاء وتطوير عمل المكتبات وتفعيل الأرشيف، رفع مستوى الفنون والفنانين تخصيص موازنة حكومية وتوفير الدعم اللوجستي الكافي.

وزارة الثقافة الفلسطينية

تتكون وزارة الثقافة الفلسطينية من خمس وحدات أساسية:

- وحدة شؤون مجلس رئاسة الوزراء
- وحدة الرقابة المالية والإدارية
- وحدة الملكية الفكرية
- وحدة النوع الاجتماعي
- وحدة الشكاوي

ويتفرع عن مكتب وكيل الوزارة مكتب الوكيل المساعد المسؤول عن ثلاث إدارات عامة هي:
الإدارة العامة للفنون
الإدارة العامة للتراث
الآداب العامة للآداب والنشر والمكتبات

إضافة إلى ذلك، فإن الوزارة مسئولة عن ثلاثة ملفات أخرى هي القدس وجائزة الدولة: أ. جوائز فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، ب. جوائز المبدعين الشباب، و الهيئة العامة للكتاب. نظرياً، يحاول الملف الخاص بالقدس الحفاظ على وجود الثقافة الفلسطينية (الشعب والمؤسسات) في القدس. بينما ستتم مناقشة جائزة فلسطين في الفصل الثامن، من المهم ذكر أن الهيئة العامة للكتاب نشأت كمبادرة لدمج الوزارة و العاملين في صناعة الكتاب. بيد أنه من الوجهة العملية، لم تتمكن تلك الهيئة من القيام بالمهمة المنوطة بها. إضافة إلى ذلك، فقد خلقت تداخلاً غير واضح في المهام مع إدارات أخرى مثل إدارة الأدب8 وقد تم وضع مسودة هيكليتها التي جرى تغييرها وتعديلها عبر السنين، مع الأخذ في الاعتبار النماذج المختلفة من الدول العربية واحتياجات القطاع في فلسطين.9

يرتبط الرقص والموسيقى بمصطلح الفلكلور مما يقضي نظرياً على الاهتمام بالرقص والموسيقى المعاصرة. غالبية الوحدات السابقة ليست لديها مشروعات، وأغلبية النشاطات، إن كان هناك نشاط، مركزة في تنظيم فعاليات هنا وهناك بدلاً من مشروعات طويلة الأمد ذات توجهات إستراتيجية. إضافة إلى هذا، فإن وحدة القدس توقفت عن تقديم مساعدة ملموسة للمنظمات في القدس قبل بضع سنوات ولم يكن لها مهمة في مشروع "القدس عاصمة الثقافة العربية".

على الرغم من كل مواطن الضعف تلك، كان لوزارة الثقافة بعض الإنجازات منذ إنشائها فعلى مستوى البنية التحتية، ساعدت الوزارة في بناء أو إعادة تجديد العديد من المراكز الثقافية ، مثل مركز خليل السكاكيني الثقافي (في رام الله)، وجاليري الميناء (في غزة)، وقصر رام الله الثقافي، الخ. إضافة إلى ذلك، يرجع للوزارة الفضل في إقامة أكثر من سبعين مكتبة للأطفال في فلسطين وتسهيل استخراج التصاريح اللازمة لإقامة المراكز الثقافية للمنظمات غير الحكومية10 ، كما أنها كثيراً ما تسهل تقديم الدعم المالي (عادة من خلال مجلس الوزراء أو مكتب الرئيس) للمهرجانات والفعاليات الرئيسية. كذلك قدمت الوزارة، بالشراكة مع دول مثل مصر وتونس، منحاً تعليمية سنوية في الفنون، وتقدمت أيضاً باقتراح لقانون خاص بالجوائز الوطنية في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية وفي محاولة لتعزيز العلاقة بين وزارة الثقافة والمؤسسات الثقافية غير الحكومية وتطوير قدرة الوزارة، أنشئ الصندوق الثقافي الفلسطيني بالتعاون مع الحكومة النرويجية في عام 2004.

وزارة السياحة والآثار

تتكون وزارة السياحة والآثار الفلسطينية من سبع وحدات مختلفة: التمويل والإدارة، تصاريح المهن السياحة، الترويج والإعلام، الخدمات السياحية، السجل الوطني والحماية والتجديد والمواقع والمتاحف والكشف عن الآثار. في بداية تكوينها كانت هناك منافسة خاصة بالتكليفات بين وزارة الثقافة ووزارة السياحة والآثار بشأن المسؤوليات الوطنية عن التراث الثقافي، والذي كان تحت مظلة وزارة الثقافة. وقد حسم الجدال لصالح وزارة السياحة والآثار في عام 1998.

مرة أخرى، كان على هذه الوزارة أن تجد تكليفاً ومهمة وسط مؤسسات المجتمع المدني النشطة وذات الخبرة والمستقلة ماليا ، وتم خوض منافسة صامتة مع رواق (مركز المحافظة على المباني المعمارية)، حيث أعدت وأصدرت رواق سجلاً وطنياً للمباني القديمة، أكثر تقدماً من السجل الذي أعدته الوزارة. وأخيراً، وبعد إدراك تأثيرها الكبير، كلفت وزارة السياحة والآثار رواق (بالشراكة مع كلية الحقوق في جامعة بير زيت) بصياغة قانون خاص بالتراث الثقافي والمحافظة عليه في فلسطين.

منظمة التحرير الفلسطينية

8 http://www.moc.org.ps/ministry_structure_details.php?pid=11

9 مقابلة مع محمد بطراوي

10 نقلت هذه السلطة إلى وزارة الداخلية في عام 2000 مما سبب امتعاضاً في المجال الثقافي.

كما ذكر من قبل، فإن الهياكل الثقافية لمنظمة التحرير الفلسطينية ما تزال موجودة، لكنها غير نشطة وغير مؤثرة في الميدان (أي الإدارة الثقافية والوحدات المهنية لمنظمة التحرير الفلسطينية). أكثر هيئات منظمة التحرير الفلسطينية نشاطًا هو المجلس الأعلى للثقافة والتعليم، المكلف بالفلسطينيين في الشتات (على عكس وزارة الثقافة التي تخدم الفلسطينيين في المناطق المحتلة).

المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية الثقافية هي عماد القطاع الثقافي في فلسطين، وأكبر صانعي السياسة، وقد أدت "عملية السلام" إلى تنامي دور هذه المؤسسات ، حيث اتجه جزء كبير من التمويل نحو هذا القطاع بالأخص، وقد أدى تطور المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية إلى تطوير القطاع الثقافي في فلسطين. حيث تحولت الكثير من مبادرات الفنانين والفاعلين في مجال الفن (كثير من الإدارات الثقافية في الأحزاب السياسية المختلفة) إلى مجموعات من المراكز الثقافية المتخصصة التي تغطي غالبية المجالات الثقافية والفنية (فنون الأداء والفنون البصرية والأدب والموسيقى).11

القطاع المدني الثقافي الفلسطيني هو أكثر القطاعات قوة من حيث التأثير، وفيما يتصل بالإنتاج، وصنع السياسة، فلا تمثل المنظمات غير الحكومية المختلفة أشكالاً مختلفة من الفنون فقط، بل تمثل أيضًا مجالات مختلفة (تقليدية ومعاصرة). وعلى الرغم من نشاطها، لا تزال تتهم بالفشل في وضع منهج قاعدي تجاه فئات المجتمع . وردًا على هذه الاتهامات، وبمتابعة اتجاهات التمويل، أقامت غالبية المنظمات غير الحكومية الآن إدارات للتواصل، تخطط لمشروعات يشارك فيها المجتمع، ليس فقط في المدن التي تتركز فيها تلك المنظمات غير الحكومية، ولكن في المجتمعات الريفية المختلفة أيضًا. ومؤخرا، تقوم المهرجانات الكبيرة التي تبدأ في المدن بالتجول في الضفة الغربية (مهرجان فلسطين للموسيقى والرقص ومهرجان سينما المرأة شاشات) والمدن العربية الأخرى (مهرجان الرقص المعاصر في رام الله).

تعتمد المنظمات غير الحكومية الثقافية الفلسطينية اعتمادًا يكاد يكون تامًا على الدعم الأجنبي، وهو ما يؤثر على حريتها في التخطيط لمشروعاتها باستقلالية. إضافة إلى ذلك، ونتيجة لقلة الموارد المالية، فإن المنظمات غير الحكومية تتنافس على تلك الموارد. وقد تأسست في العام 2000 شبكة مراكز الفن الفلسطينية في محاولة لتنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية المختلفة. الا أن الشبكة لم تنجح في تطوير نفسها وتراجعت فعاليتها عام 2002. وفي عام 2009 أجريت محاولات لإحياء الشبكة من جديد، بيد أنه ما زال علينا انتظار رؤية ما إذا كانت تلك المحاولات ستكلل بالنجاح أم لا.

2-2 المؤسسات المحلية

استثمر رأس المال الفلسطيني في إقامة بضع مؤسسات تقدم خدمات في المجال الثقافي. ففي عام 1983، أعلن قيام مؤسسة التعاون ، وفي العام 1984، التقى عدد من رجال الأعمال والمثقفين الفلسطينيين12 في لندن لوضع ما عرف فيما بعد بميثاق الضمان الاجتماعي، والذي يحدد أهداف واستراتيجيات المؤسسة. ومنذ البداية، كان تجسير الفجوة بين رأس المال الفلسطيني والثقافة الفلسطينية أحد الأهداف الأساسية للمؤسسة. خلال الفترة نفسها، أنشئت مؤسسة شومان المتخصصة في الثقافة. وفي عام 1993 تأسست مؤسسة عبد المحسن القطان وسجلت في المملكة المتحدة، وباشرت عملها في العام 1998 لتصبح في وقت قصير لاعبًا أساسيًا في تحديد السياسة الثقافية.

الشركات الخاصة

إضافة إلى المنظمات غير الحكومية، تستضيف المدن الفلسطينية الرئيسية بضع مؤسسات للإنتاج الثقافي والفني الحرة والنشطة، خاصة في مجال الإنتاج السينمائي.

المبادرات الشبابية المستقلة

---

11 فى الواقع، يشير بعض البحث إلى أن غالبية المؤسسات الثقافية العاملة حاليا تأسست في السنوات التي تلت عملية السلام او عشية انطلاقها. مثل: مركز خليل سكاكيني الثقافي الذي أقيم في عام 1996، مركز الرواق لحماية الآثار، وقد أقيم في عام 1991، عشطار للإنتاج الثقافي والتدريب، وقد أقيمت في القدس في عام 1991، وفي رام الله في عام 1995، مركز الكمنجاتي لتعليم الموسيقى، وقد أنشئ في عام 2005، الأكاديمية الفلسطينية للفن المعاصر، وقد أنشئت في عام 2006، ومعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، وقد أقيم في عام 1993.

12 كان من بينهم الراحل إدوارد سعيد والراحل إبراهيم لحود.

يزداد توجه الفنانين الفنانين الشباب المستقلين في إنشاء هياكل خاصة يمكنها دعم مشروعاتهم الفنية الشخصية، إضافة إلى مشروعات الآخرين. ومن أمثلة هذا، اسطورة للسينما، ومجموعة زان للرسوم المتحركة والتصوير الفوتوغرافي، وأفلام إديومز، ، وستار 2000، مصنع الرسوم المتحركة، وجاليري المحطة (التي انحلت)، الخ.

ائتلافات عمل رسمية وغير رسمية

في العام 2012 بادرت مجموعة من المؤسسات الثقافية العاملة في مجال الفنون البصرية لتشكيل ائتلاف تحت غطاء مشروع بينالي قلنديا الدولي في خطوة استثنائية تسعى إلى توجيه جهد جماعي في تسليط الضوء على الإنتاج الثقافي البصري الفلسطيني المعاصر والترويج له وربطه بالمجتمع المحلي وبالسياق الدولي، من خلال تآلف يجمع خبرات مهنية متعددة، طاقات بشرية متنوعة، مصادر تمويل مشتركة، و نية بالعمل المشترك. توسع هذا التآلف خلال الأعوام 2014، و2016 ليضم مجموعة كبيرة من المؤسسات هي: مؤسسة عبدالمحسن القطان، مركز رواق، حوش الفن الفلسطيني، مؤسسة المعمل، مركز خليل السكاكيني الثقافي، الأكاديمية الدولية للفنون المعاصرة – فلسطين، المتحف الفلسطيني، بلدية رام الله. هذا وتنضم سنويا مؤسسات جديدة بحسب الفكرة التي يتم تبنيها لمشروع قلنديا الدولي.

اضافة لذلك بادرت مجموعة من مؤسسات مدينة القدس خلال العام 2015 للعمل على تأسيس شبكة من المؤسسات تحمل اسم (شفق) تسعى من خلالها لتنظيم مشاريع عمل وتمويل مشترك في محاولة للتغلب على معيقات العمل الثقافي في مدينة القدس ذا الخصوصية وشح التمويل الذي بات يهدد جزءا منها. هذه المؤسسات هي مؤسسة المعمل للفن المعاصر، حوش الفن الفلسطيني، مركز بيوس، معهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى وانضم مؤخرا لها مسرح الحكواتي الذي يواجه منذ منتصف العام 2015 خطر الإغلاق بسبب سياسة إسرائيل الممنهجة لتهويد القدس وتفريغها من المؤسسات الثقافية ومالمدنية الفاعلة والمؤثرة فيها. يذكر أن هذه الشبكة ما زالت في مرحلة التأسيس.

تشكلت شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية رسميا وسجلت في وزارة الداخلية الفلسطينية مطلع العام 2015، ويأتي هذا حصيلة سنوات عدة من التعاون المكثف بين مجموعة من المؤسسات الفنية المتخصصة في فلسطين في مجال الفنون الأدائية: الرقص، الموسيقى، السيرك، والمسرح، بهدف أن يكون لها صوت جماعي، وتكون قادرة على التأثير في الخطط والسياسات الرسمية، وجذب المزيد من التمويل لدعم الفنون والثقافة، وتعزيز الهوية الثقافية، وحرية التعبير عن الذات، وزيادة وصول الفنون الأدائية إلى المجتمعات والفئات المختلفة، مع التركيز، بشكل خاص، على النساء والأطفال والشباب.

الحكومات المحلية

كان لمؤسسات المجتمع المحلي في فلسطين (المجالس والبلديات) دورا محدودا في المجال الثقافي والفني على الرغم من المبادرات المختلفة والمتفرقة. لا يتم توجيه الأوقاف الوطنية الخاصة بالثقافة من خلال المؤسسة المحلية رغم أن البلديات المختلفة (في المدن الرئيسية) تقوم بالفعل بتخصيص ميزانية للثقافة كجزء من ميزانيتها السنوية، حيث ينصب التركيز الأساسي للبلديات في العمل الثقافي على المكتبات العامة ومراكز الأطفال. كما يختلف الاهتمام بالثقافة من مدينة إلى أخرى. ويمكن هنا الإشارة إلى أن مدينتي رام الله وبيت لحم، وبدرجة أقل أريحا والخليل، تقدم نماذج متطورة حول التنمية الثقافية، وبرزت مدينة رام الله خلال السنوات الماضية في مأسسة مجالات تدخلها في العمل الثقافي وفق حاجات القطاع الثقافي في المدينة، ونيتها العمل على وضع سياسة ثقافية للمدينة.

2.3 التعاون بين الوزارات أو بين الحكومات

التعاون بين الوزارات أو بين الحكومات ضعيف في فلسطين. هناك بالفعل القليل من التنسيق وتحديد الأولويات ووضع البرامج بين الوزارات المختلفة. كمثال يبين هذا النقص، اللجنة المشتركة بين اليونسكو والسلطة الوطنية الفلسطينية. تكونت هذه اللجنة لتحديد الأولويات الفلسطينية فيما يتصل وتكليف اليونسكو، ويمثل أعضائها وزارة الثقافة والسياحة والآثار والتعليم والتعليم العالي والشباب والرياضة وشئون المرأة والإعلام والتخطيط، ويرأسها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأعلى للثقافة والتعليم في منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أن هذا اللجنة تجتمع أحياناً عند تقديم المشروعات إلى اليونسكو، فإن الممثلين يقدمون المشروعات من وجهة نظر وزاراتهم، كلاً على حدة، وليس من خلال إطار سياسة وطنية.

إضافة إلى ذلك، تشير الأدلة إلى انعدام التنسيق بين وزارة الثقافة ووزارة التعليم فيما يتصل ومنهج التطوير (لا تتم استشارة وزارة الثقافة على الإطلاق، حتى عند اختيار النصوص والمناهج الأدبية).

الحكومة الرأسية

هناك القليل من التنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتصل بالثقافة. إحدى المبادرات الناجحة النادرة هي الخطة الإستراتيجية الوطنية للثقافة، والتي قدمها المجلس الأعلى للثقافة والتعليم ووزارة الثقافة. بيد أن هذه المبادرة خرجت إلى النور نتيجة لحقيقة أن الهيئتين كان يرأسهما شخص واحد في نفس الوقت، وهو الكاتب يحيى يخلف.

هناك القليل من التنسيق بين وزارة الثقافة والبلديات، فليس في القانون ما ينظم هذه العلاقة، وأية مبادرة في هذا المجال تقوم على الصلات الشخصية، بدلاً من البرامج التنظيمية.

2.4 التعاون الثقافي الدولي

2.4.1 نظرة عامة على الهيئات والاتجاهات الرئيسية

منذ بدء "عملية السلام،" زاد مستوى التواجد الدولي في فلسطين (والممثل من خلال إعطاء منح الدعم ، إضافة إلى وجود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية). في الواقع، التمويل الدولي هو العمود الفقري للقطاع بأكمله.

- قد يكون استخدام كلمة دولي مضللاً، حيث إن غالبية المشاركات الدولية تأتي من أوروبا كنتيجة لمشاركة أوروبا في عملية السلام وفى الموارد المالية. من النادر جدًا رؤية مشاركة أفريقية أو من الشرق الأوسط، كما أن مشاركة المسئولين الأمريكيين نادرة جداً نتيجة للشروط التي تضعها منح وكالة التنمية الدولية الأمريكيةUSAID ، والتي يكاد يكون هناك إجماع في القطاع الثقافي على عدم قبولها.
- يظهر التعاون الدولي في عدة أشكال: التمويل المباشر والتدريب (في الخارج أو في فلسطين)، والتواجد المؤسساتي (انظر البند التالي)، الخ.
- تقدم المكاتب الأجنبية في فلسطين خدمات مختلفة، تشمل تعليم اللغات وتقديم المنح وتنظيم المشروعات الفنية والثقافية ودعم المبادرات الفنية والثقافية المحلية.
- خلال السنوات الأخيرة، أعطى الفاعلون الفنيون الأولوية لوضع فلسطين، وبوجه خاص رام الله والقدس، في الإطار العريض للمدن العربية والأوروبية النابضة والنشطة ثقافيًا. لقد نظم مهرجان الرقص المعاصر في رام الله، في نسخته الثانية والثالثة، في رام الله وبيت لحم وبيروت وعمان ودمشق، بالتزامن. ورحبت رام الله بجزء من الفعاليات في نوفمبر، في مهرجان نقطة الالتقاء الشهير (عرض فني متعدد المجالات) الذي نظمه صندوق يات في بروكسل، إضافة إلى أن بلدية رام الله استضافت مكاتب مشروع موسم الفن والثقافة الفلسطينية المعاصرة في بلجيكا، والذي يعد اليوم أضخم مشروع ثقافي خاص بفلسطين في العالم والذي نظم في الذكرى الستين للنكبة في مجموعة من الدول الناطقة بالفرنسية

من المنظمات والمؤسسات الدولية الشهيرة الأخرى (ليس بالضرورة متواجدة في فلسطين) التي تدعم المبادرات الثقافية والفنية في فلسطين:

- اليونسكو
- سيدا (السويد)
- داياكونيا
- وزارة الخارجية البلجيكية
- المؤسسة الثقافية الأوروبية
- مؤسسة الأمير كلاوس
- المورد الثقافي، القاهرة، مصر
- الصندوق العربي للفن والثقافة، عمان، الأردن
- (CKU) المركز الدنماركي للثقافة والتنمية
- (مفردات) صندوق شباب المسرح العربي سابقا
- يورو ميد
- مؤسسة هنرش بل

2-4-2 الفاعلون العامون والدبلوماسية الثقافية

بدأت المنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها إقامة مكاتب تمثيلية لها في البلدان المختلفة، وقد زادت سرعة افتتاح هذه المكاتب منذ قبول جامعة الدول العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (في منتصف السبعينيات وما بعدها).

حالياً، الدبلوماسية الثقافية هي المسئولية الأولى لوزارة الشئون الخارجية. هذه الوزارة تراقب أعمال البعثات الدبلوماسية المختلفة13 نظرياً، يجب أن يكون لدى كل بعثة ملحق ثقافي، بيد أنه نتيجة لمحدودية الموارد، كثيراً ما يترك هذا المنصب شاغراً أو يضاف إلى مسؤوليات الملحق التعليمي. وتوكل المشروعات الثقافية الفلسطينية الكبيرة في الخارج إلى رؤساء البعثات الفلسطينية المثقفين والمتحمسين.14

تقوم وزارة الشئون الخارجية، من خلال بعثاتها، بالتنسيق مع وزارة الثقافة فيما يتصل والمشاركة الثقافية الفلسطينية في المهرجانات الدولية واللقاءات والمؤتمرات، ولكن في الواقع، نادراً ما يحدث هذا. ويتضح التنسيق أكثر ما يتضح عند ورود دعوات دولية مختلفة من كيانات محلية في الخارج (الأسبوع الثقافي الفلسطيني في اسطنبول عام 2013، الأسبوع الثقافي الفلسطيني في برشلونة عام 2013)، معرض الدار البيضاء للكتاب والنشر 2015، أسبوع فلسطين الثقافي في مدينة قسطنطينة 2015، اكسبو ميلان 2015 بفعاليات ثقافية وفنية على مدار 3 أيام تحت رعاية سفارة فلسطين في ايطاليا.

تتم أيضاً مشاركة فلسطين في اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية العلمية والثقافية من خلال منظمات فلسطينية عامة: اللجنة الوطنية للعلوم والتعليم والثقافة.

2.4.3 التعاون المهني المباشر (مثال المؤسسات المهنية الدولية)

هناك تعاون مهني مباشر مع عديد من الجهات في الفن والثقافة، ونتيجة للطبيعة غير المنظمة للنماذج السياسة الثقافية في فلسطين، فمن المستحيل رسم صورة متكاملة للوضع ، بيد أن هناك اتجاهات معينة يمكن حصرها.

- يهدف التعاون المهني المباشر عادة إلى خدمة تضييق الفجوة في التعليم الفني في فلسطين.
- حتى وقت قريب جداً كان الاهتمام الدولي بفلسطين سياسياً بالدرجة الأولى (تضامن اليسار والاشتراكيين، وأحزاب الخضر، الخ). بيد أنه خلال العقد الأخير، يمكن لمس اهتمام مهني حقيقي بفلسطين.
- غالباً ما يأتي التعاون المهني المباشر من أوروبا. في إطار التعاون المهني المباشر، يمكن دراسة مشروعين كمثال: مسارات، والمركز الدنمركي للثقافة والتنمية.
- مسارات (موسم الثقافة الفلسطينية المعاصرة في بلجيكا). هذا المشروع، والذي دام لعامين، وتم تنفيذه في 2007 و 2008، هو مشروع ثقافي غير مركزي يربط مباشرة بين عشرات المنظمات الثقافية والفنانين الفلسطينيين وأقرانهم في بلجيكا بسلسلة من المشروعات الثقافية والفنية.
- دعم المركز الدنمركي للثقافة والتنمية لفلسطين. قدم المركز الدنمركي للثقافة والتنمية خلال السنوات الثلاث (2007 – 2010) الدعم المالي لمشروعات التعاون بين العديد من الفلسطينيين والمنظمات الدنمركية.

2.4.4 الحوار الثقافي والتعاون بين الثقافات عبر الحدود

خلال السنوات الاخيرة أسست مشاريع ثقافية عابرة للحدود بين مؤسسات فلسطينية واوروبية من خلال برامج تاندم شمل ومؤسسة أناليند في مجال الفنون البصرية والرقص، إضافة إلى العديد من مشروعات التعاون الثقافي بين مدن اوروبية وفلسطينية من خلال علاقات التعاون الثقافي الدولي، لكن لا تتوفر معلومات تفصيلية إحصائية دقيقة حولها.

2.5 السياسات الثقافية للوكالات الأجنبية

تلعب المنظمات الثقافية والسياسية في فلسطين دوراً حيوياً في تنوع النشاط الثقافي، خاصة أن تلك المنظمات تتمتع باستقلالية شبه تامة في جميع مشروعاتها وفعالياتها. تأتي مشاركة المنظمات الدولية المختصة بالثقافة عبر

---

13 حيث إن فلسطين غير معترف بها كدولة، فهي غير مسموح لها بإقامة سفارات وقنصليات خارج فلسطين.

14 ليلى شهيد: ربيع فلسطين، فرنسا 1996. مسارات – بلجيكا، 2006 – 2008.

ثلاثة محاور: استضافة الفعاليات القادمة من بلدانها، وتمويل مشروعات ثقافية معينة، وتنظيم فعاليات بالاشتراك مع المجتمع المحلي.
من بين المراكز الثقافية الأجنبية الأكثر نشاطًا في فلسطين، هناك المركز الثقافي الألماني الفرنسي في (رام الله والقدس ونابلس وغزة). في أحد النماذج القليلة للتعاون الثقافي الألماني الفرنسي في العالم، اجتمع المركز الثقافي الفرنسي ومعهد جوته في رام الله قبل عدة سنوات لتكوين مجمع واحد للعمل. كذلك تستضيف الأراضي الفلسطينية مجموعة من فروع مكاتب أميديست والمركز الثقافي البريطاني. كذلك هناك صندوق ثقافي أو برنامج سنوي تنظمه مكاتب التمثيل الأجنبية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، والقنصليات الأجنبية في القدس، ويتم تنفيذه بالاشتراك مع منظمات ثقافية وفنية محلية مختلفة.

2.6 السياسة الثقافية في القطاع المستقل (المدني)

انظر القسم 2.2

2.7 السياسة الثقافية في القطاع الخاص (التجاري)

أسست بعض شركات القطاع الخاص كشركة الاتصالات الفلسطينية مؤسسات للتنمية المجتمعية لتنظيم طليات التمويل المتزايدة من قبل المؤسسات الثقافية والافراد والفرق منها مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية، إضافة إلى بنك فلسطين الذي أعلن عن توجهه كراعي للثقافة في فلسطين.

3- الأهداف والمبادئ العامة للسياسة الثقافية

3.1 العناصر الرئيسية للسياسة الثقافية الحالية

تعتمد السياسات الثقافية في فلسطين على ما يعرف بـ "النظام المختلط"، رغم أنه لا يتمتع بكافة مواصفات هذا النظام القائمة على التنسيق وتبادل الخبرات في إطار لامركزي، فهو لم يتشكل عبر وعي المؤسسة بقدر ما حكم تشكُّلَه الواقع السياسي (شروط الاحتلال وواقع التشتت). وتتكون عناصر هذا النظام من المؤسسة الثقافية الأهلية والرسمية وشبه الرسمية والمبادرة الفردية، دون أن تتكامل ضمن ائتلاف واسع تؤطره استراتيجيه وطنية تنظم توجهاته وأنشطته وبرامجه، مع احتفاظ كل مؤسسة وكل تجمع بخصوصيته وهويته ودوره.
وإضافةً إلى ذلك، يسود هذا النموذج في منطقة الوسط ، فقط، من الضفة الغربية وفي المدن الرئيسية. وفي ضوء ضعف العمل الثقافي العام، فإن أجزاء كبيرة من البلاد تظل محرومة من أي شكل من أشكال السياسات والنشاطات الثقافية.

3.2 التعريف الوطني للثقافة

في الحديث الثقافي الرسمي، تُعرَّف الثقافة بوجه عام في فلسطين بما يتفق وإعلانات اليونسكو (إعلان المكسيك الخاص بالسياسة الثقافية، وإعلان اليونسكو والأمم المتحدة (1988)، والعهد الدولي للتنمية الثقافية، وتقرير اللجنة الدولية للثقافة والتنمية (1992).

بشكل أكثر تحديداً، ومن خلال الخطة الاستراتيجية الوطنية للثقافة الفلسطينية التي تمت المصادقة عليها في العام 2006، تم اقتراح تعريف عام للثقافة يتكون من العناصر التالية: الأدب (القصة القصيرة، الرواية، الشعر، الدراسات الأدبية، السيناريو)، الفنون (المسرح، السينما، الفنون البصرية، الموسيقى والرقص الشعبيين، التراث الثقافي)، التراث الثقافي "الفلكلور" (الفن الشعبى)، المخطوطات، التراث الثقافي (الآثار، المتاحف، الممتلكات الثقافية)، صناعة التراث (الكتاب، الورق، المداد، المنتجات السمعية البصرية، المسرح، الفن الشعبى)، المكتبات، المناهج التعليمية، التنمية والثقافة والديمقراطية. وعلى الرغم من المنهج المحافظ لهذا التعريف وعدم الدقة في التصنيف، أحياناً، فقد كانت هذه محاولة جادة أولى لوضع تعريف وطني للثقافة في فلسطين.

أما من خلال الخطة القطاعية للثقافة التي أُنجزت في أواخر عام 2010، فقد عُرِّفت الثقافة الفلسطينية بأنها "ثقافة وطنية عربية إنسانية ديمقراطية مبدعة ومتجددة، تحترم وتصون التعددية الفكرية والسياسية والدينية والجمالية، ومنفتحة على الثقافات الأخرى، وتقف في وجه التسلط والقمع والاستغلال والمحسوبية والفساد، وتعزز النسيج الاجتماعي، وتصون التراث والحكاية التاريخية للشعب الفلسطيني، وتنمي المواطنة القائمة على احتضان قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية".

لكن، وبالرغم من المحاولات أعلاه، ونتيجة لخصوصية الوضع الفلسطيني (الاحتلال الإسرائيلي والطرد والنفي)، فإن التعبير اليومي المستخدم لتعريف الثقافة في فلسطين له بعد سياسي يركز على الحفاظ على الثقافة والشخصية الوطنيتين والبعد الاجتماعي، ويستخدم الفن وسيلةً للتغيير الاجتماعي والسياسي. ومن الملاحظ أن العاملين الثقافيين العموميين يميلون إلى كونهم أكثر إخلاصاً إلى هذا التعريف ذي الطابع السياسي والاجتماعي، فيما يبدو أن قطاع المنظمات غير الحكومية يميل أكثر إلى الالتزام بالتعريف الدولي للثقافة، وإلى تناول القضايا المعاصرة والربط بين المدن، وإلى أن تكون أكثر تقبلاً للمشاكل الإقليمية والدولية في مجال الفنون والثقافة.

3-3 أهداف السياسة الثقافية

كما يتضح ، فإن السياسة الثقافية السائدة في فلسطين مختلطة وغير منظمة، وبالتالي من الصعوبة بمكان تحديد أهداف مترابطة، حيث إنها تتفاوت من صانع سياسة إلى آخر (العام، من جهة، وغير الهادف للربح، والمؤسسات والشركات، على الجانب الآخر). نستعرض هنا أهداف الخطط الاستراتجية الرسمية في فلسطين منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية:

<u>الخطة الاستراتجية الوطنية للثقافة الفلسطينية</u>

في العام 2004 قام المجلس الأعلى للتربية والثقافة، بالتنسيق مع وزارة الثقافة، بوضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للثقافة الفلسطينية، التي جاءت كمحصلة لخمس ورشات عمل نُظمت في نابلس وغزة وعمّان والقاهرة ورام الله، وشارك فيها العديد من الكتاب والمثقفين الفلسطينيين والعرب وممثلون عن المؤسسات الثقافية في فلسطين والشتات. وقد قدمت الخطة تعريفًا للثقافة الفلسطينية، ووضعت إطاراً للعمل الثقافي في فلسطين، وصادق مجلس الوزراء عليها في العام 2006، ولم يتم العمل بها أو تفعيلها.

أما أهداف هذه الخطة، فهي: دمج المفاهيم الوطنية والديمقراطية في كل المجالات الثقافية في محاولةٍ لدعم الهوية الثقافية والصمود في الوطن والمنفى وإنهاء الاحتلال وتحقيق سلام عادل، دعم الولاء للأمة العربية ودعم كل سمات الوحدة العربية والنشاطات التعاونية الثقافية، حماية تراث الحضر والتراث الثقافي في الأراضي الفلسطينية والمحافظة عليه، تحديث السمات المختلفة للمعرفة، مثل المعرفة الأدبية والفنية والشعبية والتراثية والتقنية والإعلامية ووسائل الاتصال الأخرى لنشر الثقافة وإكسابها شعبية، إرساء البنية التحتية المطلوبة للعمل الثقافي، إرساء الإبداع الفلسطيني وتشجيعه وتوفير كل الظروف الملائمة لإطلاق القدرات الإبداعية، ثم نشر الأعمال الإبداعية والترويج لها على المستوى المحلي والعربي والدولي، تمكين كل الفلسطينيين في الوطن والشتات من الاستفادة من الثقافة، خلق الانسجام بين السياسة الثقافية الفلسطينية والمنهج الفلسطيني التربوي، تنشيط الاتصال بين الوكالات الثقافية العربية والدولية، خاصة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد طلاب العلوم في جامعة دورساي، تحفيز القطاع الخاص على الاندماج في وضع السياسة الثقافية، صياغة البرامج الثقافية الخاصة بالنساء والأطفال، إنعاش الذاكرة الجماعية الفلسطينية من خلال المحافظة على التراث الثقافي (التاريخ المروي والحرف والأمثال)، الاستفادة من إبداع الأسرى في معتقلات الاحتلال.

خطة وزارة الثقافة الأستراتجية 2009-2013:

مع بدايات العام 2009، أنجزت وزارة الثقافة خطة عملها الاستراتيجية 2009-2013. وقد أعد الخطة مركز التعليم المستمر التابع لجامعة بيرزيت مع طاقم الوزراة من خلال لقاءات خاصة نُظمت بالتعاون مع بعض المؤسسات والفعاليات الثقافية.

وقد تضمنت الخطة خمسة أهداف:

1- خلق بيئة سياسية وتشريعية ممكّنة لعملية التنمية الثقافية.
2- تحسين أداء المؤسسات التي تُعنى بالحقل الثقافي.
3- تحسين أداء المعنيين في الحقول الثقافية المختلفة.
4- تحفيز وتعزيز المشاركة والاهتمام المجتمعي في النسيج الثقافي.
5- تحسين الأداء العام للوزارة نحو تحقيق رسالتها ورؤيتها.

الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي 2011-2013:

في العام 2010، أنجزت وزارة الثقافة الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي، وقد عرّفتها الوزارة بأنها "الخطة الأولى من نوعها من حيث الشمولية وطريقة الإعداد، وتغطي كافة القطاعات المكوِّنة للثقافة بمفهومها الأوسع، ولم تقتصر المشاركة في إعدادها على وزارة الثقافة، كهيئة رسمية، بل اتسعت لتشمل مؤسسات وهيئات فاعلة في المجال الفني والثقافي. وبهذا، فهي خطة جامعة تعبر عن توجهات معظم الحقول الثقافية والفنية".

في العام 2010، أنجزت وزارة الثقافة الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي، وقد عرّفتها الوزارة بأنها "الخطة الأولى من نوعها من حيث الشمولية وطريقة الإعداد، وتغطي كافة القطاعات المكوِّنة للثقافة بمفهومها الأوسع، ولم تقتصر المشاركة في إعدادها على وزارة الثقافة، كهيئة رسمية، بل اتسعت لتشمل مؤسسات وهيئات فاعلة في المجال الفني والثقافي. وبهذا، فهي خطة جامعة تعبر عن توجهات معظم الحقول الثقافية والفنية".

أما بالنسبة لأهداف الخطة، فهي: تعميق وتعزيز الوعي الثقافي المتعدد والمنفتح، الاستثمار في المناهج التعليمية الهادفة من أجل إرساء قيم التعددية والديمقراطية والانتماء والمواطنة، تنشيط الحركة الثقافية بشكل منهجي وتراكمي، تعزيز وتوسيع نطاق التواصل بين فلسطينيي الوطن والشتات، تعزيز وتوسيع نطاق التواصل والتبادل الثقافي مع الشعوب العربية والأجنبية، الاستثمار في حماية وصون التراث والهوية الثقافيين، تشجيع ودعم الصناعات التقليدية والحرفية، الاستثمار في البنى التحتية للثقافة (المادية والمعنوية)، الارتقاء بمستوى وجودة الإنتاجات الثقافية وتوسيع نطاق الفعاليات الفنية في المناطق الجغرافية.

تمتاز الخطة بعناصر لم يتم التطرق إليها في سابقتها: فإضافةً إلى الأهداف العامة، تُفصّل الخطة سياسات خاصة، كما تقترح التدخلات التفصيلية، وتضع تقديرات التكاليف اللازمة للاستراتيجية القطاعية بحسب السياسات، وتسرد النتائج المتوقعة.
يبقى المأخذ الاساسي على خطط الاستراتجيات الثقافية في فلسطين افتقارها على الاستمرارية وعدم واقعيتها وتباعدها عن الأمكانيات الواقعية لكادر الوزارة.

الخطة الإستراتيجية للقطاع الثقافي والتراث 2014 – 2016

نهاية العام 2013 أطلقت وزارة الثقافة خطة استراتيجية لقطاع الثقافة حملت عنوان: خطة القطاع الثقافي والتراث وتحت شعار فرعي هو:" الثقافة حياة وممارسة "، بنيت الخطة بالإعتماد على سابقتها ووفق قراءة تحليلية للواقع تميز بأحداث حاسمة من أبرزها: الإعتراف بفلسطين كدولة عضو في اليونسكو في الأول من تشرين الثاني 2011، الإعتراف بدولة فلسطين كعضو في الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني 2012، واعتبار القدس عاصمة دائمة للثقافة العربية، وتوأمة القدس مع كل عاصمة للثقافة العربية، بالإضافة إلى محيط عربي غير مستقر وتطورات كبيرة على المستوى الدولي، حول من أولويات التمويل في مجمل تأثيراته، بالإضافة إلى اقتصاد فلسطيني ضعيف (2011 – 2013) وفي وضع خطير أشارت له تقارير صدرت عن صندوق البنك الدولي أشارت لتباطؤ في النمو الإقتصادي وارتفاع البطالة وما له من تأثيرات على النشاط الثقافي الفلسطيني.

تضمنت الخطة هدفين رئيسيين: بيئة أكثر تمكينا للثقافة الفلسطينية، تساهم في نشر ثقافة وطنية تعددية، تعزز الوحدة والتواصل للشعب في الوطن والشتات، والتبادل مع الشعوب العربية والأجنبية، ودعم الإبداع وتحفيزه ماديا ومعنويا، وتحسين درجة مشاركة الجمهور، ورفع مستوى الذائقة الثقافية العامة، والإهتمام بمدينة القدس والمناطق المهمشة، 2. موروث ثقافي للشعب الفلسطيني أكثر حماية وتجديدا، ويشكل مخزونا ثقافيا يوحد الهوية الثقافية، ويعزز الشعور بالإنتماء للمواطن الفلسطيني.

ينفذ هذين الهدفين من خلال برنامجين ايضا هما: برنامج الثقافة للجميع و 2. التراث الثقافي.

تمتاز الخطة بأنها خطوة إيجابية تجاه تشكيل سياسة ثقافية وطنية تناقش فيها الثقافة من منظور شامل، و تم التشاور فيها مع فاعلين مختلفين في الحقل الثقافي، تشخص مشكلات القطاع الثقافي في فلسطين حتى المرتبط بها وتحدده في: السياسات الحكومية للثقافة والتشريعات غير ممكنة لعملية التنمية الثقافية (تدني الموازنات المخصصة للشأن الثقافي من الموازنة العامة، تعدد مرجعيات التشريعات والقوانين السارية ذات العلاقة بالثقافة، قلة عدد التشريعات والقوانين المتعلقة بالثقافة، عدم أخذ البعد الثقافي بالإعتبار في القوانين الأخرى، ضعف الوعي المجتمعي بدور التشريعات والقوانين في عملية التنمية، عجز السياسات الثقافية والتشريعات عن حماية الهوية الثقافية والوحدة الوطنية وعن صون التعددية وتعزيز النسيج الإجتماعي)، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعوقات.

لكن الخطة تقع في مطب تكثيف الأهداف الإستراتيجية بشكل مربك، ورغم صياغة تدخلات لتنفيذ الأهداف إلا أن بعضها دون مؤشرات، كما تبدوصياغة التدخلات والأهداف الخاصة بالنوع الإجتماعي مقحمة وغير سلسة وكأنه متطلب لعكس الخطة الوطنية العامة للحكومة فقط بسبب التركيز في الأخيرة على الموضوع، لا توجد إحصاءات دقيقة تستند إليها الخطة في تحليل واقع مشكلات العمل الثقافي، إضافة إلا أنها كسابقتها لا تتوافق وواقع المخصصات المالية للوزارة أو حجم طاقمها التنفيذي، لا يظهر قطاع غزة بشكل واضح في خطة قطاع الثقافة، واخيرا فإن الأدوار الموضوعة لشركاء وزارة الثقافة لتنفيذ التدخلات تظهر دور قطاع الحكم المحلي لكن مع تغييب للكثير من المهمات أو المعلومات التي يملكها ويمكن الإستفادة منها.

ولتحليل أكثر عمقا يبدو أن جزءا من القصور في خطة الوزارة هو انعكاس للخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية التي وضعت من قبل الحكومة لنفس الفترة والتي يظهر فيها الهدف الإستراتيجي الخاص بالقطاع الثقافي كجزئية من قطاع الحماية والتنمية الإجتماعية وفق التالي: فضاءات ثقافية متوفرة أكثر لكافة الفلسطينيين، تعزز ثقافة وطنية تتميز بالتعددية والإنفتاح والإبداع وتنبذ كافة أشكال التمييز، وتصون الموروث الثقافي وتجدده.

وبالإطلاع عليها يتبين أن الموازنات المرصودة المباشرة لقطاع الثقافة والتراث في الخطة الإستراتيجية للتنمية (2014 – 2016) لا زالت تراوح مكانها ولا تتعدى 0.003 من نسبة الموازنة العامة، و0.001 من مجموع الموازنة التطويرية، وهي لا تعكس أبدا متطلبات الخطة القطاعية للثقافة والتراث من حيث الأهداف التنموية أو حتى المرحلية، يشير احتساب بعض مكونات الثقافة الأخرى في الخطة الوطنية وتحديدا في قطاع السياحة والتراث الثقافي إلى حالة ليست بأفضل من حال قطاع الثقافة فموازنته لا تتعدى أيضا 0.001 من الموازنة العامة، كما ان مؤشرات قياس الهدف الإسترتيجي المباشر بالقطاع الثقافي والتراث هي جميعا مؤشرات كمية ولا تقيس تحقيق الأهداف بشكل نوعي، ولا تشير إلى نية الحكومة بإقرار قوانين متعلقة بالثقافة والتراث ضمن أولوياتها الوطنية كقوانين ممكنة لهذا القطاع، رغم أنها في قطاع الإقتصاد والتشغيل والبنية التحية والحكم الرشيد تولي القوانين الممكنة لهذه القطاعات اولوية سواء بإعداد مسودات أو تجهيز قوانين، كما لا تعطي إشارات لتنفيذ مشاريع بنية تحتية ثقافية سيادية (متاحف وطنية، أرشيف وطني، مكتبة وطنية، الخ) وإنما أعداد لمتاحف عاملة

أصلا، كما لا تشير الخطة إلى إستثمار في البنية التحتية الثقافية البشرية بشكل إستراتيجي ومنهجية ثابتة، الخطة الوطنية التي بنيت تحت شعار " بناء الدولة وتجسيد السيادة " تفتقر للواقعية السياسية المحلية والدولية ، سواء لظرف الانقسام السياسي الداخلي بين سلطتين في الضفة الغربية وغزة يعززها الاحتلال الاسرائيلي والجغرافيا التقسيمية، وبسبب عدم وجود أفق سياسي لبسط السلطة والسيادة على مناطق (ج) والأغوار والقدس الشرقية من قبل السلطة الفلسطينية التي لن تكون إلا بحل سياسي عادل وشامل غير منظور في الأفق القريب وسط وقائع تفرضها اسرائيل على الارض ومحيط عربي ساخن ومجتمع دولي منشغل بقضايا جديدة.

.

3.4 معيار تقييم السياسة الثقافية وأساليبه

تفتقر الخطط الوطنية في القطاع الثقافي إلى آليات ومعايير تقييم الأداء والتنفيذ. كما تميل المنظمات غير الحكومية إلى تقييم مشاريعها الخاصة ومهماتها بشكل منفرد، أي كل منظمة على حدة، وليس تحت مظلة سياسة ثقافية وطنية، كما لا يوجد اي دراسات أثر لعمل أي من المؤسسات العاملة في القطاع الثقافي على أي مستوى.

4 الموضوعات الحالية في تطوير السياسات الثقافية والجدل حولها

4.1 الموضوعات والأولويات الرئيسية للسياسات الثقافية

تناقش حاليا وضمن العاملين في الحقل الثقافي والفني في فلسطين جملة من الموضوعات والأولويات الرئيسة التي تهدف الى تطوير السياسات الثقافية في فلسطين أهمها:

- غياب آليات التنفيذ العملي للإطار الاستراتيجي الذي يوحد الرؤية الثقافية، ويشكل مرجعية لجهد المؤسسة الثقافية بمختلف تلاوينها، الرسمية والأهلية والمبادرات الفردية. يشار هنا إلى أن الخطط الاستراتيجية االتي انجزت على الصعيد النظري عام 2006 وعام 2009 وعام 2013 ما زالت تفتقر إلى الآليات العملية والتنفيذية واليات التقييم.
- ضعف التنسيق بين عمل المؤسسات المعنية بالشأن الثقافي، مما شتت الجهد وخلق واقعًا ثقافيًا غير متكامل ومركز في وسط الأراضي الفلسطينية وشبه غائب عن الأطراف. في العام 2000 بادرت مجموعة من المراكز الثقافية في مدينتي رام الله والقدس (مركز خليل السكاكيني الثقافي، مؤسسة عبد المحسن القطان، مركز الانتاج السينمائي، مسرح عشتار، معهد ادوارد سعيد للموسيقى ومركز الفن الشعبي) بانشاء أول شبكة للمراكز الثقافية في فلسطين، ولكن الشبكة لم تحقق الأهداف المرجوة و اتسمت تجربتها بالضعف مما أدى الى عدم فاعليتها، وتجميد نشاطها. لكن برز في السنوات القليلة الماضية منحى لاتجاه جديد في العمل الثقافي المؤسساتي تجلى في تجميع جهود مؤسسات عديدة هي مهرجان الطفل " نوار نيسان "، مهرجان العلوم للاطفال ومهرجان الأفلام العلمية، و قلنديا الدولي الذي يعد تجربة استثنائية في العمل المشترك منذ العام 2012 يوحد جهود مجموعة كبيرة من المؤسسات الثقافية العاملة في مجال الفنون البصرية، إضافة إلى تشكيل شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية وتسجيلها بشكل رسمي والتي تجمع في ثناياها 13 مؤسسة فاعلة في مجال الفنون الادائية، إضافة إلى أنه يجري نقاش تأسيس شبكة في مدينة القدس حاليا باسم شفق.

- غياب التكامل والتنسيق بين المؤسسة التربوية والتعليمية، بكافة مراحلها، والمنجز الثقافي الفلسطيني المعاصر، والافتقاد لدور متميز للجامعات الفلسطينية في الإنتاج والترويج الثقافي والفني والبحثي. تبين دراسة خطة مديرية التربية والتعليم للأنشطة اللامنهجية للعام الدراسي 2010-2011 هذه الفجوة، إذ تهدف الي تنظيم أنشطة غير مرتبطة بالمنجز الثقافي الفلسطيني مثل مسابقات دبكة للذكور والإناث كل على حدة، مسابقات تلاوة وحفظ القرآن الكريم و مسابقات لأفضل عريف حفل...

في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن خطة وزارة التربية والتعليم للأعوام (2014 – 2019) وإن كانت تظهر بعض التدخلات الهادفة لإدخال الفنون في التعليم أو في النشاطات اللامنهجية المحفزة للإبداع والتعددية والتنوع، إلا أنها تتناقض في تعريفها لشخصية الفرد الذي تصبو لبنائه مع تعريف الثقافة الوطنية بصفتها تركز على بناء شخصية عربية إسلامية، تنفي فيه التعددية والإختلاف والتنوع في المجتمع الفلسطيني كأفراد ومجموعات، وتتناقض فيه مع أهداف النشاطات اللامنهجية التي تضعها.

- ضعف البنية التحتية المترابطة المتمثلة في قلة عدد المراكز الثقافية المؤثرة في معظم مناطق فلسطين، وضعف تجهيزاتها (المسارح ودور السينما ودور النشر وأماكن التدريب وأماكن العرض). توضح بيانات الجهاز المركزي للإحصاء[15] إلى أن حوالي 65% من المراكز الثقافية و83% من المتاحف العاملة في فلسطين بحاجة لإنشاء مبانٍ، بينما تحتاج حوالي 25% من المراكز إلى تجهيز قاعاتها بما يتناسب مع الأنشطة التي تقدمها. كذلك، أشارت ذات البيانات إلى نقص في مجال الأجهزة التقنية والأدوات الثقافية لدى أكثر من 75% من المؤسسات، بينما تحتاج حوالي 11% من المؤسسات إلى تجهيزات إضاءة وصوت وعرض أفلام.

- غياب التمويل المحلي العام الكافي وتقاطع شروط مصادر التمويل الخارجية وغياب الرؤية الواضحة للبرامج الثقافية، مما خلق نمطًا من الأنشطة لا تلبي، في معظم الأحيان، الحاجات الثقافية الحقيقية للتجمعات الفلسطينية.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006. مسح واقع المؤسسات الثقافية 2005. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: رام الله.

- ضيق القاعدة الجماهيرية للأنشطة الثقافية والفنية المتخصصة وتركزها في المراكز الحضرية وفي منطقة وسط الضفة الغربية.

- غياب الدراسات المتخصصة والقراءات العميقة في الواقع الثقافي الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، والافتقار إلى القاعدة البيانية الدقيقة التي يمكن عبرها تحديد الاحتياجات واقتراح التوجهات.
- النقص الحاد في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة والمدربة للعمل في الحقول الثقافية وادارة أنشطتها وخدماتها المختلفة، وبالأخصّ تلك التي تستلزم مهارات ومعارف وتقنيات متطورة وحديثة وإبداعية في إنتاج وصناعة الأفلام، وتقنيات الإضاءة والصوت والصورة، كتابة السيناريو والمسرح، والإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية الثقافية، ووضع السياسات والتخطيط الإستراتيجي للقطاع الثقافي، وإدارة المؤسسات الثقافية والفنية أو المؤسسات العاملة في الصناعات الثقافية.

4.2 موضوعات ومناقشات حديثة حول السياسات الثقافية

حاليًا يتم نقاش سلسلة من المواضيع الحديثة حول السياسات الثقافية أهمها:

1. التطبيع الثقافي مع اسرائيل: ما زال موضوع التطبيع الثقافي مع اسرائيل يمثل جدلا على المستوى المحلي وبين صفوف المثقفين والمؤسسات المحلية الثقافية وعلى مستوى البلدان العربية المجاورة. وينصب النقاش بشكل رئيسي حول المعايير التي على أساسها يتم تنظيم مشاركات الفنانين العرب في الفعاليات والملتقيات الثقافية التي تنظم في فلسطين، وهي المعايير التي تم الاتفاق عليها ونشرها بتاريخ 15-7-2010 من قبل الحملة الوطنية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل والتي وان تفهمت واحترمت "المواقف والمبادئ المناهضة للتطبيع التي تتبناها الاتحادات والنقابات والمؤسسات الأكاديمية والثقافية والمهنية والفنية في الوطن العربي، الرافضة بشكل مبدئي زيارة المثقفين والفنانين العرب للأراضي الفلسطينية المحتلة بإذن من المحتل"[16]، الا أنها وتأكيدا لوحدة الشعب العربي وأهمية كسر العزلة الثقافية المفروضة على الشعب الفلسطيني سمحت بزيارات الفنانين العرب ضمن معايير واضحة منها: أ. دخول فلسطين عبر تصاريح زيارة خاصة من خلال وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية وليس عبر استصدار فيزا من خلال السفارات الإسرائيلية الموجودة في بعض البلدان العربية، ب. عدم التعاون أو الاتصال بشكل مباشر او غير مباشر مع جهات ومؤسسات اسرائيلية، ج. رفض التعاون بأي شكل مع محاولات بعض المؤسسات الأجنبية خرق المقاطعة عبر تنظيم أنشطة لأكاديميين أو فنانين أوفرق فنية من الخارج مع مؤسسات إسرائيلية ثم "تبييض" هذا التواطؤ بتنظيم أنشطة موازية لهم مع مؤسسات أو جهات ثقافية أو أكاديمية فلسطينية (دون علاقة مباشرة بين الطرفين)، د. رفض استقبال أي أكاديمي/ة أو فنان/ة أو مثقف/ة عربي/ة في المؤسسات الأكاديمية والثقافية الفلسطينية بعد زيارة أو إقامة علاقات مع أطراف إسرائيلية.

خلال السنوات الأخيرة القليلة الماضية أصبح لعمل ونشاطات الحملة الوطنية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل صدى واسعا حيث باتت مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية أمرا واقعا في دول الاتحاد الأوروبي، كما وسحبت مجموعة كبيرة من كبرى شركات الاستثمار في العالم مشاريعها من إسرائيل، بالإضافة إلى عشرات المؤسسات الأكاديمية والأكاديميين التي لم يعد بينهم وبين مؤسسات أكاديمية في إسرائيل علاقات تبادل مشتركة أو اية نشاطات تذكر، هذا بالإضافة إلى إلغاء عشرات الأمسيات الفنية التي كان مقرا أن تنظم في إسرائيل خلال الفترة الماضية.

وضمن هذ السياق أصبح موضوع مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها مشكلة أدت لنقاش موضوع حملة المقاطعة في الكنيست الإسرائيلي الذي صادق بالقراءة الاولى على مشروع قانون يفرض عقوبات على مواطنين اسرائيليين ينظمون أو يشاركون في اي حملة لمقاطعة اسرائيل، مما يشير الى انتهاك صارخ لحرية الرأي والتعبير وتمييز واضح بين المواطنين الذين ينادون بإنهاء الاحتلال والاستيطان .

[16] http://pacbi.org/atemplate.php?id=181

أما على مستوى انجازات الحملة العالمية لمقاطعة اسرائيل فإن الإخفاقات الإسرائيلية في هذا المجال أصبحت واسعة ومثار قلق إسرائيلي اذ تتنامى الحملات الدولية [17]من المؤسسات الاقتصادية والدول إلى مقاطعة إسرائيل اقتصاديا كدولة احتلال وليس فقط مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية. وتشير الإنجازات الأخيرة لحملة مقاطعة إسرائيل إلى أن صندوق التقاعد الحكومي في النرويج باع أسهمه في شركة 'البيت معرخوت'، كما قرر صندوق الاستثمار الحكومي عدم الاستثمار في شركتي 'أفريقا إسرائيل ' و'دانيا سيبوس'. وأشارت إلى أن شركة القطارات الحكومية في ألمانيا انسحبت من إقامة خط سكة حديدية لأنها تمر من الأراضي المحتلة، فيما الغي معرض 'تل أبيب المدينة البيضاء' في بلجيكا، وأعاد مهرجان الأفلام في اسكتلندا منحة قدمتها السفارة الإسرائيلية. ولفتت صحيفة 'يديعوت احرونوت' أن بلدية ميركويل في استراليا أعلنت مقاطعة إسرائيل والشركات التي تتعامل معها، كذلك مقاطعة البرتقال 'جافا' وشوكولاتة 'مكس برنر'. وبينت أن شركة المياه الحكومية في هولندا أعلنت عن مقاطعة شركة المياه الإسرائيلية 'مكوروت'، كما قاطع صندوق التقاعد 'pggm' البنوك الإسرائيلية، كما أعلن عن انسحاب شركة فيوليا الفرنسية للبنى التحتية من كل مشاريعها مع دولة الاحتلال، وفي جنوب إفريقيا أعلنت وزيرة الخارجية أن وزراء الحكومة يقاطعون إسرائيل ويرفضون زيارتها، فيما دعا مجلس التجارة إلى مقاطعة معدات إسرائيلية. وأوضحت الصحيفة أن شبكة السوبر ماركت التعاونية في بريطانيا تقاطع بضائع المستوطنات، كذلك شبكة 'ماركس أند سبنسر' منذ العام 2007، فيما أعلنت نقابة العمال في ايرلندا عن مقاطعة منتجات وخدمات إسرائيلية، وأعلنت نقابة المعلمين دعمها للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل. وفي كندا، تبنت نقابة موظفي البريد مقاطعة إسرائيل، ونظمت الكنيسة البروتستنتية حملة لمقاطعة المستوطنات، كما أعلنت الجمعية لدراسات الولايات المتحدة (asa) في أميركا عن مقاطعة إسرائيل أكاديميا، وسحب صندوق التقاعد 'tia kref' استثماراته من شركة جرارات لبيعها معدات للبناء في المستوطنات، ومؤخرا أعلن عن تعهد أكثر من ألف فنان في إيرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلجيكا بدعم المقاطعة الثقافية لـ(إسرائيل), كما استجاب كل من الفنانة الأمريكية الشهيرة لورين هيل والفنان ثيرستن مور لنداء حملة المقاطعة بعدم الغناء في اسرائيل، كما وقع أكثر من 500 أكاديمي في المملكة المتحدة و450 أكاديميًا بلجيكيًا و1600 أكاديمي إسباني وأكثر 200 أكاديمي جنوب أفريقي, على بيانات تؤكد دعمهم والتزامهم بنداء المقاطعة الأكاديمية لـ(إسرائيل) الذي أطلقه المثقفون والأكاديميون الفلسطينيين عام 2014، . إلا هذا فإن هناك إنجازات يومية على صعيد المقاطعة لإسرائيل، كان آخرها انسحاب شركة إعلان "موبينيل" المملوكة لشركة أورانج الفرنسية؛ إنهاء الشراكة مع "بارتنر" الإسرائيلية بعد حملة استمرت لسنوات ضدها في فرنسا وتونس ومصر والمغرب.

2. تشكل سمات خاصة لكل تجمع فلسطيني باستقلالية نسبية عن التجمعات الأخرى: السمات الخاصة لكل تجمع فلسطيني عكست نفسها على المنتج الثقافي لكل تجمع رئيسي فلسطيني ميزه، إلى هذا الحد أو ذاك، عن منتج التجمعات الأخرى مع احتفاظ كل منها بذاكرة تاريخية تتقاطع في محطاتها الكبرى (كالنكبة واحتلال الضفة والقطاع عام 1967 وخروج المنظمة من بيروت بعد حصارها، الخ)، وبتأثيرات مواقف القوى السياسية الفاعلة فيها. ويعود ذلك إلى افتقاد الشعب الفلسطيني المركز الثقافي الموحد الذي عبره تتفاعل الحقول الثقافية، وبالتالي إلى تباين القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية المباشرة لكل تجمع.

3. المتاحف والأرشيف: لم ينجح الفلسطينيون حتى تاريخ اليوم بتوثيق الرواية الفلسطينية عبر اقامة سلسلة من المتاحف والأرشيفات الوطنية والمتخصصة. تأسس أول متحف في فلسطين عام 1923 وهو المتحف الإسلامي في الحرم القدسي ، تلاه إنشاء متحف الآثار الفلسطيني في العام 1936. في العام 1994 تأسست اللجنة الوطنية الفلسطينية للمتاحف وفي نطاق دائرة الآثار تم تأسيس إدارة مختصة بالمتاحف مهمتها العمل على تأسيس المتاحف وادارتها، وفي العام 2008 تم وضع خطة وطنية أولية لتطوير المتاحف في فلسطين بالتعاون مع اليونسكو أثمرت عن تاسيس مشروع تأسيس متحف الرواية - بيت لحم، الذي لم يتم افتتاحه لتاريخه.

[17] http://www.sheraatv.com/?p=76327

تبلغ عدد المتاحف العاملة في فلسطين بحسب دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للعام 2014، 21 متحفا تتوزع ما بين 16 في الضفة الغربية و 5 في غزة [18]، وبلغ عدد الزوار الإجمالي لهذه المتاحف 185284، 161473 منهم فلسطينيون، والباقين زوار وسياح من جنسيات أخرى، أما في أعوام 2011 و 2012 و 2013 فقد بلغ عدد المتاحف العالمة في فلسطين طبقا لنفس المصدر 14 متحفا توزعت ما بين 10 متاحف في الضفة الغربية و 10 متاحف في غزة، بينما بلغ عدد زوار المتاحف على التوالي: 45 ألف زائرو44 ألف زائر و 44 ألف زائر بنسبة 94% من الزوار الفلسطينيين، وتجدر الإشارة هنا إلى تنامي واضح في زوار المتاحف، لكن دون توفر معلومات تحليلية عن الأسباب.

بادرت مؤسسة محمود درويش إلى تأسيس متحف باسم الشاعر الراحل في مدينة رام الله يحوي مقتنياته الشخصية ومؤلفاته عامة. وتقوم حاليا مؤسسة ياسر عرفات بتأسيس متحف يحمل اسم الرئيس الراحل ياسر عرفات، سيضم مجموعة من مقتنيات الرئيس الراحل ومكتبة حول الإصدارات التي كتبت عنه، إضافة إلى مجموعات من الصور والوثائق، تاسيس متحف (القرية البدوية) بتمويل من وزارة الثقافة في منطقة بيت لحم، كما وافتتح بشكل رسمي متحف التراث الشعبي التابع لجمعية انعاش الأسرة الذي يحوي الأزياء والملابس الشعبية الفلسطينية بصورة أساسية إضافة إلى بعض مظاهر الحياة الشعبية وأدواتها .كما يجري العمل على تأسيس متحف مدينة رام الله بمبادرة من بلدية رام الله المتوقع افتتاحه عام 2017، بالإضافة إلى كل ذلك قامت مؤسسة التعاون بوضع حجز الأساس للمتحف الفلسطيني الذي يتوقع أن يفتح أبوابه أمام الزوار في منتصف عام 2016، علما بأن المقر المؤقت للمتحف يقع في مدينة رام الله.[19]

4.3 التنوع الثقافي (الأقليات، الجماعات، المجتمعات الثقافية).

من الصعب التحدث عن تنوع ثقافي في فلسطين فالمجتمع الفلسطيني تجمعه ثقافة اثنية موحدة وأن كان قد عاني من صدمة على اثر رجوع الآلاف من الفلسطينيين إلى ارض الوطن من المنفى بعد اطلاق عملية السلام. عكس"العائدون" رؤية ثقافية واجتماعية جديدة و اكثر اطلاعا على التجارب العربية والعالمية وأدت عودتهم الى وصول خبرات وتجارب ثقافية مؤثرة على صعيد الأفراد، وأسماء ذات حضور في المشهد الثقافي العربي.

تعيش في فلسطين حاليا أقليات صغيرة أهمها السامريين، وهم من أقدم جاليات فلسطين التي استمر وجودها على قمة جبل جرزيم في مدينة نابلس ما يتجاوز ال3000 عام، ويبلغ عدد االتابعين لها أكثر من 700 فرد. أما الأرمن فهم أيضًا موجودون في فلسطين بأعداد قليلة وقد ساهموا خلال القرن الماضي بنشر علم وصناعة التصوير الفوتغرافي في فلسطين.

أما في اسرائيل فيطلق على الفلسطينين اسم الاقلية العربية، ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، ويقدر عددهم ب 1,658 مليون حوالي 20 % من مواطني (اسرائيل)، ويتركز سكناهم في ثلاث مناطق رئيسية وهي: الجليل والشمال، وسط(اسرائيل) وتشمل مدن وبلدات الناصرة، أم الفحم، الطيبة، الطيرة، باقة الغربية، وكفر قاسم وغيرها و أخيرا صحراء النقب حيث يعيش حوالي 140 الف فلسطيني من البدو. هذا وتعيش نسبة صغيرة من فلسطيني ال48 في مدن مختلطة مثل تل أبيب، يافا، حيفا، عكا، اللد، الرملة والناصرة العليا ضمن أحياء منفصلة.

4.3.1 موضوعات وسياسات متعلقة باللغة

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في فلسطين كما ينص دستور الدولة عبر المادة 5. يتكلم الفلسطنيون اللغة الانجليزية أيضا كلغة ثانية. أما العبرية فيتكلمها العمال الفلسطينيون العاملون في اسرائيل بالاضافة الي فلسطيني ال48، والأسرى الفلسطينيون الذين أمضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال الاسرائيلي.
بالرغم من الاعتراف باللغة العربية داخل اسرائيل كلغة رسمية الا انها نادرا ما تستخدم في المجال العام ، وقد كان هناك تحرك رسمي في العام 2011 على مستوى الكنيست الاسرائيلي من قبل الحركات المتطرفة الصهيونية بالغاء مكانتها كلغة رسمية. إلا أن هذا الاقتراح لم يسري وتم في نهاية شهر تشرين ثاني 2015 اقتراح مشروع

[18] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/cult-2014-04a.htm

[19] تأسس أول متحف في فلسطين عام 1923 وهو المتحف الإسلامي في الحرم القدسي تلاه إنشاء متحف الآثار الفلسطيني في العام 1936. منذ عام 1994 جرى تأسيس عدد من المتاحف الصغيرة التي تبقى غير فاعلة حتى اليوم

لإلزام المدارس الإسرائيلية بتعلم اللغة العربية كمادة أساسية بقراءة أولى، وبموجب هذا القانون سيتم إجبار طلاب الصف السادس بالمرحلة الابتدائية على تعلم اللغة العربية.
هذا ولا توجد في فلسطين مؤسسات خاصة تهدف الى تحديث اللغة العربية وتوحيد المصطلحات أو وضع القواميس.

4.3.2 التماسك الاجتماعي والسياسات الثقافية

إلى عهد قريب كان التماسك السياسي وليس الاجتماعي الهاجس الأكبر لدى الفلسطينيين وتحديدا منذ الأحداث التي أدت الى سيطرة حماس على قطاع غزة ، مما أدى إلى شلل النشاط الثقافي وإغلاق العديد من المؤسسات الثقافية والشبابية والمجتمعية في القطاع ، وفرض الرقابة على عمل عدد آخر من المؤسسات،
لكن بعد حوالي 9 سنوات من الانقسام السياسي بات بشكل قاطع موضوع التماسك الإجتماعي مطروحا على ساحة النقاش مع وجود منهجيات واضحة في القوانين العامة التي تحكم قطاع غزة بما فيها توجيه القطاع الثقافي بشكل مختلف عن السياسات التي تحكم الضفة الغربية، وباقي تجمعات الفلسطينيين.

4.3.3 المساواة بين الجنسين والسياسات الثقافية.

لا يوجد إشارة خاصة للمساواة بين الجنسين في السياسة الثقافية الفلسطنية كما لم تتم دراسة واقع مشاركة المرأة في العمل الثقافي في فلسطين على ارض الواقع بشكل خاص. مع ذلك بين الاستبيان الذي خصص لأغراض هذه الدراسة مشاركة عالية للنساء في مجال الادارة الثقافية في مدينتي القدس ورام الله تحديدا (وعلى مستوى الادارة العليا أيضًا) ، وأتضح أن المؤسسات حريصة بشكل كبير على تأكيد توفر تمثيل نسوي مؤثر على مستوى مجالس الإدارة أيضًا. كما وتشارك النساء بقوة في مجال السينما والتمثيل والموسيقى والفن المعاصر وفي الأدب، لكن دون توفر إحصاءات من قبل أي طرف دقيقة ترصدها، [20] هذا وتشغل حاليًا مناصب وزارة السياحة والآثار ووزارة شؤون المرأة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثلاث سيدات، إضافة إلى منصب محافظة مدينتي رام الله والبيرة.

أما بالنسبة لثقافة مشاركة المرأة في العمل فقد حصلت المرأة الفلسطينية على نسبة 5.7 % في المجلس التشريعي ضمن العملية الانتخابية عام 1996 بنظام الكوتا، ورشحت امرأة لمنصب الرئاسة وحصلت على ما يقارب ال 30% من أصوات الناخبين. وفي انتخابات العام 2006 حصلت المرأة على نسبة 12.9 % في المجلس التشريعي عبر كوتة نسوية شكلت 20% من القائمة النسبية التي تشكل 50% من مقاعد المجلس التشريعي ولم تحصل المرأة على أية مقعد خلال الدوائر الانتخابية التي لم تشكلها الكوتة. حاليا وعلى مستوى المناصب السياسية العليا تشغل 3 نساء منصب وزير في الحكومة الحالية (السياحة والآثار، المرأة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات). في عام 2012 بلغ عدد السفيرات الفلسطينيات 4 من بين 92 سفير، أما عدد القاضيات فبلغ 21 قاضية بنسبة لا تتجاوز 12% من إجمالي عدد القضاة في فلسطين، وقد شغلت 14 امراه منصب مدعي عام مقابل 143 مدعي عام من الذكور، كما أن مجموع النساء اللواتي يعملن في القطاع العام يبلغ حوالي 36 ألف امرأة، وفي الانتخابات المحلية لعام 2012 فازت النساء بحوالي 21% من إجمالي عدد المقاعد في الضفة الغربية، الأمر الذي يعد تراجعا لواقع المشاركة النسوية في الحكم المحلي، وفي عام 2011 تولت السيدة علا عوض رئاسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتكون أول امرأة تشغل منصف رئيس للمركز.

أما في قطاع التعليم فقد وصل عدد طلبة المدارس في الأراضي الفلسطيني في العام الدراسي 2012-2013 1136739 طالبا وطالبة بوقع 673172 طاب وطالبة في الضفة الغربية، 463567 طالبا وطالبة في قطاع غزة، تشكل النساء نسبة 50.4% في كافة المراحل، وفي المرحلة الثانوية 54.9%. ويشير تقرير الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني الى ان نسبة الأمية بين النساء ذوات الأعمار 15 فأكثر تبلغ 6.4% أي حوالي 81 ألف امرأة، وأن 35.5% منهن يحملن الشهادة الاعدادية وأن 22.8% منهن يحملن شهادة الثانوية و16.4% يحملن شهادة دبلوم فأعلى. أما بيانات التعليم للعام الدراسي 2015/2014، عدد الطلبة في المدارس يزيد على 1.177 مليون طالب وطالبة، (حوالي 586 ألف ذكر، 591 ألف أنثى)، منهم 689 ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية، و488 ألف طالب وطالبة في قطاع غزة.

[20] http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2015.pdf

في دراسة بعنوان: المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2013 أعدها مركز الإحصاء الفلسطيني ونشرها في العام 2013 يشير فيها إلى أن الإحصاءات المتوفرة في قطاع الثقافة قليلة، لكنها توضح أن نسبة النساء العاملات في مجال الثقافة للعام 2010 تصل إلى 84% فمن أصل 4100 شخص عاملين في قطاع الثقافة هناك 1870 من الإناث، 1569 منهم من الضفة الغربية و 301 في قطاع غزة، وهي نسبة أعلى من مشاركتها في أي قطاع آخر بينما لا تتجاوز نسبة الصحفيات 36% من اجمالي عدد الصحفيين علما بأن التقديرات تشير إلى أن حوالي 55% من طلبة الصحافة في فلسطين هن من النساء.[21]، لكن مع ملاحظة أولية بتنام للمراسلات الصحافيات العاملات في محطات فضائية في فلسطين وفي دول عربية، كما وأنشئت أول إذاعة نسوية متخصصة (نساءFM) في فلسطين في العام 2010 وسط أكثر من 15 إذاعة وتلفزيونية، إضافة إلى إنشاء أول منتدى للإعلاميات الفلسطينيات (منتدى إعلاميات الجنوب) الذي يضم في عضويته مئات من خريجات الصحافة والإعلام والصحفيات في قطاع غزة. لكن في ذات الوقت تشير إحصاءات العام 2012 إلى وجود امرأة واحدة كرئيس تحرير مقابل 9 من رؤساء التحرير الرجال، وهي تعمل في الضفة الغربية بينما لا يوجد إمرأة كرئيس تحرير في قطاع غزة، ووجد أن 43% من نسبة العاملات يحملن شهادة البكالوريوس، 8% الماجستير و 26% دبلوم عالي، 10% الثانوية العامة وما دونها 8% مما يشير إلى أن مؤهلات دخول هذا المجال يتطلب مؤهلات عليا، لكن وجود هؤلاء الإعلاميات في مواقعهن محدد وبعيد عن اتخاذ القرار أو التأثير فيه.

تشير نفس الدراسة إلى أن نسبة الإناث العاملات في المكتبات العامة هي 54.3% مقارنة ب 45.7% من الرجال وفق احصاءات العام 2010، بينما تبلغ نسبة النساء العاملات في المسارح 28.7% مقابل 71.3% من الرجال، أما بالنسبة للعاملين في دور النشر فتشير إحصاءات عام 2010 إلى أن نسبة النساء العاملات هي 23.8% مقارنة ب 76.2% من الرجال علما [أنه لا يوجد إحصاءات دقيقة عن عدد الأديبات والشاعرات والكاتبات الفلسطينيات ولا تتوفر مجلة فلسطينية متخصصة بالنقد الأدبي ، كما انه يوجد فقط مجلتين متخصصتين في قضايا المرأة هما (ينابيع) في الضفة الغربية، و(الغيداء) في غزة وتصدران عن مؤسسات نسوية.

على صعيد الأنشطة والممارسات الثقافية تبين إحصاءات العام 2010 بأن 64% من النساء يقرأن مقارنة ب 58% من الرجال، كما يقدر عدد النساء المشتغلات في التطريز الفلسطيني بحوالي 10000 أمراة في الضفة الغربية وغزة (2013)، أما على صعيد السينما ورغم حداثة الاهتمام بها إلا أنها تتطور بسرعة وتسجل علامة فارقة في المحافل الإقليمية والدولية وحصدت العديد من الجوائز المرموقة، وتعتبر مؤسسة شاشات أحد العلامات المميزة ليس فقط الواقع الفلسطيني والعربي فحسب بل على المستوى الدولي.

تترأس النساء العديد من المؤسسات الثقافية الهامة مثل مركز حفظ التراث الفلسطيني – بيت لحم، مركز الفن الشعبي – رام الله، مؤسسة شاشات لسينما المرأة – رام الله، والت يتساهم في تطوير الثقافة الفلسطينية وتغيير الصورة النمطية عن المرأة، كما أن هناك الكثير من الأنشطة الثقافية غير الرسمية التي تقوم بها المرأة لوحدها ولا يوجد دراسات معمقة عن أهميتها مثل الحكاية الشعبية، الأغنية الشعبية، الأزياء الشعبية، فن الطهي.

وبالرجوع لكافة الاحصاءات السابقة يبدو أن قطاع الثقافة بشكل عام يحدد الأدوار على أساس النوع الإجتماعي.

4.4 التعددية الإعلامية وتنوع المحتوى

بين العام 1995 والعام 2005 شهدت الضفة الغربية نهضة اعلامية غير مسبوقة فقد بلغ عدد التراخيص الممنوحة لوسائل الاعلام ومكاتب الخدمة الصحافية والصحف والمجلات ووكالات الانباء ومراكز الأنباء ومراكز البحث ومؤسسات الانتاج التلفزيوني ما يزيد عن 1470 ترخيصا. وفي فلسطين اليوم ما يزيد عن 120 مطبوعة و220 مكتبا للصحافة و 80 محطة تلفزيونية واذاعية خاصة. كما وتصدر من فلسطين اليوم ثلاث صحف يومية: القدس و التي أسست عام 1951 ومقرها القدس وبالتالي تخضع للقوانين الإسرائيلية، الأيام والتي أسست في العام 1995 في رام الله و الحياة الجديدة (الصحيفة الرسمية للسلطة والتي أسست في العام ذاته). كما وتشرف هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية على أداء الإذاعة والتلفزيون الرسميين والذي تحسن أداؤهما بشكل ملحوظ العام الماضي بفضل تغييرات ادارية داخل الهيئة.

[21] http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2015.pdf

هذا بالإضافة إلى تأسيس عشرات محطات التلفزة المحلية في كافة المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وإلى فضائية معا مكس التي تبث من الضفة الغربية وفضائية الأقصى التي تبث من قطاع غزة.

4.5 صناعات الثقافة: سياسات وبرامج

ليس هنالك حتى الآن تعريف رسمي للصناعات الثقافية في الأراضي الفلسطيني وان تمت الإشارة إلى موضوعة الصناعات الثقافية في الخطة القطاعية التي أنجزتها وزارة الثقافة الفلسطينية في أواخر عام 2010 ، ولعل القطاعان الرئيسيان المرتبطان بصناعة الثقافة في فلسطين هما صناعة الكتاب والسينما.

صناعة الكتاب: تعتبر صناعة الكتاب من الصناعات الأهم في فلسطين وأكثرها تداولا وتنتشر في فلسطين عدد من دور النشر يتركز معظمها في مدينة رام الله ، وهي في غالبيتها لا تتمتع بمواصفات فاعلة أو قادرة على تغطية سوق الكتاب، فيما تقوم معظم المؤسسات الأهلية العاملة في الحقل الثقافي بطباعة منشوراتها في سياق خططها الخاصة، ويمكن هنا الإشارة إلى المشكلة الأهم في هذا الشأن، وهي غياب شبكة التوزيع القادرة على على إيصال الكتاب وترويجه، وهي معضلة أساسية تواجه هذا القطاع وتجعل من عملية النشر والطباعة محصورة في مناطق محددة، وضمن دائرة ضيقة من المستفيدين.

صناعة السينما:

يصعب الحديث عن صناعة للسينما في فلسطين بسبب غياب البنية التحتية الضرورية لهذه الصناعة، على المستويين المادي والبشري. ورغم ذلك فقد استطاع عدد من المخرجين الفلسطينيين إنجاز عدد من الأعمال الروائية الهامة والتي حققت حضورا عالميا، معتمدين على تمويلات أجنبية، وإن كان قد برز في السنوات الأخيرة توجه لتمويل فلسطيني في صناعة السينما

في المقابل يمكن الحديث عن سينما وثائقية ناشطة في فلسطين، ينجزها جيل من الشباب، وضمن مستوى متقدم ونشط أكدت حضورها في التظاهرات العربية والعالمية، منها على سبيل المثال لا الحصر فيلم "عمر" للمخرج الفلسطيني هاني أبو أسعد، "السلام عليك يا مريم" للمخرج باسل خليل، "المطلوبون الـ 18" للمخرج عامر شوملي، فيلم "3000 ليلة" للمخرجة مي المصري، " ديغراديه" للإخوة طرزان وعرب وغيرها.

4.6 سياسات العمل للقطاع الثقافي

لا توجد في فلسطين أي سياسات عمل للقطاع الثقافي

4.7 التكنولوجيا الجديدة والسياسة الثقافية

لم يتم حتى الآن تقديم تعريف رسمي للتكنولوجيا الحديثة في فلسطين ولم يتم التطرق إلى التشريعات القانونية التي من المفترض ان تنظم هذا القطاع الجديد، إلا في مسودة قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي أعدته وزارة الثقافة الفلسطينية ولم تتم المصادقة عليه من قبل رئيس الدولة، ومع ذلك يتزايد الاهتمام بالحقول الفنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الجديدة والفنون الرقمية مثل ال animation والفيديو آرت والموسيقى الرقمية.

في عام 2009 أطلق مركز التعليم المستمر التابع لجامعة بيرزت بالتعاون مع المجموعة الشبابية استوديو زان وتلفزيون آرتي برنامجا تأهيليا في مجال ال animation استهدف الفنانين والمصممين الشباب. كما تقدم الأكاديمية الدولية للفنون المعاصرة – فلسطين مساقات في animation ضمن المنهاج الحر الذي تدرسه لطلبتها، إضافة إلى جامعة الأزهر في غزة، كما قامت مؤسسة عبد المحسن القطان وفي العام 2008 بإطلاق النسخة الأولى من مهرجان الفيديو ارت "سين" والذي يقام بشراكات فرنسية، كما قامت جامعة بيرزيت في العام 2005 بإطلاق مشروع الجاليري الافتراضي للفنون البصرية المعاصرة والذي يعتبر من أهم الانجازات الرقمية الثقافية على مستوى فلسطين.

وعلى مستوى آخر، تعتمد المراكز والفعاليات الثقافية والفنية في فلسطين اليوم بشكل أساسي على الإعلام الرقمي في الترويج عن أنشطتها (البريد الالكتروني، الصفحات الالكترونية، الشبكات الافتراضية، الفيس بوك، التويتر وغيرها).

4-8 الموضوعات والسياسات المتعلقة بالتراث

انظر بند 4.2.3 و 5.3.3

5 النصوص القانونية الرئيسية في الحقل الثقافي

5.1 التشريع العام

من آثار تفتيت الشعب الفلسطيني وتهجيره واستعمار واستيطان وطنه تعدُّد البيئات القانونية التي تسيّر حياة تجمعاته الرئيسة في فلسطين التاريخية وخارجها. ففي الشتات الفلسطيني يخضع كل تجمع أو جالية إلى التشريعات المنظمة للنشاط الثقافي والفني في بلد الإقامة. وفي مناطق 1948 تخضع الأقلية الفلسطينية للتشريعات الإسرائيلية التي لا تعترف بالحقوق القومية لهذه الأقلية. كما تعكس تعددية التشريعات السارية في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 تعددية القوى التي حكمت فلسطين قبل العام 1948، والتي حكمت هذه الأراضي بعد ذلك التاريخ: من الحكم العثماني إلى الانتداب البريطاني إلى الحكمين الأردني (للضفة الغربية) والمصري (لقطاع غزة) إلى الاحتلال الإسرائيلي وتطبيقاته القانونية المتباينة في قطاع غزة والضفة الغربية مع خصوصية الوضع القانوني في القدس، إضافة إلى التشريعات التي سنتها السلطة الفلسطينية منذ قيامها في العام 1994. وبشكل استمرار التعددية في التشريعات إرباكًا لعملية التخطيط التنموي على الصعيد الثقافي وغيره.

يعتبر الوضع القانوني في فلسطين من الأوضاع المعقدة، ويُعزَى ذلك إلى تعدد الجهات التي حكمت فلسطين عبر التاريخ، ما أدى إلى تنوع الأنظمة القانونية التي سادت فيها، فقد أدى تقسيم فلسطين إلى ظهور أنظمة قانونية مركبة ومختلفة في كل من الضفة الغربية وغزة والقدس ومناطق الـ 1948. وفي نهاية الحكم العثماني في عام 1917، كان النظام القانوني في فلسطين مبنيًا على مبادئ الشريعة الإسلامية ومتأثرًا بالنظام اللاتيني في أوروبا. وبانتهاء الحكم العثماني عام 1917، قام الانتداب البريطاني بإعادة تشكيل النظام القانوني في فلسطين مضيفًا إلى التقنين العثماني مبادئ النظام الأنجلوسكسوني (القانون المشترك). اثر نكبة عام 1948، أصبحت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية، وخضعت للنظام القانوني الأردني المتأثر بالنظام اللاتيني، وأصبح قطاع غزة تحت الإدارة المصرية[22]، واستمر نظام القانون المشترك المؤسس في فترة الانتداب البريطاني سائداً فيه. بعد حرب عام 1967، سيطر الاحتلال الإسرائيلي على النظام القانوني الفلسطيني من خلال فرض القانون العسكري (الأوامر العسكرية) في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإخضاع القدس الشرقية بعد ضمها للقانون المحلي للمحتل الإسرائيلي في عام 1980.[23]

وفقًا لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل عام 1993، تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي هدفت إلى نقل بعض الصلاحيات من إدارة الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية في أجزاء جغرافية معينة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقد تناولت الاتفاقيات العديد من المسائل، من أبرزها: انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، إعادة انتشار القوات الإسرائيلية، نقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، المسائل القانونية في المجالين الجنائي والمدني، إطلاق سراح المعتقلين، حصص المياه، مسائل الأمن والنظام العام، والتنمية الاقتصادية.

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات أول قرار له بتاريخ 20 أيار 1994 الذي قضى باستمرار سريان التشريعات والقوانين التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5 في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ صيف 1994، تولى مجلس السلطة الفلسطينية (السلطة التنفيذية منذ 1994/7/5، المجلس التشريعي منذ 1996/3/7) سلطة إصدار التشريعات المنظمة لمختلف جوانب الحياة العامة لأفراد المجتمع. وهدفت التشريعات الجديدة إلى تنظيم الحياة وبلورة وحدة القانون بين محافظات الضفة الغربية وغزة[24]. وبنظرة سريعة إلى التشريعات الجديدة، يلاحظ أنها تركز، بشكل أساس، على الأمور الإدارية التنظيمية والتجارية والمالية والأراضي والخدمات من صحة وتعليم والأمور السياسية (انتخابات ونقل السلطات والصلاحيات وغيرها). ولم يتم حتى تاريخ

[22] بعد حرب عام 1948، أُدير قطاع غزة من مصر، ولم يتم ضمه إليها. وبالتالي، فإن عدداً قليلاً من التشريعات المدنية المصرية كان ساري المفعول في قطاع غزة. وقد حكمت القوات العسكرية المصرية قطاع غزة، وذلك بإدارة كافة الدوائر العامة والشؤون المدنية فيه. وفي عام 1957، تحولت السلطة العسكرية في القطاع إلى سلطة مدنية بإنشاء المجلس التشريعي لقطاع غزة. ويلاحظ أن النظام القانوني السائد في غزة قبل عام 1948 لم يتغير على نحو كبير خلال فترة الإدارة المصرية.

[23] محمد البطراوي، مجلة وميض- عدد2 (عين على العالم، حماية الملكية الفكرية في فلسطين).

[24] التي بلغ عددها حتى صيف عام 2000 ما يقارب 48 قانوناً و200 تشريع آخر.

اليوم المصادقة إلا على عدد قليل جدا من القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم القطاع الثقافي والفني في فلسطين.

5.1.1 الدستور

تم إعداد المسودة الأولى لمشروع دستور دولة فلسطين في شهر كانون الأول من عام 2000 بناء على تكليف أصدره المجلس الوطني الفلسطيني[25] بتشكيل لجنة خاصة، وبعد عمل مشترك من اللجنة ومؤسسات المجتمع المدني وشخصيات أكاديمية وسياسية تم نشر المسودة في كانون الأول من عام 2000. و حتى عام 2003 تم تقديم مسودتين ثانية وثالثة للدستور الفلسطيني، اختتمت بمسودة ثالثة "منقحة" جاءت نتيجة لعملية إعادة صياغة وتعديل أجريت على المسودات الأولى والثانية والثالثة، وأخذت بعين الاعتبار تعليقات وملاحظات الخبراء القانونيين الفلسطينيين والعرب والدوليين بالإضافة إلى أكاديميين وشخصيات من المجتمع المدني في فلسطين والشتات. وقد تم تقديم المسودة إلى المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 18 آذار 2003 بهدف النقاش. وقد أصدر المجلس قراراً يرحب بالمسودة، ويوصي اللجنة باستكمال عملها لتتسنى مناقشة الصيغة الأخيرة لها في الاجتماع التالي للمجلس المركزي.

يعكس الدستور المطبق في الدولة فلسفة الحكم فيها وطبيعة "العقد الاجتماعي" بين مؤسساتها ومجموعاتها وأفرادها والمنطلقات والأهداف التنموية التي يسعى إليها المجتمع، كما يحدد المرجعيات القانونية والتشريعية للدولة والأسس العامة لنظام الحكم والنظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية فيها، كما يرسم حدود الحقوق والحريات التي يتمتع بها أفراد المجتمع كما الواجبات التي عليهم.[26]

تُعدّ مسودة الدستور الفلسطيني (التي تعكس روح وقيم بيان الاستقلال الذي عمل على صياغته كل من الشاعر الراحل محمود درويش والمفكر الراحل إدوار سعيد) من أكثر الاقتراحات تطوراً في المنطقة. ولعل الظروف الخاصة التي تحكم الوضع الفلسطيني، وأدت إلى العمل على مشروع الدستور في فترة متأخرة تزامنت مع تحسن ملحوظ في أداء مؤسسات المجتمع المدني وتأسيس المؤسسات الثقافية والقانونية المختصة والانفتاح على العالم، بشكل عام، من الأسباب التي أدت إلى التقدم بمسودة ناضجة تتعامل مع مناحي الحياة كافة.

يُعرِّف الدستور الفلسطيني فلسطين بأنها جزء من الوطن العربي والأُمتين الإسلامية والعربية، ويضع الوحدة العربية هدفًا أساسيًا يعمل على تحقيقه، ويؤكد في المادة 3 التزام فلسطين بميثاق الأمم المتحدة وإدانة الإرهاب والاحتلال. وبينما تعلن مسودة الدستور الفلسطيني الإسلام ديناً رسمياً، تكفل في المواد 5 و6 و36 الحريات الدينية، وتضمن تنظيم أحوال المواطنين من ديانات أُخرى وفق شرائعهم.

وفي المادة 14 تلتزم الدولة بالمحافظة على الثروات الطبيعية والآثار والمنشآت التاريخية، كما تلتزم في المادة 15 بتشارُكِ المسؤولية مع المجتمع بهدف خلق بيئة متوازنة نظيفة والحفاظ على البيئة الفلسطينية. كما يساوي الدستور بين الرجل والمرأة مساواةً كاملةً.

يكفل الدستور الحريات الأساسية والحريات الشخصية، كما جاء في المواد 20 و26 و28 و35، كما يضمن حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة في المواد 37 و38 و39. ويكفل القانون، أيضًا، في المادة 41 الملكية الفكرية، ويؤكد التعليم الإلزامي في المادة 42، كما يحمي دور الهيئات والمؤسسات البحثية والأكاديمية، كما نصت على ذلك المواد 42 و43 و44.

كما يولي القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور المؤقت)، الصادر بتاريخ 29 يوليو 2002، والمعدل بتاريخ 18مارس 2003 أهمية لحقوق الإنسان، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة (10) على أن "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام". ومن ثم كفل هذا القانون الحق في حرية الرأي والتعبير بشكل خاص، وذلك في المادة (19) التي تنص على أنه " لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون".

5.1.2 الفصل التشريعي

حتى تاريخ اليوم، خاض الفلسطينيون دورتين من انتخابات المجلس التشريعي، كانت الأُولى في العشرين من كانون الثاني 1996، والثانية في 25 كانون الثاني 2006، والتي حققت فيها حركة حماس فوزاً ساحقًا بحصولها

[25] http://www.palestinepnc.org/

[26] http://www.mofa.gov.ps/arabic/Palestine/constitution.php

على 74 مقعداً من أصل 132. لقد أدى الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي أعقب دورة الانتخابات الثانية إلى تعطيل كلي لعمل المجلس التشريعي الفلسطيني ، وإلى نشوء كيانين لوزارة الثقافة واحدة في رام الله والاخرى في غزة دون تنسيق بينهما، وإن كان هذا لا ينطبق فقط على وزارة الثقافة بل على كافة المؤسسات الرسمية، مما دفع بشبكة المنظمات الأهلية منتصف العام 2013 إلى نشر عريضة وقعت عليها حوالي 12 مؤسسة اهلية تطالب بالوحدة وإنهاء الإنقسام والحفاظ على وحدة المجتمع الفلسطيني ووقف التدهور في البيئة القانونية والتشريعية في فلسطين، لكن حتى تاريخ إعداد هذا البحث (شباط 2016)، ما تزال حالة الإنقسام مستمرة وما زال المجلس التشريعي معطلا.

وفي ظل الدور غير الفاعل للمجلس التشريعي الفلسطيني وفي حالات خاصة، وبهدف المصادقة على بعض الأحكام والقوانين الضرورية، يقوم مجلس الوزراء بتبني القانون على أن يقوم رئيس الدولة بالمصادقة عليه ليصبح نافذًا[27].

هناك ضعف واضح في مجال وضع التشريعات المتعلقة بالشأن الثقافي والسعي لإجراء التعديلات الضرورية على بنودها لتتناسب مع حاجات الواقع، من جهة، ولربط الحركة الثقافية في فلسطين بالمنجز العالمي في هذا الشأن، من جهة أخرى. ويشمل هذا الضعف أشكال التشريعات المختلفة:

- تشريعات الحماية (حماية المؤلف، الملكية الفكرية، الممتلكات الثقافية، التعبير الفولكلوري).
- تشريعات التنظيم والرعاية (رعاية المبدعين، الجوائز، منح التفرغ...).
- التشريعات الإدارية، (قوانين تنظيم المؤسسات، وزارة الثقافة، المكتبة الوطنية...).
- التشريعات التي تختص بالأنظمة واللوائح (منح الإنتاج، اللجان، الهيئات الاستشارية...).

فعلى الرغم من وجود مسودات ومشاريع قوانين منذ سنوات التسعينات إلا أن جزءا منها لم يقر لأسباب مختلفة وقد زاد الأمر تعقيدا غياب وجود مجلس تشريعي قانوني منذ العام 2007، وبكل الأحوال فإن ما صدر من مراسيم وقرارات ومشاريع قوانين هو التالي:

- قرار مجلس الوزراء رقم (136) لسنة 2006 بشأن تبعية مؤسسة بيت الشعر الفلسطيني
- إلغاء البند المتعلق بضم مؤسسة بيت الشعر الفلسطيني إلى وزارة الثقافة في قرار مجلس الوزراء رقم (124) لسنة 2006.[28]
- قرار رئيس الوزراء رقم (44) لسنة 2007 بشأن تشكيل لجنة خاصة لإعداد كتاب من المختارات الأدبية للشاعر محمود درويش. (نفذ)
- مرسوم رقم (11) لسنة 2008 بشأن إنشاء مؤسسة محمود درويش. (نفذ)
- قرار مجلس الوزراء تشكيل لجنة لوضع تصور حول اعتبار القدس عاصمة للثقافة العربية، تقدّم اللجنة توصياتها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن. (نفذ)
- مرسوم رئاسي رقم (11) لسنة 2005 بإلحاق اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم بدائرة التربية والتعليم العالي لمنظمة التحرير الفلسطينية. (نفذ)
- مرسوم رئاسي رقم (16) لسنة 2005م بإلحاق اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم بمجلس الوزراء، حيث يلغي في مادته الثالثة القرار السابق في نفس العام الذي يلحق اللجنة بمنظمة التحرير الفلسطينية. (نفذ)
- قرار مجلس الوزراء رقم (83) لسنة 2007 بشأن تشكل لجنة لوضع تصور حول اعتبار القدس عاصمة للثقافة العربية. (نفذ)
- قرار رقم (166) لسنة 1996: بشأن تأسيس المكتبة الوطنية الذي صدر بقرار من قبل رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في حينه (ياسر عرفات).
- قرار مجلس الوزراء رقم (367) لسنة 2005 بإنشاء صندوق التنمية الثقافية.

مشاريع قوانين:

[27] تعليق العمل بالمواد المتعلقة بالعذر المخفف للقتل تحت ما يسمى "جرائم الشرف".

[28] تم في العام 2012 إلحاق بيت الشعر – فلسطين بوزارة الثقافة الفلسطينية.

- أعدت وزارة الثقافة الفلسطينية مشروع قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، وقدم لمجلس الوزراء في العام 2012، لكن لم تتم المصادقة عليه من قبل رئيس الدولة لتاريخه.
- مشروع قانون صندوق التنمية الثقافية، الذي قدم لمجلس الوزراء كمشروع قانون، وصادق عليه في العام 2013، وحول لرئيس الدولة للإعتماد ولم يقر لتاريخه.
- مصادقة مجلس الوزراء على قانون جوائز دولة فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الانسانيه في بداية شهر كانون ثاني 2015، وإحالته لمصادقة رئيس الدولة.
- مسودة قانون المكتبة الوطنية سلمت مؤخرا لمجلس الوزراء.
- حاليا تقوم وزارة الثقافة بإعداد مسودة مشروع قانون التراث اللامادي التي لم تنتهي لتاريخه.

أما في قطاع غزة فقد أقرت وزارة الثقافة في حكومة حماس تفعيل قانون " رقم الايداع " الذي عرفته بأنه حق المؤلف الذي يكفل له الحماية من التحريف والتزييف والسرقة العلمية طيلة حياته، وبعد وفاته بخمسين عاما، ولكنها تركت لنفسها صفة المحكم كما أسمتها، فهي تقوم بتقييم للتأكد من أنها لا تخالف العديد من المعايير ومنها الشريعة والعقيدة.

5.1.3 تكوين المؤسسات

مع صدور قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 للعام 2000 (الذي خول وزارة العدل بأن تكون الوزارة المرجعية لهذا القانون مع توكيل الوزارات المختصة بالمتابعة حسب نطاق الجمعية وعملها) ،دخل العمل الأهلي ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية مرحلة جديدة تضمن وجود قانون معاصر ومتقدم ينظم العمل الأهلي، وينظم العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وقد استند القانون إلى مفاهيم أساسية، هي: شرعية تأسيس المنظمات الأهلية وضمان استمرارها واستقلاليتها. وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بقرار مجلس الوزراء رقم 9 للعام 2003 بتاريخ 29-11-2003، حيث تم نقل مرجعية الإشراف على القانون من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية، الأمر الذي أدّى الى احتجاج مؤسسات القطاع المدني التي رأت في ذلك تقليصاً لصلاحيات وزارة العدل وتوسعةً لصلاحيات وزارة الداخلية (ذات الطابع الأمني).
وفي العام 2000، تم تأسيس وزارة شؤون المنظمات الأهلية التي اتهمها المجتمع المدني برغبتها في التحكم بمصادر تمويل المنظمات الأهلية. ونظراً لعدم نجاحها أو تحديد دور فاعل لها (في ظل وجود مجتمع مدني فاعل)، تم تحويل هذه الوزارة إلى مؤسسة حكومية غير فاعلة تحمل اسم هيئة شؤون المنظمات الأهلية في العام 2013 وفق مرسوم رئاسي.

5.4.1 رصد الأموال العامة

ينظم عملية رصد الأموال العامة في فلسطين قانون رقم (7) لسنة 1998، وذلك بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية. وفي غياب أي دور للمجلس التشريعي، يقوم مجلس الوزراء بتقديم الموازنة السنوية للدولة محدِّداً النسبة الخاصة بقطاعات الثقافة والفنون (عبر وزارة الثقافة، بشكل رئيسي، إلى جانب وزارة السياحة والآثار وغيرها من الوزارات ذات العلاقة كوزارة التعليم ووزارة الشباب والرياضة) على أن تقر من قبل الرئيس.
يقوم مكتب رئيس الوزراء- وزير المالية برصد مبالغ (تفوق موازنة وزارة الثقافة) لمشاريع البنية التحتية الثقافية والعديد من البرامج، وإن لم توجد البيانات التي توضح بدقة المبالغ المرصودة التي تأتي غالبًا بطلب من المؤسسات، وليس بالضرورة ضمن خطة مالية ورؤية واضحة، وإن هدفت إلى "بناء مؤسسات الدولة"[29]. وفي هذه الحالات يقوم مكتب رئيس الوزراء ، في الغالب، بتحويل ملف الرعاية للمتابعة من قبل وزارة الثقافة أو وزارة الحكم المحلي (في حال المشاريع الثقافية الخاصة بالبلديات) .
أسست وزارة الثقافة بدعمٍ من حكومة النرويج صندوق الثقافة الفلسطيني في العام 2004، وكانت القيمة الإجمالية لموازنة المشروع للسنوات الثلاث الأولى 1392050 دولاراً أمريكيًا. وقد قدم الصندوق منذ تأسيسه منحًا صغيرة نسبيًا إلى العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء فلسطين، وتم تجديد الاتفاقية بتاريخ 30-3-2010 لمدة ثلاث سنوات (المرحلة الثانية) تحت عنوان مأسسة الصندوق الثقافي الفلسطيني بموازنة قيمتها 1562650

[29] بعض الأمثلة في مقابلة مع جمال زقوت، مستشار رئيس الوزراء، (منح خاصة لمركز رواق للمعمار الشعبي، مركز خليل السكاكيني الثقافي، مسرح عشتار، مسرح وسينماتك القصبة، ترميم وتأهيل قصر رام الله الثقافي، المسرح البلدي- رام الله).

دولاراً، إضافة إلى مبلغ 183000 دولار مساهمةً من وزارة الثقافة الفلسطينية، وقد تم تجديد الاتفاقية مرّة ثالثة بتاريخ 27-11-2013 بدعم من الحكومة النرويجية بموازنة قيمتها 2 مليون دولار أمريكي موزعة على ثلاث سنوات، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء بتاريخ 15 كانون ثاني/ يناير 2013 صادق في جلسته رقم(37) على مشروع قانون صندوق التنمية الثقافية الذي يهدف إلى تفعيل وتنمية قطاع الثقافة، وهو معروض حاليا على رئيس السلطة الفلسطينية لإقراره.

خلال العام 2014 تم العمل على وضع خطة استراتيجية للصندوق، تحديد الأولويات من خلال ورشات عمل ولقاءات وزيارات ميدانية مع الفاعلين الثقافيين، وأطلقت الدورة الأولى التي نفذت خلال العام 2015 وكانت حصيلتها 27 مشروع ونشاط، وحددت في مجال: تطوير بنية تحتية ثقافية خارج مركز الفعل الثقافي وفي دعم تجوال عروض، إضافة إلى دعم جزئي لإنتاجات وتحديدا في مجال الفنون البصرية والأدائية، وإلى دعم الإبداعات الفردية، ومن ضمن ما أنجزته الوزارة تأهيل 6 مسارح بالشراكة مع مؤسسات حكم محلي فيها، في صيدا – طولكرم، اليامون – جنين، دورا – الخليل، بني نعيم – الخلي، بيت عنان – قرى القدس، المسرح البلدي – أريحا، إضافة إلى تاهيل تقنيين للعمل في هذه المسارح، إضافة إلى تدريب 8 منشطين ثقافيين على موضوع الإعلام الثقافي، بتكلفة إجمالية لمصروفات بحوالي 360000 ألف دولار، أما الدورة الثانية لمنحة الصندوق في العام 2015 فكان التوجه فيه أكثر للإنتاج حيث تم دعم انتاج 4 عروض مسرحية و8 أفلام سينمائية ودعم تجوال عروض أيضا بتكلفة إجمالية للدورة الثانية تقدر ب 350000 ألف دولار.[30]

5.1.5 أطر التأمينات الاجتماعية

تنظم المادة 45 من الدستور الفلسطيني خدمات الرعاية الاجتماعية ومعاشات العجز والشيخوخة، وتولي أهمية خاصة لرعاية أُسر الشهداء والأسرى والأيتام والجرحى والمتضررين في النضال الوطني وذوي الاحتياجات الخاصة، ولا تتطرق إلى وضع أي أُطر قانونية لتأمينات اجتماعية للعاملين في الحقل الثقافي.

5.1.6 قوانين الضرائب

لا توجد قوانين خاصة لربط إيرادات الضرائب بالثقافة.

5.1.7 قوانين العمل

ليس هناك قانون عمل خاص بالثقافة، ويطبَّق قانون العمل على الفلسطينيين جميعًا بصرف النظر عن طبيعة عملهم. ويتم استصدار بطاقات مهن فنية عبر الاتحادات الخاصة (اتحاد المسرحيين، اتحاد الكتاب، اتحاد الفنانين... إلخ)، وقد انحدر أداء الاتحادات في فلسطين، وأصبحت تعاني من ترهل وشلل وغياب للديمقراطية الداخلية وللمهنية والروح النقابية، وهناك حاجة ماسة إلى إعادة تفعيلها، ولكنَّ نهوض هذه الاتحادات بدورها الثقافي يشترط استعادة استقلاليتها وعضويتها على أُسس لوائحها الداخلية المحدثة والقائمة على معايير مهنية مدققة، والعودة إلى إجراء الانتخابات الدورية، وإنهاء أي إشكالات داخلية عبر الانتخابات الديمقراطية.[31]

5.1.8 حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

من اللافت أن فلسطين كانت من أوائل دول المنطقة التي تبنت قانوناً متطوراً يحمي حقوق المؤلف خلال الانتداب البريطاني عام 1924. بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967 لم تكن إسرائيل معنية بتطوير قانون حول حقوق المؤلف والنشر، بالرغم من إصدارها "أوامر عسكرية" فيما يتعلق بالملكية الصناعية بهدف حماية المنتجات الإسرائيلية. ومع إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، قامت وزارة الثقافة بصياغة مشروع "حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة" في العام 1996، وتم عرضه على المجلس التشريعي في نفس العام ومناقشته في اللجان القانونية التابعة للمجلس، ولكن لم يتم اعتماده في حينه. أما في العام 1998، فقد تم تأسيس وحدة في وزارة الثقافة خاصة بحماية حقوق المؤلف.[32] وفي العام 2000، كانت هناك محاولة ثانية لصياغة القانون وتقديمه للمجلس التشريعي، ومرة أخرى لم يتم اعتماده. في العام 2006، وبالتعاون مع مكتب

---

[30] مقابلة مع السيد معاوية طهبوب – مدير صندوق الثقافة الفلسطيني

[31] ملخص الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي، ص 11.

[32] http://www.al-ayyam.com/znews/site/appendixes/25_200921/06.pdf

إدارة اليونسكو في رام الله، تم تحديث القانون، ولكن لم تتم دراسته في المجلس التشريعي بسبب توقف عمل المجلس.
وفي عام 2013 تم تقديم نسخة مطورة من مسودة القانون التي تعالج حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أي:

1. الفنون الأدائية والموسيقى.
2. التسجيلات الصوتية.
3. هيئات الإذاعة.

كما يتطرق القانون إلى الاستعمالات الحرة وأصحاب الحقوق على المصنفات، ويعالج مدة حماية الحقوق المالية.

5.1.9 قوانين حماية البيانات

شملتها أيضا مسودة قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي لم يقر لتاريخه، في المادة رقم (3) والتي تنص على حماية المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم،وهي تقع في مجموعة المصنفات الأدبية أو الفنية كالموسوعات والمختارات والبيانات المجمعة سواء أكانت في شكل مقروء آليا أو في أي شكل آخر، وكانت تشكل من حيث انتقاء أو ترتيب محتوياتها أعمالا فكرية مبتكرة.

5.1.10 قوانين اللغة

لا توجد قوانين خاصة باللغة.

5.2 التشريع حول الثقافة

لا توجد تشريعات قوانين قدمتها وزارة الثقافة الفلسطينية أقرت رسميا، وبسبب غياب المجلس التشريعي فإن مسودات القوانين تقدم لمجلس الوزراء الذي في حال مصادقته عليها يحولها لمكتب رئيس السلطة الفلسطينية للمصادقة من أجل إقرارها حتى تشكيل مجلس تشريعي منتخب، قدمت مشاريع القوانين التالية لمجلس الوزراء:

- قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة للعام 2012، الذي يتشكل من 62 بندا، ا صادق عليه مجلس الوزراء في العام 2013 ولم تتم المصادقة عليه من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لتاريخه.
- مسودة قانون جوائز دولة فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الانسانيه: الذي قدم للمجلس التشريعي ولم يقر بالقراءة الاولى في العام 2008، وجرى تعديل مسودة القانون وقدِم لمجلس الوزراء في العام 2010 وأقر أخيرا في العام 2015 من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني.
- مشروع قانون صندوق التنمية الثقافية، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في العام 2013 ورفعه لاعتماد رئيس السلطة الفلسطينية، لكن لم تتم المصادقة عليه حتى لحظة إعداد هذا البحث.
- تقوم وزارة الثقافة بإعداد مسودة مشروع قانون التراث اللامادي غير المنتهية لتاريخه.
- كما قدمت وزارة الثقافة مؤخرا مسودة مشروع المكتبة الوطنية الفلسطينية لمجلس الوزراء الفلسطيني.

5.3 التشريع الخاص بالقطاع

5.3.1 الفنون البصرية والتطبيقية

شملتها مسودة قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي لم يقر لتاريخه، شملها أيضا في نسخته الأخيرة المعدلة في أكثر من مادة تتوزع على القانون، وهو في الحقيقة يقدم قوانين حماية للمؤلف أو من يأخذ حق المؤلف عن طريق التعاقد بينهما، في نفس الوقت الذي يقترح نصوص عقوبات إذا ما تم خرق قوانين حماية الملكية الفكرية.

5.3.2 فنون الأداء والموسيقى

أيضا شملتها مسودة قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة في نسخته المقترحة الأخيرة والتي لم تقر لتاريخه، في المادة رقم (2) من القانون المقترح، وهو في الحقيقة يقدم قوانين حماية للمؤلف أو من يأخذ حق المؤلف عن طريق التعاقد بينهما، في نفس الوقت الذي يقترح نصوص عقوبات إذا ما تم خرق قوانين حماية الملكية الفكرية.

5.3.3 التراث الثقافي والعمارة

فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بحماية التراث الثقافي، اعتُمد قانون الآثار القديمة من قبل حكومة الانتداب البريطاني، الذي جرت عليه سلسلة من التعديلات في الثلاثينيات، وبعد نكبة عام 1948 جرى تطبيق قانون الآثار الأردني على الضفة، فيما تم الإبقاء على القانون الفلسطيني في غزة، وبعد الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، ألغى الاحتلال الكثير من النصوص والأنظمة في القانون، ووضعها تحت إشراف الحاكم العسكري. ويشير الباحث حمدان طه إلى أن معظم هذه القوانين أصبحت متقادمة ومتعارضة أحيانًا، وأبقت جزءًا من التراث الثقافي من دون حماية تلقائية، في حين قامت السلطات الإسرائيلية بتطبيق القانون الإسرائيلي على القدس.
أوكلت وزارة السياحة والآثار ومشروع بيت لحم 2000 مهمة "مشروع إعداد قانون حماية التراث الثقافي والطبيعي الفلسطيني" إلى كلٍّ من: مؤسسة رواق ومعهد الحقوق التابع لجامعة بيرزيت. وقد تم إنجاز مسودة المشروع في الفترة ما بين عامي 2003 و2005. ومن ثم تم تحديث مسودة القانون في العام 2011 وبالتعاون بين وزارة السياحة والآثار والمؤسسات العاملة في مجال حماية التراث الثقافي، ونظرًا لعدم فاعلية المجلس التشريعي الفلسطيني، لم يتم عرض مشروع القانون أو اعتماده.

التراث العالمي

وفق القانون الدولي، توجد وصاية أردنية على القدس الشرقية لا يسقطها قانونيا وجود الإحتلال الإسرائيلي، وهذا ما أهل الأردن لتقديم طلب ادراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي في العام 1981 كما وتم ادراجها في العام الذي يليه في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، ورغم ذلك فإن الممارسات الإسرائيلية على الارض تحدث وقائع جديدة ومنها الحفريات التي تمتد تحت المسجد الأقصى وتصل لأحياء سلوان والشيخ جراح وتهدد بانهيار هذه الآثار الإنسانية في أي لحظة.
نجحت فلسطين منذ العام 1974 بأن تكون عضو امراقبا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لكنها في العام 2011 حصلت على عضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مما مكنها من تحضير اللائحة التمهيدية لمواقع التراث الطبيعي والثقافي للقيمة الاستثنائية العالية والتي تضم 12 موقعا تمهيدا لادراجها على التراث العالمي، ونجحت في عام 2012 في ادراج كنيسة المهد وطريق الحجاج على قائمتي التراث العالمي والتراث العالمي المهدد بالخطر، فإلى جانب كنيسة المهد التي بنيت في العام 339 م.، تشمل المساحة كنائس وأديرة يونانية ولاتينية وأرثوذوكسية وفرنسيسكان وأرمن، وكذلك أجراسا وحدائق متنوعة وطريق الحجاج.
كما وتم ضم (أدراج بتير) في شهر شباط 2014 إلى قائمة التراث العالمي. تحت عنوان "فلسطين: أرض الزيتون والكروم ، كما أدرج ضمن المواقع المهددة بالخطر حال تسجيله.

يذكر في هذا السياق بأنه قد صدر قرار رقم (5) لمجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية للتراث العالمي في العام 2013 التي تقع ضمن مسؤوليتها إعداد ملفات تسجيل مواقع التراث الفلسطيني، برئاسة وزيرة السياحة والآثار الفلسطينية ممثل من الفئة العليا عن كل من : وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الثقافة، وزارة شؤون البيئة، وزارة الحكم المحلي، وزارة شؤون القدس، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، ممثل عن المؤسسات العاملة في الحفاظ على التراث بالتناوب، ممثل عن الجامعات الفلسطينية وخبير مستقل يسميهما رئيس اللجنة، وتتولى وزارة الخارجية إجراءات لتسجيل المواقع على لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو.

5.3.4 الأدب والمكتبات

لا توجد قوانين تنظم عمل الأدب والمكتبات.

5.3.5 العمارة والبيئة

انظر قسم 5-3-3: التراث الثقافي والعمارة.

5.3.6 السينما والفيديو والفوتوغرافيا

شملتها أيضا مسودة قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة في المادة رقم (2) من القانون المقترح، وفي المادة رقم(3)، (15)، وفي المادة رقم (16)، (37)، وتوضح المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق وهي تعالج

بالتفصيل مسألة حماية الملكية الفكرية من جهة وما يترتب عليها من تبعات مالية، وتقترح عقوبات خرق هذه المواد في القانون ذاته.

5.3.7 الصناعات الثقافية

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتأسيس وزارة الاقتصاد والتجارة، واصلت فلسطين تطبيق إجراءات حماية الملكية الفكرية الصناعية بموجب قانون الانتداب رقم 35 لعام 1938 في قطاع غزة والقانون الأردني رقم 22 لسنة 1935 في الضفة الغربية.

وفي العام 2000 قامت وزارة الاقتصاد والتجارة، بالتنسيق مع خبراء ومختصين، بوضع مشروع قانون جديد (يتضمن العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة وحماية المعلومات السرية والرقابة على الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية)، وقد رفعت الوزارة مشروع القانون إلى المجلس التشريعي، ولكنَّ عدم فاعلية المجلس حالت دون مناقشة مشروع القانون وإقراره.

5.3.8حرية الرأي والإعلام الجماهيري

تواجه وسائل الإعلام في فلسطين تحديات فريدة من نوعها بسبب البيئة التي تعمل فيها بسبب الاستقطاب والمخاطر المحيطة، ويواجه الاعلاميون ووسائل الإعلام قيودا مفروضة على الحركة، كما يتعرضون لمخاطر من شأنها أن تهدد سلامتهم، فضلا عن الانتهاكات التي تتعرض لها حرية الصحافة على جبهات متعددة.[33]

تكفل حرية التعبير (الفردي والإعلامي) في فلسطين جملةً من القوانين والتشريعات:

1- وثيقة الاستقلال التي أُعلنت بتاريخ 15-11-1988 وتضمن حرية الرأي، إذ تقول: "دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظامٍ ديمقراطيٍّ برلمانيٍّ يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب"، غير أن وثيقة الاستقلال لم تضمن حرية التعبير عن الرأي.

2- النسخة الثالثة المنقحة من الدستور مادة 19: "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون".

3- قانون المطبوعات والنشر الذي صدر بتاريخ 26-6-1995، وهو القانون الأول الذي أصدرته السلطة الوطنية. وتتبع أهمية القانون من أنه جاء ليحل مكان اللوائح التي كان معمولاً بها سابقًا، بالرغم من افتقاره إلى مواد تتعلق بعمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية. ولكن القانون بدا، أيضًا، محيطًا للعاملين في الشأن الإعلامي "لما فيه من مواد تقيّد وتضع ضوابط شديدة على المواد المراد نشرها، وقيودا على العاملين في الحقل الإعلامي وقيودا على امتلاك وسائل الإعلام الخاصة وتشدد في ضرورة الحصول على تراخيص مسبقة من دائرة المطبوعات والنشر، كما فرض القانون نظام رقابة صارم، حيث اشترط على مالك الصحيفة أو المطبوعة أن يودع أربع نسخ من المطبوعة لدى دائرة المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام قبل التوزيع

وقد كفل قانون المطبوعات والنشر حرية الرأي والتعبير، لكنه قيدها بـ "حدود القانون" و"إطار الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها"، وهي عبارات تُستغَل عادةً لتوسيع الهامش المتاح للجهات التنفيذية كي تضيق على الحريات. كما يمنع هذا القانون نشر "معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن وأسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها". وتسند صلاحيات النظر في المخالفات التي تتعلق بالقانون إلى محكمة مختصة دون تحديد ماهيتها، ما يترك الإمكانية لأن تكون هذه المحكمة هي محكمة أمن الدولة"[34].

وازداد الأمر سوءا مع صدور مرسوم رئاسي رقم (3) لسنة 1998 بشأن تكريس الوحدة الوطنية و منع التحريض، حيث أصدر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مرسوما لتكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض، ويشكل هذا المرسوم مساسًا خطيراً بالحق في حرية الرأي والتعبير، وذلك بسبب المصطلحات والمفاهيم الضبابية التي تضمنها هذا المرسوم،[35] حيث أثار ضجة واستياءً كبيرين عند صدوره. وأعيد نشر هذا المرسوم في العام 2003 في الصحف المحلية بأمر من الرئيس عرفات بهدف إعادة تأكيده، بدل أن يتم إلغاءه لتعارضه مع الدستور الفلسطيني، ومع المواثيق الدولية التي أكد الدستور على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ستعمل على الانضمام إليها دون إبطاء.

---

[33] https://goo.gl/jCqKUR

[34] جمانة قنيص (http://jumanquneis.com/?p=28)

[35]. لمزيد من التفاصيل راجع المرجع السابق، ص 64.

بشكل عام توثق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان سنويا في تقاريرها لوضع حقوق الإنسان في فلسطين، الذي ترصد فيه الانتهاكات بحق الصحافيين ووسائل الإعلام من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطة حكومة حماس في قطاع غزة من جهة وممارسات دولة الإحتلال من جهة أخرى، وتبين تقاريرها الصادرة في الأعوام 2012، 2013 و 2014 على التوالي شكاوى قدمت للهيئة توثق 48، 52 و 48[36] حالة انتهاك لحرية التعبير عن الرأي، وحرية الإعلام والوصول للمعلومات.

تتلخص الإختراقات والإنتهاكات في الضفة الغربية وغزة بالتالي

الانتهاكات الرسمية وتشمل:

منع تغطية أحداث معينة، ب. إغلاق مؤسسات إعلامية ، ج. مصادرة أجهزة ومعدات، اعتقالات لصحفيين أو استدعاءات للتحقيق، د. منع من السفر، ه. منع نشر مواد وتقارير، و. منع تصوير أحداث، مصادرة مواد إعلامية او كاميرات تصوير وفي بعض الأحيان تحطيمها، اعتقال، تحقيق، الإعتداء الجسدي على الصحفيين في بعض الأحيان.

أما الإنتهاكات غير الرسمية فتشمل: اعتداء بالضرب على صحفيين وإعلاميين، ب. تهديدات يتلقاها صحفيون، ج. اعتداءات على مؤسسات إعلامية وممتلكات تعود لصحفيين .

يشمل هذا أيضا انتهاكات بحق أشخاص عاديين في حرية الرأي والتعبير، وانتهاكات بخصوص التجمعات السلمية العامة التي يضمنها القانون ويجري التعامل معها ضد القانون من قبل السلطات السياسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وتصل في الكثير من الأحيان إلى الضرب والإعتقال والتفريق الوحشي للتجمعات السلمية.

أما الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحافيين فتتلخص في العام 2014 مثلا بارتكاب جرائم دامية تزامنت مع العدوان على غزة، كانت حصيلتها سقوط 17 شهيدا من الصحافيين أحدهم ايطالي الجنسية، عدا عن استهداف وتدمير مؤسسات إعلامية ومنازل لصحافيين، ما أسفر عن إصابة نحو 20 شخصا من الطواقم العالمية بجروح بعضهم جروحه خطيرة. واستهدفت الطائرات منازل عشرات الصحافيين، ما أدى إلى تدمير حوالي 42 منزال بشكل كامل و61 أخرى بشكل جزئي، وأسفر عن نزوح 140 أسرة من أسر الصحافيين عن منازلهم، كما استهدفت المؤسسات الإعلامية بالقصف والتشويش واختراق البث، وتم تدمير نحو 19 مؤسسة إعلامية بشكل كلي وجزئي، وتم خلال العام تسجيل 338 انتهاكا إسرائيليا بحق الصحافيين الفلسطينيين في مختلف مدن الضفة الغربية، حيث تم اعتقال 42 صحافيا في مناطق متفرقة لفترات متفاوتة واستجواب بعضهم على خلفية عملهم المهني. وتم تسجيل 115 حالة اعتداء مختلفة خلال تغطية المواجهات والمسيرات في مدينة القدس ومناطق التماس في الضفة الغربية. عدا عن حرمان 67 صحافيا من القيام بواجبهم في تغطية الأحداث التي شهدتها مناطق متفرقة من .الضفة الغربية والقدس. كما تم تسجيل 23 حالة اختراق للبث والتشويش على إذاعات وفضائيات محلية، كما واصلت قوات الإحتلال انتهاكاتها وقمع التظاهرات السلمية ضد جدار الضم والتوسع واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين[37].

وبشكل عام تشهد المناطق الفلسطينية تراجعا حادا في الحريات العامة وفي تطبيق قوانين حقوق الإنسان بشكل سافر يتعارض مع انضمام دولة فلسطين إلى 20 معاهدة واتفاقية دولية نهاية العام 2014 تلزمها بتقديم تقارير أولية وتقارير دورية عن الأوضاع التي تعالجها الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وعن وضع حقوق الإنسان والإجراءات والخطوات الإدارية والتشريعية التي تتخذ في هذا الإطار وفقا لمدد زمنية محددة في الإتفاقيات، حيث قدمت تقارير في العام 2015 فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري

إضافة لكل ما سبق شهد العام 2014 و 2015 جملة من التغييرات في مجالس إدارات مؤسسات إعلامية هامة كوكالة وفا وهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني من خلال مراسيم صدرت عن رئيس السلطة الفلسطينية، لاقت استيائا عاليا من المواطنين وفي الوسط الإعلامي والثقافي بشكل خاص.

---

[36] file:///C:/Users/sally/Downloads/Annual%20Report.pdf

[37] file:///C:/Users/sally/Downloads/Annual%20Report%20(2).pdf

4- مشروع قانون المرئي والمسموع عام 1996 الذي تم تطوير مواده بشكل سريع، وذلك بسبب خلو قانون المطبوعات والنشر من أي إشارة إلى الإذاعات والتلفزيونات الخاصة والإعلام الإلكتروني، كما لم يذكر الإذاعة والتلفزيون الرسميين اللذين عملا من دون تشريعٍ رسميّ. وكفلت المادة 27 من مشروع قانون المرئي والمسموع حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحظرت الرقابة على وسائل الإعلام. وفي الوقت الذي كفل فيه مشروع القانون هذا حرية الإعلام المرئي والمسموع، وضعها في حدود القانون ضمن بعض العبارات المبهمة "أن تحترم المؤسسات الإعلامية علاقة السلطة والدول المجاورة" وألا تبث "كل ما من شأنه أن يسيء إلى هذه العلاقات أو يؤثر سلبًا على الإجراءات الحكومية لتجسيد الالتزام الفلسطيني بهذه العلاقات"، وكذلك "أي مادة قد تؤثر سلبًا على عملية السلام". ولكن مشروع القانون هذا لم يُقَرّ.

ونظرًا لذلك، عمل معهد الحقوق لجامعة بيرزيت واليونسكو ووزارة الإعلام على صياغة مشروع قانون الصحافة والإعلام الذي قُدم للمجلس التشريعي بتاريخ 2005/4/9، وصيغ من قبل بعض الشخصيات الإعلامية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ليشمل كل أشكال وسائل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي والمحوسب، فيسد بذلك الثغرات الواردة في قانون المطبوعات والنشر ومشروع قانون المرئي والمسموع، وهو يحتوي على 118 مادة موزعة على ستة فصول، واللافت فيه مقارنةً بقانون المطبوعات والنشر ومشروع قانون المرئي والمسموع أنه يتوسع في شرح حقوق الصحافيين وواجباتهم، ويخصص فصلاً للنقابة التي أعطاها دورًا وهامشًا لحماية حقوق الصحافيين ومتابعة قضاياهم، كما يقدم مقترحًا لإقامة مجلس الإعلام الذي يكون بديلاً عن وزارة الإعلام في الدول الديمقراطية، كما أنه يتطرق بالتفصيل إلى عدد من الضوابط المهنية للصحافي كالموضوعية والحياد والدقة. لكن هذا المشروع لم يُقرّ حتى بالقراءة الأولى.

5.3.9 التشريع للفنانين العاملين لصالح أنفسهم (عمل حر)

لا يوجد أي تشريع للفنانين العاملين لصالح أنفسهم.

6. تمويل الثقافة

6.1 رؤية عامة

الإنفاق، بشكل عام، على الثقافة في مناطق السلطة الفلسطينية غير واضح، وذلك لعدم توفر المعطيات والإحصاءات الضرورية. فالإنفاق العام، بحسب القطاعات، غير متوفر، كما أن دراسة مخصصات وزارة الثقافة (وإن كانت ذات دلالة) غير كافية، وذلك لأن الكثير من المشاريع الثقافية تُموَّل مباشرةً عن طريق وزارة المالية أو مكتب الرئاسة أو عبر هيئات الحكم المحلي. ولا توجد حتى الآن قاعدة بيانية واضحة تحدد الأموال المرصودة لدعم هذه المشاريع، التي تقدر بملايين الدولارات.[38] كما أن إنفاق المؤسسات الأجنبية (العماد الأساسي لتمويل القطاع) متشعب، ويستهدف مستوياتٍ مختلفة من صُنّاع الثقافة، ولم تتم دراسته بشكل شامل حتى الآن.

وتمتع مؤسسات القطاع الخاص، أحيانًا، عن الإفصاح عن الأموال التي ترفدها، فيما تتردد في ذلك، أحيانًا أخرى، انسجامًا مع المسؤولية المجتمعية. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه بعض المؤسسات الوطنية، مثل: مؤسسة التعاون ومؤسسة عبد المحسن القطان، في دعم القطاع الثقافي، فقد استطاعت هذه المؤسسات أن تغلق جزءًا من ثغرة التمويل في مناطق الـ 48، إضافة إلى دورها في بقية التجمعات.

6.2 الإنفاق العام على الثقافة لكل فرد

"تشير المعطيات إلى تدني الحصة المخصصة للشأن الثقافي في الموازنات السنوية للسلطة الفلسطينية. فهي لم تتعد نسبة 0,003% من الموازنة العامة. ويمكن قراءة هذا على أنه استمرار لتقاليد سابقة سادت في موازنات منظمة التحرير، الأمر الذي يعكس وعيًا لا يستوعب دور الثقافة في رفد الشعب الفلسطيني بطاقات معنوية كامنة تُنمّي قدراته وتطور مشروعه الثقافي. كما أن الموازنات السابقة- على ضآلتها- لم يخصص جزء منها لدعم النشاط الثقافي في الشتات ولتوسيع العلاقة الثقافية مع الأقلية الفلسطينية العربية في مناطق 1948".[39]

يوضح الجدول أدناه[40] مخصصات وزارة لثقافة (بالشيكل) للأعوام 2008- 2015 . والحقيقة أنه إضافةً إلى شُح المخصصات المالية لوزارة الثقافة، لم تقم وزارة المالية بتحويل الأموال المرصودة كاملة، ما فاقم من تهميش دور الوزارة. في العام 2008، وبينما خصصت وزارة المالية مبلغ 17574000 شيكلاً لوزارة الثقافة (أي ما يقارب 500 ألف دولار)، قامت الوزارة بتحويل 68% من هذا المبلغ مع نهاية العام 2008. وفي العام 2010 أقرت وزارة المالية مبلغ 20 مليون شيكل كموازنة تطويرية، حول منها مبلغ ضئيل موضح في الجدول.

موازنة وزارة الثقافة 2008-2010 (بالشيكل)

	موازنة 2008	فعلي 2008	موازنة 2009	فعلي 2009
إدارة وتشغيلية	11957000	10150000	12900000	12291000
النشاطات والبرامج	5117000	1640000	4990000	890000
رأسمالية	500000	200000	850000	150000
تطويرية	0	0	7586000	17122000[41]
المجموع	**17574000**	**11990000**	**26326000**	**30453000**

[38] بعض النماذج: دعم مشروع 50 قرية لمؤسسة رواق (3 ملايين دولار)، مشروع حديقة البروة وصرح محمود درويش (10 ملايين شيكل)، تأسيس المسرح البلدي- رام الله (1,2 مليون دولار)، تأهيل قصر رام الله الثقافي (600 ألف دولار)، وغيرها من المشاريع.

[39] ملخص الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي 2011-2013، وزارة الثقافة (السلطة الوطنية الفلسطينية).

[40] الدائرة المالية لوزارة الثقافة الفلسطينية، محمد قاسم.

[41] بخصوص النفقات التطويرية 2009، فإن معظم الصرف جاء من وزارة المالية على بنود ليست ضمن بنود ومشاريع وزارة الثقافة المدرجة في موازنتها بهف دفع إيجار مسرح الحكواتي بالقدس بقيمة (15,5 مليون شيكل عن فترة طويلة مقبلة) ومساهمة الوزارة في استكمال بعض المشاريع المنفذة من CHF، والبند الوحيد المدرج ضمن موازنة الوزارة هو بدل استشارات هندسية لمجموعة مراكز ثقافية بقيمة (105 آلاف شيكل).

موازنة وزارة الثقافة 2010 - 2015 (المبالغ بالألف شيكل):

	تعويضات العاملين		استخدام السلع والخدمات	منافع المساعدات الاجتماعية	اجمالي	الاصول غير المالية	اجمالي النفقات التطويرية	
	رواتب واجور	المساهمات الاجتماعية	نفقات تشغيلية	نفقات تحويلية	اجمالي	اجمالي نفقات رأسمالية		الاجمالي العام
2010	2,619		2,123	208	4,949	211	5,869	11,029
2011	3,844		1,624	305	5,774	457		6,231
2012	11,130		6,607	863		350		18,950.000 [42]
2013	11,385	882	5,773	0	18,040	250		18,290
2014	11,270	960	6,280	0	18510	250		18760
2015	12500	1157	7460	0	21117	350		21467

وكمبادرة إيجابية، قامت وزارة الثقافة، بدعم من حكومة النرويج، بتأسيس صندوق الثقافة الفلسطيني في العام 2004، وكانت القيمة الإجمالية لموازنة المشروع للسنوات الثلاث الأولى 1392050 دولارًا أمريكيًا. وقد قام الصندوق منذ تأسيسة بتقديم منح صغيرة نسبيًا إلى العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء فلسطين. وتم تجديد الاتفاقية بتاريخ 30-3-2001 لمدة ثلاث سنوات (المرحلة الثانية) تحت عنوان مأسسة الصندوق الثقافي الفلسطيني بموازنة قيمتها 1562650 دولارًا، إضافةً إلى 183000 دولار مساهمةً من وزارة الثقافة الفلسطينية، وقد تم تجديد الاتفاقية مرة أخرى عام 2013، بموازنة قيمتها 2 مليون دولار، توزع على ثلاث سنوات.

6.3 تقسيم الإنفاق العام على الثقافة وفق مستويات الإنفاق الحكومي

على المستوى الوزاري، يتم الإنفاق العام على الثقافة عبر وزارة الثقافة، بشكل خاص، إضافة إلى بعض مشاريع وزارة السياحة والآثار. كما يتم تنفيذ بعض المشاريع الثقافية (التي غالبًا ما تفتقر للمهنية، ولا تنسجم والمنجز الثقافي الفلسطيني) عبر وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية والتعليم ووزارة المرأة.

ويتم تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية الثقافية (المكتبات والمسارح بشكل خاص) من خلال هيئات الحكم المحلي عبر الموازنات الإنمائية للهيئات أو بدعم من وزارة المالية- عبر وزارة الحكم المحلي. ولا يوجد حتى الآن بيانات كافية لدراسة الموازنات التي جرى انفاقها هنا.

6.4 تقسيم الإنفاق العام على المصروفات الإدارية والأصول والبرامج

إن مراجعة موازنات وزارة الثقافة للسنوات الماضية تشير إلى أن المصروفات الإدارية (رواتب، إيجارات، هواتف، كهرباء) تحتل نسبة عالية من موازنة الوزارة (على حساب الأنشطة والبرامج)، فقد بلغت نسبة المصروفات الإدارية الفعلية للعام 2008 نحو 85% من الموازنة لتنخفض في العام 2009 إلى 40% (بسبب إدراج بند للموازنة التطويرية). أما بالنسبة للأصول، فلم تتجاوز 16% فعليًا في العام 2008، لتنخفض بشكل ملحوظ في العام

[42] http://www.pmof.ps/documents/10192/0/02-04-2014.pdf/b3b3a9f1-8b6a-4450-a516-7bed1c731cab

2009، أيضًا، بسبب إدراج بند للموازنة التطويرية داخل الموازنة العامة، ولا تتغير هذه النسب في السنوات التي تليها، ويكاد ينحصر الصرف العام فقط على منح صندوق الثقافة الفلسطيني، ومنح لا تتجاوز سنويا 50000 ألف دولار من خلال اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم تمول من خلال وزارة الثقافة.

6.5 تقسيم حسب القطاعات

لا توجد بيانات دقيقة أو حتى تقريبية ضمن موازنة وزارة الثقافة توضح الإنفاق وفق البرامج أو التخصصات الفنية أو القطاعات الثقافية.

6.6 إنفاق القطاع الخاص

لا يوجد قطاع خاص عامل في مجال الثقافة والفنون في فلسطين فالمنتج الثقافي بشكل عام يصدر من خلال مؤسسات ثقافية لا ربحية. منذ السنوات القليلة الماضية، ونظرًا لتنامي شركات القطاع الخاص، وتحت شعار المسؤولية المجتمعية، تقوم مؤسسات القطاع الخاص بدعم العديد من الفعاليات الثقافية والمجتمعية، وإن كانت النسبة الأكبر من الدعم تُستثمَر في الفعاليات ذات الطابع الجماهيري والمهرجانات. ومما يتوفر من معلومات حول مساهمات مؤسسة مجموعة الاتصالات للتنمية المجتمعية التي أسست كجمعية خيرية لتقوم من خلالها مجموعة الإتصالات الفلسطينية بتقديم مسؤوليتها المجتمعية، حيث يأتي دعم القطاع الثقافي في تقاريرها المالية المنشورة تحت بند قطاع الثقافة والإعلام والترفيه مرة وتحت بند الرياضة، الثقافة، الإعلام في مرات أخرى وفق التالي:

العام	المبلغ المالي بالدينار الأردني
2008	176355
2009	146494
2010	215080
2011	51158
2012	لا تتوفر معلومات
2013	105000

6.7 إنفاق القطاع المدني

تعتمد المنظمات غير الحكومية الثقافية الفلسطينية اعتمادًا يكاد يكون تامًا على الدعم الأجنبي، مما يؤثربشكل واضح على استقلاليتها في التخطيط لمشروعاتها. إضافة إلى ذلك، ونتيجة لقلة الموارد المالية، فإن المنظمات غير الحكومية تتنافس على تلك الموارد، ويبقى توفير المصاريف الإدارية لإدارة المراكز الفنية والثقافية الهاجس الأول للمشرفين عليها.

استثمر رأس المال الفلسطيني في إقامة بضع مؤسسات تقدم خدمات في المجال الثقافي، أهمها وأكثرها تأثيرًا كلٌّ من: مؤسسة عبدالحميد شومان التي تأسست سنة 1978 في جبل عمان، وشكلت منذ إنشائها ظاهرة ثقافية علمية في الوطن العربي، وتطورت هذه المؤسسة بحيث غدت تمثل مؤشرًا للدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مجال دعم الثقافة والعلوم والفنون وإشاعة الفكر العلمي.

مؤسسة التعاون التي تأسست في العام 1983 حين قامت مجموعة من الشخصيات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية والعربية، بالمبادرة إلى عقد لقاء في العاصمة البريطانية "لندن" والتداول في فكرة انشاء مؤسسة فلسطينية قادرة على دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني. ومن هنا نشأت مؤسسة التعاون في جنيف كمؤسسة أهلية غير ربحية، تعمل على تمكين الانسان الفلسطيني وتعزيز الهوية، وقيم الحرية والديمقراطية وسائر القيم الانسانية، والحفاظ على إرثه الحضاري، وإبراز مكانته الفريدة، وإطلاق الطاقات الابداعية للشباب والنساء والأطفال، مع توفير الفرص المتكافئة لجميع شرائح المجتمع الفلسطيني لتفعيل هذه القدرات بتميز وإبداع، وتجاوز العقبات التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي أمام كافة أوجه الحياة . كما أسست ومؤسسة عبد المحسن القطان التي تأسست وسُجلت العام 1993 في المملكة المتحدة كمؤسسة خيرية وباشرت العمل في فلسطين العام 1998، حيث يتركّز عملها، مع تدخّلات في لبنان من خلال مشروع "صلات: روابط من خلال الفنون"، وفي المملكة المتحدة من خلال قاعات الموزايك، وتهدف إلى تطوير الثقافة والتربية في فلسطين والعالم العربي، بالتركيز على الأطفال، والمعلمين، والمبدعين الشباب،

وبعد وقت قصير من بداية عملها أصبحت مؤسسة القطان لاعبًا أساسيًا في تحديد السياسة الثقافية وكذلك في مستوى الأداء.

مصروفات البرامج والمشاريع لمؤسسة عبد المحسن القطان:

منذ بدء عملها رسميا في العام 1998 وحتى اليوم، قامت مؤسسة عبد المحسن القطان بتطوير برامجها وزيادة موازنتها سنويًا، بما يتلائم مع حاجات القطاعات التي تعمل فيها.

مصروفات مؤسسة عبد المحسن القطان (2006-2015) بالجنيه الإسترليني ما عدا العامين 2006 و 2007 فهي بالدولار [43]

العام	الإدارة	مركز القطان للبحث	مركز القطان للطفل	برنامج الثقافة والفنون	مشروع المرئي والمسموع	مدرسة غزة للموسيقى	قاعة الموزاييك	المجموع
آذار 2014	549110	1255108	1098219	666776			353000	3922212
آذار 2013	305372	1641376	916117	954288			326367	4143520
آذار 2012	287823	837576	1188340	974735			42739	3331213
آذار 2011	309175	632052	871570	819595			4275	2,636,667
آذار 2010	275237	512328	655940	469590			14331	1,927,426
آذار 2009	349907	487457	575989	280971	69375	21908	11190	1,796,797
آذار 2008	294701	362715	470022	176204	128212		94741	1,526,645
آذار 2007	248976	600580	835562	354229	208271			2,247,618 دولارًا
آذار 2006	203289	557456	712560	242330	316972			2,032,607 دولارات

مؤسسة التعاون

يوضح الجدول أدناه مصروفات مؤسسة التعاون لقطاع الثقافة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، ومناطق الـ 48 وغزة ولبنان بالدولار :

	الضفة الغربية/ القدس	مناطق الـ 48	غزة	لبنان
1993-1984	19,777,150	1,996,500	220,000	103,000
1999-1994	12,238,101	2,328,280	30,500	320,796
2007-2000	2,380,476,721	26,055,057	500,000	179,050
2012-2008	24,864,000	485,500	1,179,000	671,500

[43] http://www.qattanfoundation.org/ar/annual_reports

هذا وانجزت مؤسسة التعاون ايضا مسودة الخطة الاستراتيجية لقطاع الثقافة (2014 – 2016) والتي تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق ال48 ولبنان والتي رصدت لها المبالغ التالية:

1. 17 مليون دولار لمشروع المتحف الفلسطيني
2. 5 مليون دولار لمشروع تعبير (1 قطاع غزة، 2.9 الضفة الغربية، 0.4 مناطق ال48، 0.7 لبنان)
3. 12 مليون دولار لمشاريع الترميم والتأهيل

وقد تم تحديد نطاق عمل المؤسسة الثقافي بثلاث مسارات رئيسية من خلال الخطة ؛ المحافظة على الثقافة والهوية الفلسطينية، وتمكين المؤسسات الفلسطينية، وتنمية وتطوير القوى البشرية من خلال العمل على رعاية الإبداع الثقافي وتنميته وتطويره، وذلك عبر ملامسته اينما وجد وتحديداً في المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق 1948 والمخيمات الفلسطينية في لبنان. وحرصت المؤسسة على ان تتوائم تلك الرؤية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتمثل في تحقيق القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. ويعود ذلك لأهمية الثقافة وعناصرها وقدرتها على ملامسة جميع جوانب الحياة الإنسانية.

هذا وقد دعت مؤسسة التعاون فاعلين بالقطاع الثقافي وشركاء المؤسسة من الضفة الغربية ومناطق ال1948 وغزة (عبر الفيديو كونفرس) الى لقاء موسع لنقاش مسودة الخطة الاستراتيجية قبل اقرارها. وقد طالب الحضور مؤسسة التعاون لعب دور محوري اكبر مباشر في رسم السياسات الثقافية في فلسطين وبرصد موزنات اكبر لمشروع تعبير والذي يعمل بشكل مباشر على اسناد برامج المؤسسات الثقافية ويأتي كالمصدر المالي المحلي الاول في دعم القطاع الثقافي وبتركيز خاص على قطاع غزة وعلى مدينة القدس المحتلة.

وبشكل اكثر تفصيلا، يعني مشروع "تعبير" بتوسيع التدخل في مكون ادخال الفنون في العملية التربوية، التركيز على المكتبات سواء المدرسية أو العامة، التركيز على المسرح سواء المدرسي أو الجامعي أو المجتمعي، اعطاء أهمية الى النوع الاجتماعية وتمكين المرأة، دعم الإبداع والمبادرات الثقافية المميزة وتخصيص مبلغ 200 الف دولار لها، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الدمج بين برامج عمل المؤسسة الثقافية والتعليمية والشبابية، التشبيك بين المؤسسات الفاعلة في القطاع كذلك بين تجمعات المجتمع الفلسطيني في فلسطين والشتات.

بلغ حجم صرف مؤسسة التعاون في العام 2012 لوحده على قطاع الثقافة 7.5 مليون دولار ، أنفقت منها 96% في الضفة الغربية، 3% في لبنان، 1% في فلسطين 1948، وأقل من 1% في قطاع غزة من خلال برامج (إعمار البلدة القديمة في القدس ونابلس، تعبير، المتحف الفلسطيني، رعاية الابداع الثقافي).

بلغت حجم صرف مؤسسة التعاون في قطاع الثقافة ما قيمته 8.8 مليون دولار في العام 2013، حيث أنفقت ما نسبته 96% في الضفة الغربية ، 2% في غزة و 2% في لبنان من خلال برامج (برنامج إعمار البلدة القديمة في القدس ونابلس، المتحف الفلسطيني، برنامج تعبير والابداع الثقافي والمبادراتالمميزة في القدس)[44]

أما في العام 2014 فقد بلغ حجم صرف مؤسسة التعاون ما مجموعه 12.1 مليون دولار ، توزع بنسبة 96% على مشاريع في الضفة الغربية، 3% لبنان و 1% فلسطين 1948 من خلال برامج (تعبير: إطلاق للذات، برنامج اعمار البلدة القديمة في القدس ونابلس (ابهاج) :حماية الموروث الثقافي والمتحف الفلسطيني).

6.8 إنفاق الهيئات الأجنبية

بشكل عام فإن الهيئات الأجنبية التي تدعم القطاع الثقافي في فلسطين هي مؤسسات أوروبية، ويعود ذلك لجذور تاريخية في العلاقة ما بين المنطقة العربية وأوروبا بحكم الموقع الجغرافي، وكذلك لاعتبارات سياسية خاصة بفلسطين في التاريخ الحديث يعود لعلاقة منظمة التحرير الفلسطينية القوية بالأحزاب اليسارية الأوروبية التي دعمت عدالة ونضال الشعب الفلسطيني في التحرر من الإحتلال الإسرائيلي خلال سنوات السبعينات والثمانينات بشكل واضح، و لتدخلات سياسية أحدث من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ بدأت مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية ، مما كان له الأثر في سيل من الدعم المالي الذي انصب في القطاع الثقافي إلى جانب قطاعات أخرى مختلفة، يضاف لذلك أن الغالبية العظمى من المؤسسات الفلسطينية والفنانين المستقلين لا يتقدمون للحصول على منح من USAID الوكالة الامريكية للتنمية لموقف وطني فلسطيني يمثله القطاع الأهلي الثقافي والموقف الشعبي والمرتبط بشروط التمويل التي تضعها USAID ومن ضمنها التوقيع على نبذ الارهاب الذي تصنف فيه بعض الحركات السياسية الفلسطينية النضالية على أنها منظمات إرهابية، إضافة

[44] http://www.welfareassociation.org/sites/default/files/ARABIC%20AA.pdf

لاستحالة التعاون أو العمل مع مؤسسات اسرائيلية تشكل جزءا من منظومة دولة الإحتلال، وطبقا لمعايير حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل .

تلعب المراكز الثقافية الأجنبية في فلسطين دورا هاما في موضوع ترويج التنوع الثقافي سواء بدعمها لمشاريع ثقافية أو استضافتها لفعاليات دولية بالشراكة مع المجتمع المحلي في مجالات مختلفة. ومن أكثر هذه المراكز نشاطا: المركز الثقافي الفرنسي الألماني من خلال فروعه المختلفة في رام الله، نابلس وغزة ، المركز الثقافي البريطاني، وغيرها

المساهمة في ترويج الثقافة الفلسطينية على المستوى الاقليمي والدولي من خلال دعم مشاريع ثقافية نوعية في فلسطين كمهرجان رام الله للرقص المعاصر الذي نجح في تأسيس شبكة " مساحات " وفي تنظيم المهرجان ليس فقط في فلسطين وفي مدن مختلفة فيها، بل يتم تنظيم المهرجان في دول مجاورة (الأردن، لبنان وسوريا (متوقف حاليا بسبب الظروف السياسية).

أشكال الدعم الأجنبي:[45]

دعم مالي مباشر، تدريب داخل أو خارج فلسطين، تبادل ثقافي ومنح دراسية، وجود مؤسساتي، وشراكات مع مؤسسات ثقافية محلية. كما تقدم خدمات عديدة لقطاع الثقافة من توفير فرص تعلم لغاتها، توفير منح دراسية، تنظيم مشاريع ثقافية وفنية، وتقديم دعم وإسناد للمبادرات الشبابية الناشئة لفنانين ومنها: المركز الثقافي الفرنسي الألماني، التعاون الاسباني، التعاون البلجيكي، البيت الدنماركي، الخ فمثلا تركز الهيئات الدولية على الترويج والتبادل في مجال (السينما، الأدب، الفنون البصرية، المهرجانات، التصميم، المسرح) وعلى موضوعات تنموية تتضمن عناصر ثقافية. وفي هذا السياق أنشأ المركز الدنماركي للثقافة والتنمية برنامجا منذ العام 2008 مع مكتب ممثلية الدنمارك في فلسطين مبني على الشراكة مع المجتمع المحلي سمي " تواصل " ، وبرنامج آخر استمر حتى نهاية عام 2012 ركز فيه على المناطق المهمشة والمجموعات البعيدة عن المركز، كما أطلقت المؤسسة الفرنسية مهرجان فيلم عبر قطاعي يتناول المياه في العام 2013، إضافة لذلك تدعم المؤسسات الدولية فعاليات أساسية هامة في فلسطين عبر شراكات طويلة الأمد ، ومن ذلك تعاون ما بين مؤسسة عبدالمحسن القطان والمسرح الملكي الفلمنكي و (Les Ballets C de la B) و Plek vzw بالعمل على مشروع المدرسة الصيفية في الفنون الأدائية منذ العام 2007، وهو مشروع طويل الأمد موجه للفنانين الفلسطينيين الشباب العاملين في مجال الفنون الأدائية، ويأتي على شكل تبادل ثقافي بين رام الله/فلسطين وبروكسل/بلجيكا . أيضا هناك إقامات فنية سنوية في مدينة الفنون – باريس تنظم من خلال مؤسسة القطان، مؤسسة التعاون ووزارة الثقافة الفلسطينية، ، إضافة إلى إقامات في مدرسة الأفكار في مؤسسة شيتيديلارتيه في بييلا – إيطاليا، ومع مؤسسة دلفينا - لندن.

كما دعمت الدول الناطقة بالفرنسية في العام 2007 - 2008 مشروع " مسارات" موسم الفن الفلسطيني المعاصر وهو عبارة عن سلسلة من الفعاليات الثقافية التي أطلقت في الذكرى الستين للنكبة، يهدف لربط الفنانين الفلسطينيين بنظرائهم في هذه الدول، ولاقت اهتماما بالغا في حينه، وتم نقل جزء من الأعمال التي أنتجت خصيصا لهذا الموسم إلى فلسطين حيث عرضت في مدن مختلفة خلال العام 2009. إضافة لذلك يشكل مهرجان " سين " لفن الفيديو والأداء نموذجا آخر من العمل المشترك والدعم المشترك وهو مهرجان ينظم كل سنتين يستهدف فنانين فلسطينيين وعرب وأجانب في مجال تخصصه، ونجح لغاية الآن في استضافة العشرات، وهو قائم على شراكة ما بين مؤسسة القطان، متحف مقتنيات جامعة بيرزيت والجاليري الافتراضية، حوش الفن الفلسطيني، مؤسسة المعمل للفن المعاصر، مركز خليل السكاكيني الثقافي، التقاء، دار الكلمة، بلدية راام الله، المركز الثقافي الفرنسي الألماني و Les Instant Video Numeriques - مارسيليا، مهرجان القدس للموسيقى، مهرجان فلسطين الدولي للموسيقى والرقص، القدس عاصمة الثقافة العربية، مهرجان (بال فست)، اسبوع التراث الفلسطيني، ومهرجان مسرح الدمى، وغيرها.

إلى جانب ذلك تقوم بعض المؤسسات الأخرى دعما لقطاع الثقافة مثل: The EUNIC oPt وهي مجموعة من المؤسسات الأوروبية التي تشكلت في العام 2012 في مناطق السلطة الفلسطينية من قبل معهد غوته، المؤسسة الفرنسية Institute Francais، البيت الدنماركي، المركز الثقافي الفرنسي، مكتب التعاون الإسباني،

[45] http://cultureinexternalrelations.eu/wp-content/uploads/2014/02/country-report-Palestine-26.02.2014.pdf

مكتب ممثلية بولندا في فلسطين، مكتب ممثلية البرتغال، ومكتب ممثلة سلوفينيا، كان الهدف من ماسسة هذا التجمع هو بناء شبكة اوروبية نشطة بهدف تعزيز الانتاج الا,روبي – الفلسطيني في المجال الثقافي والترويج لها.
تقدم مؤسسات دولية أخرى دعما لقطاع الثقافة في فلسطين منها: اليونسكو، الاتحاد الأوروبي ، مؤسسة أنالند للحوار بين الثقافات، وغيرها.

يظهر إنفاق الهيئات الأجنبية على العمل الثقافي عبر التمويل المباشر والتدريب (في الخارج أو في فلسطين) والتواجد المؤسسي. ويشكل الدعم القادم من المؤسسات والمنظمات الدولية والقنصليات جزءاً أساسيًا من حجم الميزانيات المستثمرة في النشاط الثقافي في فلسطين، ويرفد الجزء الأكبر من هذا الدعم الفعاليات الثقافية مباشرةً، عبر دعم مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في العمل الثقافي والمتركزة في وسط الضفة الغربية.
بحسب تقرير نشر عن الاتحاد الأوروبي في العام 2014 [46]رصد فيه مجموعة من العناصر التي تشكل المشهد الثقافي الفلسطيني بما في ذلك السياسات الثقافية في فلسطين، وكان قد أعد بهدف تقييم وتحليل تدخل الاتحاد الاوروبي في المجال الثقافي مستقبلا سواء من خلال المعلومات النظرية أو من خلال مقابلات ولقاءات مع فاعلين ثقافيين، بهدف بناء خطة تدخل استراتيجية في مجال الثقافة.
يتبين من خلال التقرير بأن مجموع ما صرف في مجال التعاون الثقافي ما بين الاتحاد الاوروبي وفلسطين قي العام 2013 يبلغ 734901.8 يورو شملت دعم مهرجانات، إنتاج في مجال الموسيقى والسينما، ترويج الحكايات الشعبية للبدو، دعم إنشاء مدرسة فنون في عنبتا، ودعم إنشاء مكتبات متنقلة إضافة لدعم إنتاج مسرحي يسلط فيه الضوء على قضايا جندلايةن ومهرجان للأطفال.

أما في العام 2011 فقد بلغ حجم التعاون الثقافي ما بين فلسطين والاتحاد الاوروبي 387288 يورو من خلال المنح العامة وتركزت في مجال تطوير مشروع أرشيف للاغاني الشعبية – جامعة بيت لحم، دعم مهرجان الموسيقى – معهد ادوارد سعيد، دعم برنامج للفنون البصرية – حوش الفن، تأسيس استوديوهات في مجال التصوير ، الارشيف، والتبادل لاتحاد الشباب الفلسطيني، دعم مركز الموزاييك – تراسنطة، دعم مهرجان رام الله للرقص المعاصرودعم برنامج التبادل الفرنسي – الفلسطيني – الخليل.

أما في العام 2009 فيشير التقرير إلى أن الاتحاد الأوروبي قد اختار فلسطين كطرف ثالث لتكون في برنامج يركز على بعد التبادل الثقافي، ويدار هذا البرنامج من المكتب الرئيسي للاتحاد الأوروبي، وكانت قيمة المنح المقدمة لفلسطين من خلالخ 150000 ألف يورو، ومن خلال برنامج آخر أطلقه الاتحاد الاوروبي في العام 2010 وشمل فلسطين، استفاد القطاع الثقافي بحوالي 59369 ألف يورو ، و 400000 ألف يورو في العام 2012، أما برنامج Euro Med Heritage الذي أطلق في العام 2008-2012 فقد استفادت منه فلسطين 1609363 يورو.

- الاتحاد الأوروبي
- اليونسكو
- مؤسسة فورد. (توقف تمويلها في فلسطين)
- سيدا (السويد)
- داياكونيا
- هنريش بول
- CKU المركز الدنماركي للثقافة والتنمية
- وزارة الخارجية البلجيكية
- المؤسسة الثقافية الأوروبية
- مؤسسة الأمير كلاوس
- المورد الثقافي، القاهرة- مصر
- الصندوق العربي للفن والثقافة، عمان- الأردن
- مفردات (صندوق شباب المسرح العربي سابقا)

[46] http://cultureinexternalrelations.eu/wp-content/uploads/2014/02/country-report-Palestine-26.02.2014.pdf

- آفاق
- يوروميد
- مؤسسة دروسوس (سويسرا)
- الوكالة السويسرية

اتجاهات عامة حول تمويل الحقل الثقافي في فلسطين:

يمثل نقص التمويل الهاجس الاكبر في عمل المؤسسات الثقافية المستقلة اليوم اكثر من اي يوم مضى وذلك للاسباب التالية:

1- تراجع اهتمام المؤسسات الداعمة العالمية بفلسطين بفعل تركيزها على دول الربيع العربي.
2- تدهور الوضع الاقتصادي في فلسطين واعادة ترتيب الاولويات على المستوى الرسمي بما يضع الثقافة في اسفل سلم اولويات الدولة مرة أخرى.
3- تراجع المبالغ المرصودة للمشاريع الثقافية من قبل البلديات بسبب ضعف تحصيل الضرائب البلدية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي.
4- انسحاب مؤسسة فورد من دعم المؤسسات الثقافية في فلسطين.
5- تقليص الدعم المرصود من قبل مؤسسات القطاع العام للقطاع الثقافي.
6- دعم محدود من المؤسسة العامة للفعاليات الثقافية (المؤسساتية والفردية).
7- توجه جزء من الدعم نحو أعمال الإغاثة بفعل توالي العدوان على غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
8- تركيز بعض المنح العامة للثقافة من خلال مؤسسات أهلية فلسطينية

في الوقت ذاته، عملت مؤسسات دولية مثل الوكالة السوسرية الانمائية على اقتراح تدخلات جديدة في القطاع الثقافي ناقشتها مع فاعلين ومهتمين خلال (شهر نيسان 2014) بهدف الضغط على الحكومة السويسرية برصد مبالغ اكثر تأثيرا لدعم القطاع الثقافي في فلسطين. كما تعمل القنصلية الدنماركية حاليا على تقييم منحها السابقة استعدادا لدورة جديدة.

7. المؤسسات الثقافية والشراكات الجديدة

7.1 إعادة توزيع المسؤوليات العامة (الخصخصة، إعادة الهيكلة، الخ)

تمت أكبر خطوات لإعادة توزيع للمسؤولية العامة في القطاع الثقافي في عام 1994 وتظهر آثارها في نقل المسؤولية الثقافية من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية الثقافية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بشكل رئيسي في وزارة الثقافة، ومن خلال وزارة السياحة والآثار إلى حد ما. ليس هناك حديث عن خصخصة القطاع حتى الآن، حيث إن القطاع قائم على المنظمات غير الحكومية ويعتمد على التمويل الأجنبي. وقد شهد العقد الأخير اهتمام القطاع الخاص بدعم القطاع الثقافي، رغم أنه يظل قاصراً على المهرجانات الرئيسية والفعاليات الشعبية البارزة. ومما يستحق الذكر أيضًا أن هناك حديث على استحياء ضمن دوائر عن الحاجة لنقل المسؤولية عن الثقافية إلى مؤسسات المجتمع المحلي.

7.2 وضع المؤسسات الثقافية الرئيسية ودورها وتطورها

التغيير القانوني الرئيسي الذي كان على المنظمات الثقافية (المنظمات غير حكومية) تحمله هو نقل سجلات وضعها القانوني من وزارة الثقافة إلى وزارة الداخلية، وهو ما حدث في عام 2002 واستقبله المجتمع المدني بشعور بالغضب والإحباط.

خلال السنوات القليلة الماضية، كانت المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الفنون مجبرة من قبل الممولين الأجانب على الخضوع لمراجعة مالية وإدارية خارجية سنويًا، إضافة إلى تقييم منتظم للمشاريع والمهمات.

7.3عمليات الشراكة والتعاون الصاعدة

التعاون بين المؤسسات العامة للثقافة والقطاع الخاص غير منتظم ويرتبط بشكل أساسي بالمشاريع والأنشطة التي تتم على نطاق ضيق. هناك علاقة أكثر انتظاماً بين قطاع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الذي اعتاد دعم المهرجانات الكبيرة والفعاليات الثقافية البارزة (مهرجان فلسطين للموسيقى والرقص، مهرجان رام أالله للرقص المعاصر، مهرجان القدس للموسيقى،الخ). أهم الرعاة وألأكثر انتظاماً في الرعاية من القطاع الخاص: شركة الاتصالات (مجموعة بلانت، وشركة جوال للهواتف النقالة)، والبنوك (بنك فلسطين)، وشركات التأمين (الوطنية، فلسطين)، وشركات الاستثمار (بي إي دي سي أو، روابي).

تميل المنظمات الدولية، مثل معهد المجتمع المفتوح، إلى عقد الشراكات مع المؤسسات المحلية، على النقيض من الإدارات العامة (بمعنى آخر، مؤسسة قطان، مؤسسة الرعاية الاجتماعية).

نموذج فريد للشراكات الجديدة هو صندوق فلسطين الثقافي، والذي أسسته وزارة الثقافة بالتعاون مع الحكومة النرويجية عام 2004.

8. دعم الإبداع والمشاركة

8.1 الدعم المباشر وغير المباشر للفنانين

لا تدعم وزارة الثقافة المبادرات الابداعية بالشكل الكافي أو الممنهج وباستثناء بعض الهبات الصغيرة للفنانين المستقلين ومشروع صندوق الثقافة الفلسطيني، الذي يوفر بعض المنح الإنتاجية والبحثية للفنانين لم تقم وزارة الثقافة ببناء برامج دعم تقنية أو مالية أو منح تفرغ تتناسب مع احتياجات الفنانين والعاملين في الحقل الثقافي.
توفر المؤسسات الأهلية الثقافية بعض المنح الانتاجية للفنانين التي غالبا ما يكون مصدر تمويلها مؤسسات داعمة أجنبية ويستفيد الفنانون وتحديدا الشباب منهم من المنح المقدمة من مؤسسات ثقافية عربية وإقليمية مثل مؤسسة المورد الثقافي، مفردات (صندوق شباب المسرح العربي سابقا)، مشروع سفر، الصندوق العربي للثقافة والفنون (آفاق) ومؤسسة ربيرتو شمتة، وتبقى مؤسسة عبد المحسن القطان الجهة الأساسية في توفير الدعم المباشر للفنانين في مختلف المجالات.
و نتيجة غياب الخطة والتنسيق بين المؤسسات المانحة والمستفيدة يتم التركيز في دعم الفنانين على فئات وشرائح دون الأخرى، فعلى سبيل المثال هنالك تركيز واضح، وهو ضروري، على شرائح الشباب والأطفال بينما لا نجد في هذه الخطط ما يستهدف الشرائح الأخرى تحديدا الشرائح المنتجة من المبدعين والذين تجاوزوا عمريا مرحلة الشباب.

8.1.1 صناديق خاصة للفنانين

لا يوجد في فلسطين أي صناديق وطنية رسمية خاصة للفنانين، ويوفر مشروع صندوق الثقافة الفلسطيني بعض المنح الانتاجية للفنانين التي شكلت نسب متدنية من اجمالي المبالغ المرصودة.

يبين الجدول التالي تقسيمات المنحة للدورة التي أطلقت في شهر تشرين الأول 2010.[47]

الرقم	الفئة	النشاط	منطقة التنفيذ	النسبة	القيمة بالدولار
1	محافظة مستهدفة	تفعيل ثقافي مكثف	محافظة قلقيلية	%30	90 الف
2	تفعيل قطاع ثقافي	فن تشكيلي	كافة المحافظات	%50	150 الف
3	مشاريع فردية	متعدد	كافة المحافظات	%20	60 الف
				المجموع	300 الف

أطلق الصندوق الثقافي ثلاث دورات منح للعام 2012، وكعادته باستهداف محافظة واحدة في كل مرة، فقد كانت المحافظة المستهدفة لعام 2012 هي محافظة بيت لحم التي دعمها بمشاريع بقيمة 90000 دولار. وقد استهدف في هذا العام ثلاث قطاعات متتالية هي:[48]

1- قطاع الانتاج الموسيقي: بواقع 11 مشروعا في مختلف المحافظات بقيمة 165620 دولار.
2- قطاع السينما: بواقع 6 مشاريع، بقيمة 100000 دولار خصصت لإنتاج أفلام روائية قصيرة، كما استهدف في نفس الدورة محافة القدس فدعم مجموعة من المشاريع بقيمة 100000 دولار، إضافة إلى طباعة كتب وإصدارات ثقافية بقيمة 43000 دولار، حيث بلغ إجمالي المنحة 250000 دولار.
3- قطاع المسرح: بواقع 7 انتاجات، بقيمة 115000 دولار.

أما العام 2013 فقد تجددت اتفاقية الصندوق بمنحة قيمتها 2 مليون دولار أمريكي موزعة على ثلاث سنوات (2014 – 2016) وحددت في مجال: تطوير بنية تحتية ثقافية خارج مركز الفعل الثقافي وفي دعم تجوال عروض، إضافة إلى دعم جزئي لإنتاجات وتحديدا في مجال الفنون البصرية والأدائية، وإلى دعم الإبداعات

[47] الموقع الالكتروني لمشروع صندوق الثقافة الفلسطيني http://www.pcf.pna.ps/index.htm
[48] وزارة الثقافة، التقرير السنوي 2012،

الفردية، ومن ضمن ما أنجزته الوزارة تأهيل 6 مسارح بالشراكة مع مؤسسات حكم محلي فيها، في صيدا – طولكرم، اليامون – جنين، دورا – الخليل، بني نعيم – الخليل، بيت عنان – قرى القدس، المسرح البلدي – أريحا، إضافة إلى تاهيل تقنيين للعمل في هذه المسارح، إضافة إلى تدريب 8 منشطين ثقافيين على موضوع الإعلام الثقافي، بتكلفة إجمالية لمصروفات بحوالي 360000 ألف دولار، أما الدورة الثانية لمنحة الصندوق في العام 2015 فكان التوجه فيه أكثر للإنتاج حيث تم دعم انتاج 4 عروض مسرحية و8 أفلام سينمائية ودعم تجوال عروض أيضا بتكلفة إجمالية للدورة الثانية تقدر ب 350000 ألف دولار.

8.1.2 منح مالية، وجوائز، ومنح دراسية

على المستوى الرسمي وفي العام 1997 أطلقت السلطة الوطنية الفلسطينية جوائز فلسطين للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، بإشراف وزارة الثقافة عبر لجنة عليا للتحكيم والتي استمرت حتى العام 2000. وقد توقفت الجائزة في العام 2000 أثر الاجتياح الاسرائيلي لمدينة رام الله والاستيلاء على وزارة الثقافة واتخاذها مقرا عسكريا لجيش الاحتلال، وتدمير ممتلاكتها بما فيها أرشيف الوزارة، وفي العام 2004 قامت الوزارة اخيرا بتسليم جوائز فلسطين للعام 2000 وعملت على تطوير نظام الجائز ة، وقد تم أخيرا في العام 2015 إعادة هذه الجائزة إلى حيز التنفيذ بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني هذا وتقوم وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بتقديم جوائز ابداعية للنساء.

في العام 2010 أطلقت مؤسسة محمود درويش التي أسست بعد رحيل الشاعر الكبير عبر مرسوم رئاسي منحها حق التعامل مع ارث محمود درويش المادي والثقافي، واطلاق جائزة أدبية تحمل اسمه.

منذ تأسيسها قدمت مؤسسة عبد المحسن القطان المئات من المنح الانتاجية والدراسية والجوائز لفنانين فلسطين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وفي مناطق ال1948 واالشتات. انطلق برنامج الثقافة والفنون لمؤسسة القطان في العام 1999 بهدف تحفيز ورعاية المبدعين الشباب بشكل خاص، وتنمية المواهب الثقافية والفنية لديهم من خلال تقديم منح وجوائز لرعاية التميز المهني في مجالات الموسيقى والمسرح والفنون الاستعراضية والأدب والصحافة والفنون البصرية والنشر. وقد اصبحت كل من جائزة الفنان الشاب وجائزة الكاتب الشاب من أهم الجوائز وأكثرها اعتبارا في فلسطين. وفي العام 2005 أطلقت مؤسسة القطان أيضا مشروع "جائزة القطان لعمل ثقافي مميز". و بهدف زيادة أثر عملها وتوسيع مصادر تمويلها قامت مؤسسة القطان بتطوير منحها الانتاجية عبر مشروع شراكة تمويلية مع مؤسسة فورد بدأت في العام 2008 وانتهت في العام 2012.

في العام 2014 أعلنت كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة في بيت لحم، المتخصصة في مجالات الفنون الأدائية والمرئية والارث الثقافي والدراسات السياحية والتي تمنح درجة البكالوريوس في برنامج الفنون المعاصرة.عن إطلاق جائزة الفنان اسماعيل شموط للفن التشكيلي للعام 2014، كجائزة سنوية تستهدف فيها الفنانين المتخصصين في مجال عملها من خلال مسابقة تحمل اسمه.

أيضا تنظم مؤسسة التعاون جائزة المرحوم عبدالعزيز الشخشير للإنجاز منذ سنوات، أيضا أطلقت مؤسسة ياسر عرفات جائزة ياسر عرفات للإنجاز منذ العام 2008، والتي تمنحها المؤسسة لفرد أو مؤسسة أو فريق عمل تقديرا لما أنجزه في مجال العمل الوطني أو الثقافي أو الإجتماعي أو الاقتصادي او العلمي او الأكاديمي، ورغم أن الثقافة واحدة من قطاعات أخرى تستهدفها الجائزة إلا أنها من عوامل التحفيز على الستوى الثقافي.

جائزة فلسطين للتميز والإبداع التي أطلقتها مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية، التي تحدد 3 فئات هي: فئة المشروع المتميز، فئة المؤسسة المتميزة، فئة التميز لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد منحت هذه الجائزة منذ تأسيسها للعديد من المؤسسات أو المبادرات الثقافية والفنية التي تستحق.

تعلن وزارة الثقافة سنويا عن توفر مقاعد دراسية في مجالات الموسيقى والتمثيل المسرحي وتكنولوجيا وادارة المسرح والرقص الحديث في عدد من الدول العربية منها تونس وسوريا كما يقوم كل من معهد ادوار سعيد للموسيقى ومؤسسة الكمنجاتي وأكاديمة الفنون المعاصرة- فلسطين بتوفير منح طلابية خارج فلسطين لطلابهم عبر قنواتهم الخاصة وبالتعاون مع القنصليات والممثليات الاجنبية.

تقدم العديد من المؤسسات الاهلية الثقافية منحا إنتاجية للفنانين منها: مؤسسة شاشات، مؤسسة المعمل للفن المعاصر، حوش الفن الفلسطيني والتي غالبا ما يتم تمويلها من أطراف خارجية.

كما وتستغل مؤسسات الحكم المحلي علاقاتها الدولية لتوفير منح دراسة لطلبة في مجال الثقافة أو الفنون سواء على مستوى التعليم الجامعي الأول أو على مستوى الماجستير، نذكر منها على سبيل المثال بلدية رام الله.

الحضور العالمي:

خلال السنوات الأخيرة حققت فلسطين حضورا ثقافيا عالميا عبر نيل نخبة من فنانيها وادبائها ومؤسساتها جوائز عالمية هامة تشكل اعترافا بالمنجز الثقافي الفلسطيني في الوطن والشتات ومنها:

1. فيلم المطلوبون ال 18 للمخرج عامر شوملي/ ترشح لقائمة الأوسكار (2015)
2. فيلم " السلام عليك يا مريم " للمخرج باسل خليل/ أفضل فيلم روائي قصير في مهرجان دبي السينمائي الدولي (2015)
3. فيلم " ديغراديه " للمخرجان عرب وطرزان/ حصل الفيلم على الجائزة الأولى، "العناب الذهبي"، في مهرجان عنابة للفيلم المتوسطي بالجزائر
4. سارة" للمخرج خليل المزين على الجائزة الأولى في مسابقة الأفلام العربية الروائية الطويلة في مهرجان الاسكندرية السينمائي بدورته الحادية والثلاثين
5. فوز الروائي أسامة العيسة عن روايته "مجانين بيت لحم" بجائزة الشيخ زايد للكتاب عن فرع الآداب،
6. رواية الروائي عاطف أبو سيف "حياة معلقة" إلى القائمة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر)
7. ترشح الروائي اكرم مسلم عن روايته «التبس الامر على اللقلق» ضمن سبع روايات مترجمة للفرنسية، للمنافسة على جائزة معهد العالم العربي للرواية العربية للعام 2015،
8. ترشح الشاعر غسان زقطان للسنة الثانية على التوالي لجائزة " نيوساد" العالمية للأدب
9. فوز الشاعر الدكتور زياد مدوخ، رئيس قسم اللغة الفرنسية بجامعة الأقصى في غزة، ويكتب الشعر بالفرنسية، بجائزة التميز في مسابقة الشعر الدولية، التي تنظمها مؤسسة الشعر الأوروبية. رائدة سعادة -الجائزة البرونزية - بينالي اريزو ايطاليا
10. غسان زقطان - جائزة غرفن العالمية للشعر (2014)
11. خالد حوراني – جائزة كريتف تايم للفنون البصرية (2013)
12. مؤسسة رواق- جائزة الآغا خان للعمارة (2013) عن مشروع إعادة إحياء المركز التاريخي بيرزيت، فلسطين
13. مؤسسة القطان/ جائزة ترقيم في الابداع في التعليم (2013)
14. هاني ابو أسعد عن فيلم " عمر " – جائزة لجنة التحكيم / مهرجان كان، وجائزة " التانيت الذهبي " في أيام قرطاج السينمائية – مسابقة الأفلام الطويلة في دورة المهرجان الخامسة والعشرين(2014)
15. فيلم condom lead - الاخوة طرزان - مهرجان كان (2014)

وقد اعلنت نتائج جائزة مؤسسة محمود درويش للثقافة والإبداع في دورتها السادسة للعام 2015، التي ذهبت للمخرج السينمائي الفلسطيني هاني أبو أسعد، كما حصل على جائزة محمود درويش للإبداع العربي الكاتب والأديب العربي السوري زكريا تامر.

كما عادت جائزة الدولة التقديرية في الفنون والآداب والعلوم الإنسانية لفلسطين بعد أربعة عشر عاماً من الغياب حيث منحت لكل من الأديب محمد علي طه، والقاص زياد خداش، فيما ذهبت في الفنون إلى الثلاثي جبران، بينما كانت جائزة الدولة التقديرية عن مجمل الأعمال للدكتور حسام الخطيب.

هذا ونظمت أيضا مؤسسة التعاون جائزة المرحوم عبدالعزيز الشخشير للإنجاز ، وجائزة مؤسسة ياسر عرفات وجائزة الإبداع والتميز – شركة الاتصالات. وعلى مستوى الثقافة الشعبية، فاز الموسيقي الشاب محمد عساف بلقب اراب ايدول في نسخة المسابقة العربية للعام 2013 .

8.1.3 تدعيم جمعيات الفنانين المحترفين أو الاتحادات والنقابات أو الشبكات.

من المفترض أن تلعب الاتحادات والروابط الثقافية دورا هاما في تطوير الثقافة ورسالتها، ولكنها تعاني من ترهل وشلل وغياب للديمقراطية الداخلية وللمهنية والروح النقابية. وهناك حاجة ماسة إلى إعادة تفعيلها لتمكينها من الفعل في حقولها الثقافية المختلفة. ونهوض هذه الاتحادات بدورها الثقافي يشترط استعادة استقلاليتها وعضويتها على أسس لوائحها الداخلية المحدثة والقائمة على أسس من المهنية المدققة، والعودة إلى إجراء الانتخابات الدورية، وإنهاء أية إشكالات داخلية على أساس الانتخابات الديمقراطية.

في العام 2000 بادرت مجموعة من المراكز الثقافية في مدينتي رام الله والقدس (مركز خليل السكاكيني، مؤسسة عبد المحسن القطان، مركز الانتاج السينمائي، مسرح عشتار، معهد ادوارد سعيد للموسيقى ومركز الفن الشعبي) بانشاء أول شبكة للمراكز الثقافية في فلسطين ولكن الشبكة لم تحقق الاهداف المرجوة و اتسمت تجربتها بعدم النضج مما أدى الى عدم فاعليتها وتجميد نشاطها.

1. الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينين
2. الاتحاد العام للفنانين التعبيريين الفلسطيني
3. الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينين

8.2 الجمهور والمشاركة

لا يوجد أي إحصاءات رسمية توضح نوعية الجمهور أو أعداد الحاضرين والمشاركين في الأنشطة الثقافية في فلسطين.

إلا أن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2014 [49]تشير إلى أن عدد المشاركين في الأنشطة الثقافية قد بلغ 455975 ألف مشاركًا، منهم حوالي 355761 ألف مشاركًا في الضفة و100214 ألف مشارك في غزة.

ولا يمكن في هذا السياق الاعتماد على إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني كون معظم المؤسسات لا تقوم بتزويد المراكز والمؤسسات الثقافية بإحصاءات دورية تضمن اعتماد الإحصائيات كمرجع رسمي، إضافة إلى إقامة العديد من الأنشطة الفنية والثقافية في إطار غير رسمي أو عبر مؤسسات قد لا تكون مسجلة رسميا كمركز ثقافي مثل مهرجان رام الله للرقص المعاصر والذي تنظمه سرية رام الله الأولى (نادي شبابي).

8.2.1 تيارات وأرقام

تجتذب الأنشطة الموسيقية والراقصة (الشعبية وليس المعاصرة) الجماهير الأكبر قياسا بفعاليات الفن المعاصر والعمارة، العروض المسرحية وعروض السينما وعروض الرقص المعاصرة والحديثة، وتنحصر المشاركة الجماهيرية لأنشطة الفنون البصرية والأنشطة الأدبية بأقلية نخبوية، باستثناء الأنشطة التي تنظم في الفضاءات العامة والتي تعترض المواطن، حيث بدأت العديد من المراكز الثقافية والمحافظات والبلديات تنظيمها بهدف توسيع القاعدة الجماهيرية للأنشطة الثقافية.

المهرجانات:

تنظم في فلسطين مجموعة من المهرجانات الفنية والثقافية المتخصصة والتي تنظم غالبيتها من وسط فلسطين ويحضرها الآلاف من فلسطيني الأراضي المحتلة ومناطق ال 1948 وكذلك المغتربين. وفي السنوات الأخيرة قامت الجهات المنظمة للمهرجانات بتجوال الكثير من العروض المنظمة ضمن هذه المهرجانات في العديد من المدن الفلسطينية والمدن العربية، كما في حالة مهرجان رام الله للرقص المعاصر والذي يقام في كل من فلسطين، الأردن، سوريا ولبنان بشكل متوازي.

الرقص:

مهرجان فلسطين للموسيقى والرقص- مركز الفن الشعبي
مهرجان رام الله للرقص المعاصر- سرية رام الله الأولى
مهرجان التراث- مركز الفن الشعبي
مهرجان " وين ع رام الله " – بلدية رام الله

[49] http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/cult-2014-03a.htm

الموروث الثقافي:
بينالي رواق- مركز رواق للمعمار الشعبي

السينما:
مهرجان القصبة الدولي للسينما- مسرح وسينماتك القصبة (توقف لأسباب مالية)
مهرجان شاشات لسينما المرأة- مؤسسة شاشات
أسابيع أفلام دولية – مسرح وسينماتيك القصبة (توقف لأسباب مالية)
مهرجان أحلام أمة – مؤسسة يبوس
مهرجان أيام سينمائية - فيلم لاب فلسطين

الفنون البصرية:
مهرجان سين للفيديو ارت- مؤسسة عبد المحسن القطان
عرض القدس – مؤسسة المعمل للفن المعاصر
قلنديا الدولي – مجموعة من المؤسسات

المسرح:
مهرجان مسرح المضطهدين- عشتار للانتاج والتدريب المسرحي
مهرجان مسرح الشباب – عشتار لإنتاج وتدريب المسرح
مهرجان المنارة – سينماتك ومسرح القصبة (توقف)

الموسيقى:
مهرجان أيام الطرب في قدس العرب – معهد ادوارد سعيد للموسيقى
مهرجان يبوس للموسيقى – يبوس
مهرجان موسيقى الباروك- جمعية الكمنجاتي للموسيقى
مهرجان عيد الموسيقى– جمعية الكمنجاتي للموسيقى

مهرجان شارع:
وين ع رام الله – بلدية رام الله
مهرجان يلا يلا – مسرح الحارة

8.3 تعليم الفنون والثقافة

بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية، مهام التعليم في فلسطين عام 1994، تشكلت وزارة التربية والتعليم العالي، وفي عام 1996 أنيطت صلاحيات التعليم العالي بوزارة جديدة حملت اسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فيما ظلت الوزارة الأم تحمل اسم وزارة التربية والتعليم. وفي تعديل وزاري على الحكومة الفلسطينية عام 2002 تم إعادة دمج الوزارتين في وزارة واحدة حملت اسم وزارة التربية والتعليم العالي. وتبقى المناهج التعليمية للفلسطينيين في الشتات وفي مناطق ال 1948 وفي القدس غير خاضعة للرقابة الفلسطينية أوالمناهج المقرة من قبل وزارة التربية والتعليم.

وعلى الرغم من مضي أكثر من 20 عاما على استلام السلطة الوطنية مهام التعليم لا يزال هنالك خلل واضح في البنية التحتية للتعليم تتصل بالمناهج المدرسية، وأساليب التدريس، فلم ينجح النظام التعليمي بتطوير مناهج تضمن قيام النظام التعليمي الفلسطيني بالمهمة الموكلة إليه في إنتاج الرواية الوطنية، وفي تنمية القدرات على النقد، وتوسيع مفهوم الثقافة، كما لم تتبوأ الجامعات الفلسطينية دورا متميزا في الانتاج الثقافي و الفني والبحثي.

8.3.1 تعليم الفنون

على المستوى الرسمي في الأراضي الفلسطينية يعتبر تعليم الفنون جزء من المنهج الدراسي لطلاب الصف الخامس وحتى التاسع فقط، والذي طور من قبل قسم تطوير المناهج- وزارة التربية والتعليم لاحقا لتأسيسها واستبدال المناهج

الأردنية بالفلسطينية. هذا وقد تم تطوير دليل معلم تدريبي للفنون – لطلاب الصف العاشر. في المقابل قامت المؤسسات الأهلية الفنية في الأراضي الفلسطينية بتطوير برامج تدريبية في الفنون تستهدف طلاب المدارس وتعمل في العديد من المدن والقرى والمخيمات (معهد أدوارد سعيد للموسيقى، مؤسسة الكمنجاتي الموسيقية، مسرح عشتار، مسرح نعم، مسرح الحرية، سرية رام الله الأولى، مركز الفن الشعبي، ابداع).

تبين دراسة شاملة قام بها الفنان نبيل عناني قبل سنوات وبعد دراسة لعدد حصص التربية الفنية لمنطقة رام الله في المدارس الحكومية لعام 2005، أن عدد حصص التربية الفنية (وتشمل الموسيقى والدراما) قد بلغت 1808حصة، وعدد المعلمين المتخصصين في الفنون 32 معلما ومعلمة [50]، وعدد المدارس في مديرية التربية والتعليم 155 مدرسة، وعدد الصفوف 1951 صفا لجميع المراحل. [51]

وتشير الدراسة أيضا إلى أن منطقة رام الله لديها من معلمي الفن أكثر من المناطق الأخرى في فلسطين عدا مناطق غزة، وفي حالات توزيع حصص الفن على معلمين غير مؤهلين لتعليم هذه المادة لا يمتلكون القدرةعلى تحقيق الفائدة المرجوة، غالبا ما يحولون هذه الدروس الى دروس تتبع لنفس تخصص المعلم أو تكون للتسلية وراحة المعلم. أما المدارس الخاصة ومدارس الوكالة فلديها متخصصين في الفنون أكثر من المدارس الحكومية، إضافة إلى توفر أفضل للإمكانيات اللازمة من حيث حيز العمل والخامات والأدوات .

على مستوى الجامعات الفلسطينية في مجال التعليم العالي للفنون لدرجة البكالوريوس، فهي تمتلك أهدافا وبرامج تؤهل الطالب وتعطيه مجموعة من المهارات والمعلومات، تدرس ضمن مساقات تخصصية وأخرى اختيارية بمعدل 137 ساعة معتمدة على مدار اربع سنوات، بحيث يكون الخريج قادرا على تدريس مادة الفنون في السوق المحلي او الأسواق العربية، وطبيعة هذه البرامج التي تم وضعها من قبل مختصين تختلف من جامعة لأخرى وتتسم بانتهاج سبل تقليدية وغير متطورة.

وقد شهدت منطقة رام الله في الفترة الأخيرة تأسيس جسمين أكاديميين جديدين هما: الأكاديمية الدولية للفنون المعاصرة – فلسطين (2006)، وأكاديمية الدراما – مسرح وسينماتيك القصبة (2009).

إضافة لذلك تأسست كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة في العام 2006، والتي تمنح درجة البكالوريوس في تعليم انتاج الأفلام والفنون المعاصرة، إضافة لدبلوم متوسط في تخصصات أخرى.

وتأسس في جامعة القدس – أبو ديس / كلية بارد تخصص في الإعلام والتلفزة و الفنون الجميلة التي تمنح طلبتها درجة البكالوريوس.

جدول المؤسسات التعليمية للفنون لشهادة البكالوريوس في فلسطين وتخصصاتها

الرقم	المؤسسة	سنة التاسيس	الموقع الجغرافي	التخصص	سنة التاسيس	الشهادة	عدد المعلمين	مجال العمل
1	جامعة النجاح	1977	نابلس	فنون جميلة تصوير تربية موسيقية ديكور	1985	بكالوريوس	11	فنانين تشكيليين او مدرسو فنون مدرسو موسيقى ديكور
2	جامعة الاقصى	1991	غزة	فنون جميلة تصويلر تربية فنية ديكور	2003	بكالوريوس	7	فنانين تشكيلين او مدرسو فنون ديكور
3	جامعة القدس	1984	القدس	فنون تشكيلية المسرح	1998	بكالوريوس اغلق	6	فنانين تشكيليين او مدرسو فنون
4	جامعة بوليتكنك	1978	الخليل	التصميم الجرافيكي الخزف والزجاج	2004	بكالوريوس اغلق	3	تصميم

[50] ملفات و إحصائيات من مديرية التربية و التعليم العالي في رام الله و دليل كلية الفنون الجميلة لجامعة النجاح و مركز المناهج.

[51] http://campus.bethlehem.edu/academics/ministry/files/10.pdf

5	الاكاديمية المعاصرة فلسطين	2004	رام الله	فنون معاصرة	2006	بكالوريوس		تم تخريج الفوج الأول في العام 2011
6	اكاديمية الدراما	2010	رام الله	مسرح	2009	بكالوريس		تم تخريج الفوج الاول عام 2013
7	كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة	2006	بيت لحم	انتاج الأفلام الفنون المعاصرة	2006	بكالوريوس		
8	كلية بارد – جامعة القدس		ابو ديس - القدس	إعلام وتلفزة فنون جميلة	2009	بكالوريوس ماجستير في أساليب تعليم الفنون		

8.3.2 الثقافة في التعليم

8.3.3 التدريب المهني من أجل الفنون والثقافة

اما برامج الدبلوم (سنتين) فهي عبارة عن نوعين، نوع يخضع للامتحان الشامل الحكومي, واقسام اخرى هي تخصصات تدريبية لا تخضع للامتحان الشامل, وغالبا ما يتم التدريس بهدف اكساب الطالب مجموعة من المهارات والمعلومات ليعمل في مؤسسات مجتمعية خاصة بالصناعات الحرفية Hand Craft، او مؤسسات تجارية انتاجية او خدماتية ولا يؤهل للتدريس في مجال الفنون.[52]

جدول المؤسسات التعليمية لشهادة الدبلوم في مجال الفنون في فلسطين وتخصصاتها 2004-2005

الرقم	المؤسسة	سنة التاسيس	الموقع الجغرافي	التخصص	سنة التاسيس	الشهادة	عدد المعلمين	مجال العمل
1	كلية مجتمع رام الله	1965	رام الله	الخزف، تصميم جرافيكي الحلي	1984	دبلوم	6	حرفيين تصميم تجاري مؤسسات الصياغة والحلي
2	كلية فلسطين التقنية	1952	رام الله	تصميم جرافيكي تصميم داخلي الفنون الجميلة تعليم الموسيقى	1996	دبلوم	9	مدرسو فنون مصممون مدرسو موسيقى
3	كلية العلوم والتكنو لوجيا	1990	خانيونس الديكور	الديكور		دبلوم	4	مهندسو ديكور

[52] معلومات من كلية مجتمع المرأة/ التقنية.

4	كلية مجتمع الازهر	1996	غزة	التصميم والمونتاج		دبلوم	10	مصممين الصحافة
	كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة	2006		فنون أدائية الإرث الثقافي (أدلاء سياحيين) فنون الطبخ وخدمة الطعام		دبلوم متوسط دبلوم متوسط دبلوم مهني		

8.4 المساهمات الاجتماعية الثقافية وفنون المجتمعات المحلية

يتم تنظيم سلسلة من النشاطات الهادفة الى تشجيع الثقافة والتراث المحليين في كافة ارجاء فلسطين والتي تتضمن مهرجانات مواسم (الخس والمشمش والزيتون) أو مواسم زيارات المغتربين الفلسطينيين في الخارج أهمها:

- مهرجان وين ع رام الله الذي تنظمه بلدية رام الله
- مهرجان التراث- المنظم من قبل مركز الفن الشعبي
- مهرجان التراث والجدود- المنظم من قبل نادي شباب رام الله
- أكتوبر فست -بلدية الطيبة
- مهرجان المشمش- بلدية جفنا
- مهرجان الروزنا- مؤسسة الروزنا
- موسم النبي صالح
- مهرجان ليالي القدس

8.4.1 الأنشطة الثقافية غير الاحترافية

8.4.2 البيوت الثقافية والنوادي الثقافية المحلية

تقوم العديد من النوادي الشبابية والمجتمعية والنسوية والمدارس في مختلف انحاء فلسطين بتنظيم فعاليات ثقافية غير احترافية بشكل دائم على مدار عام (فرق دبكة وأنشطة مرتبطة بالمناسبات السياسية والوطنية والدينية). وفي السنوات الماضية عملت هذه الجهات على تكريس الفلكلور الفلسطيني ضمن أداء تقني وفني محترف يركز على أهمية التدريبات البدنية للراقصين الأمر الذي لم يكن سائدا في السابق.